ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 241 ليوم الجمعة 12 صفر 1441 (11 أكتوبر 2019) 6570

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 242 ليوم الثلاثاء 16 صفر 1441 (15 أكتوبر 2019) 6573

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 243 ليوم االإثنين 22 صفر 1441 (21 أكتوبر 2019) 6596

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020.

• محضر الجلسة رقم 244 ليوم الثلاثاء 23 صفر 1441 (22 أكتوبر 2019) 6602

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 241

التاريخ: الجمعة 12 صفر 1441 (11 أكتوبر 2019).

الرئاسة: صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

التوقيت: ست عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة مساء.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، محفوفا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء حكومة صاحب الجلالة، يتقدمهم السيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

(تصفيقات)

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

{بسم الله الرحمن الرحيم. فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ(6) فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ (7) وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (8) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ (9) وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ}.

آمنت بالله صدق الله مولانا العظيم.

في ما يلي نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يوم الجمعة، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نترأس افتتاح السنة التشريعية الرابعة، من هذه الولاية النيابية، وأن نجدد التواصل مع ممثلي الأمة.

وهي سنة تشريعية يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية.

وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات.

لذا، ينبغي استثمارها في النهوض بالأمانة التي تتحملونها، بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن.

كما تتطلب منكم العمل على إدراجها في إطار المرحلة الجديدة، التي حددنا مقوماتها في خطاب العرش الأخير.

وإذا كنا قد ركزنا على أهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية، لهذه المرحلة، فإن الطبقة السياسية، حكومة وبرلمانا وأحزابا سياسية، بصفة خاصة، مسؤولون عن توفير شروط النجاح لها.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات.

ويأتي في صدارة أولوياتها تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع، وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى. ولكنها أيضا مسؤولية القطاع الخاص، لاسيما في ما يتعلق بالتمويل، فضلا عن الدور الهام لهيآت المجتمع المدني الجادة.

فالحكومة مطالبة بوضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر لمختلف القرارات والمشاريع، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي.

وبما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها، فإن عليها أن توظف كل الوسائل، لا سيما المعطيات الإحصائية، والآليات المتعلقة بالتفتيش والمراقبة بما يضمن النجاعة في تنفيذ القرارات، في إطار الشفافية والتعاون والانسجام بين مختلف المتدخلين. ولا مجال هنا للتهرب من المسؤولية، في ظل التطبيق الصارم، لربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما البرلمان، فقد منحه الدستور صلاحيات واسعة، في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية.

فأنتم، حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

مهما بلغ صواب القرارات المتخذة وجودة المشاريع المبرمجة، فإن تنفيذها يبقى رهينا بتوفر الموارد الكافية لتمويلها. لذا، ما فتئت أشدد على ضرورة الإعداد الجيد، لمختلف البرامج والمشاريع، وخاصة التمويل وتصفية وضعية العقار.

من المعروف أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال. وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية. وأخص بالذكر هنا القطاع البنكي والمالي، الذي نعتبره حجر الزاوية في كل عمل تنموي.

فتنزيل ومواكبة المشاريع والقرارات، لا يقتصر فقط على توقيع العقود والاتفاقيات على الأوراق، وإنما هو عقد أخلاقي قبل كل شيء، مصدره العقل والضمير. والمسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين، وعلى كل طرف الوفاء بالتزاماته والقيام بواجباته. وهذا العقد لا يهم مؤسسات الدولة والمنتخبين فقط، وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص، لاسيما مؤسسات التمويل والقطاع البنكي. والمغرب يتوفر، ولله الحمد، على قطاع بنكي يتميز بالقوة والدينامية والمهنية، ويساهم في دعم صمود وتطور الاقتصاد الوطني.

(تصفيقات)

ويخضع النظام المالي المغربي لمراقبة مضبوطة، تختص بها هيآت وطنية مستقلة، ذات كفاءة عالية. وهو ما يعزز الثقة والمصداقية التي يحظى بها القطاع البنكي، وطنيا وخارجيا. وقد بلغ درجة من التقدم، مكنته من الاستثمار في عدد من الدول الأجنبية، وخاصة بإفريقيا.

ورغم ذلك، فإنه لايزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون. وهو ما يتجلى مثلا، في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أعرف جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية، كما سبق أن أكدت على ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات، التي تعيق التنمية والاستثمار.

(تصفيقات)

لذا، نحث القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل.

وفي هذا الإطار، ندعو الأبناك، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى لتعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

ولهذه الغاية، نوجه الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

(تصفيقات)

وذلك على غرار التجارب الناجحة التي قامت بها عدة مؤسسات، في مجال تمويل المشاريع، التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي. وهو ما كانت له نتائج إيجابية عليهم، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع.

وإننا نتطلع أن يقوم هذا المخطط، الذي سأتابع مع الحكومة وكل المنخرطين فيه، مختلف مراحله، على التوجهات التالية:

• أولا: تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل حاملي المشاريع، المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية لإطلاق مشاريعهم، وتقديم الدعم لهم لضمان أكبر نسبة من النجاح؛

• ثانيا: دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، والاستفادة من القيمة المضافة، للاقتصاد الوطني؛

• ثالثا: تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

ولا داعي للتذكير بأن الرواج الاقتصادي، يمر بالخصوص عبر تطوير العمليات البنكية.

وأود أن أشيد هنا، بالنتائج التي تحققت في هذا المجال، خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفع عدد المواطنين الذين فتحوا حسابا بنكيا ثلاث مرات. وهو ما يتطلب من الأبناك مواصلة الجهود، باستثمار التكنولوجيات الحديثة والابتكارات المالية، من أجل توسيع قاعدة المغاربة الذين يلجون للخدمات المصرفية والتمويلية، بما يخدم مصالح الطرفين، بشكل متوازن ومنصف، ويساهم في عملية التنمية.

غير أن هذا المخطط لن يحقق أهدافه، إلا بالانخراط الإيجابي للمواطنين، وتحمل مسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم، بخصوص القروض التي استفادوا منها.

كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقات متوازنة (تصفيقات)

تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض.

ولا يفوتني هنا، أن أذكر بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة المالية، وبضرورة مساهمتها في المبادرات الإيجابية، سواء على الصعيد الاجتماعي والإنساني أو في مجال الحفاظ على البيئة، والنهوض بالتنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع انشغالات وتطلعات المواطنين، يتطلب تضافروتكامل جهود الجميع.

ومن هذا المنبر، أدعو المؤسسة التشريعية التي تمثلونها، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، للانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة، التي ندخلها.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى ما تقتضيه هذه المرحلة من مسؤولية والتزام، وتغليب للمصلحة العليا، لما فيه خير البلاد والعباد.

قال تعالى: " **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم**". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيقات)

محضر الجلسة رقم 242

التاريخ: الثلاثاء 16 صفر 1441هـ (15 أكتوبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

السيدات والسادة المستشارين،

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر إلى تلاوة الفاتحة ترحما على المستشارة السيدة فاطمة آيت موسى، التي انتقلت إلى ذمة الله، سائلين الله عز وجل أن يتغمدها بواسع رحمته ومغفرته وأن يرزق ذويها الصبر والسلوان.

تلاوة الفاتحة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

إنا لله وإنا إليه راجعون

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 96/19 الصادر بتاريخ 2 شتنبر 2019 الذي قضت بموجبه بتعذر البت على الحال في مطابقة النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الموافق عليه بتاريخ 2 غشت 2019 للدستور.

كما أودع رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

2- مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 15 أكتوبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 134 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 91 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 97 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وقبل أن نشرع في مناقشة مواد جدول أعمالنا، اسمحوا لي أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة مكونات مجلس المستشارين، أن أتقدم للسادة الوزراء، السيد وزير الدولة والسيد وزير التعليم وكذلك السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بالثقة المولوية السامية، راجين من الله العلي القدير أن يكون النجاح حليفهم في الاضطلاع بالمسؤوليات الموكولة إليهم.

وأجدد باسم مكتب المجلس استعداد مجلس المستشارين للتعاون مع الحكومة، تنزيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتطبيقا لأحكام الدستور ذات الصلة، وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد عامة.

والآن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية حول موضوع الدخول المدرسي والتي تجمعها وحدة

الموضوع.

والبداية مع السؤال الموجه من طرف الفريق الحركي، وموضوعه الدخول المدرسي، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يتزامن الدخول المدرسي الحالي مع الشروع في تنزيل مضامين قانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والرؤية الإستراتيجية المؤطرة له.

بناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم:

أولا، ما هي الخطوط العريضة لتقييمكم للدخول المدرسي لهذه السنة؟

ثانيا، ما هي التدابير التي تتخذونها لضمان التنزيل الأمثل لفلسفة وتوجهات القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلو السيد الرئيس السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

سؤال الفريق الاستقلالي حول الدخول المدرسي هذه السنة، وما له من أهمية، نظرا لعدة مستجدات، إليكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه، ظاهرة تغيير المقررات الدراسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود باسمي الشخصي وباسم كافة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن أهنئكم بتجديد الثقة المولوية في شخصكم للمضي قدما في تنزيل مشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين، الذي يقوده ويرعاه جلالة الملك نصره الله، وتجتهدون من أجل تنزيل سليم لمقتضياته، وحتى تكونوا منخرطين بشكل إيجابي للبرلمانيين وكفريق من الأغلبية المساندة للحكومة، نود منكم توضيح بعض الأمور التي سجلها المواطنون في بداية هذا الموسم الدراسي المتميز بالتطبيق الفعلي لقانون الإطار، والذي عرف نقاشا مسؤولا ومستفيضا، ساهم فيه السياسي والمثقف والجمعوي والنقابي، بل استأثر بتتبع واهتمام المواطن العادي، على اعتباره أنه مرتبط بمستقبل أبنائه ومحددا لمصير أجياله، أجيال المستقبل.

نحن واعون ومدركون كفريق أن الوقت لازال لا يسمح بأي تقويم أو تقييم لمدى نجاعة وتقديم وتنزيل القانون الإطار، غير أن الانتباه والإنصات لما يسجله المواطنون من الملاحظات في المرحلة الأولى للتنزيل والإجابة عن تساؤلاتهم وتوضيح الأمور في بدايتها كفيل بتشجيعهم على الانخراط في المسار والإصلاحات، وكنموذج سجل المواطنون إشكالية تغيير بعض المقررات الدراسية وما صاحب ذلك من تأخر في توفير الكتاب المدرسي المرتبط بها، ظاهرة أثرت على نسبة اقتناء الكتاب المدرسي من طرف أصحاب المكتبات، متخوفين من تغييرات مستقبلا، ولذلك كان العرض في المكتبات محدودا جدا ولا يناسب الطلب من الآباء والأولياء.

نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، في معرض جوابكم على الدخول المدرسي تسليط الضوء والوقوف على هذا الإشكال وسبل تجاوز إكراهاته مستقبلا لتنوير الرأي العام.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال الرابع وهو مقدم من طرف الفريق الاشتراكي، موضوعه إنجاح الموسم الدراسي والجامعي الحالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيدين الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة لإنجاح الموسم الدراسي والجامعي 2019-2020، خاصة مع دخول قانون الإطار

للتربية والتكوين حيز التنفيذ.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير. بغيتو في المنصة، فين ما بغيتو السيد الوزير، مرحبا.

السيد سعيد امزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أعبر لكم عن سعادتي وأتمنى لكم دورة تشريعية موفقة، إن شاء الله، وأيضا أنوه بالعمل الذي تقومون به واهتمامكم بالمنظومة، وهذا عبرتم عليه على الجزء المهم ديال عدد الأسئلة لهاذ الحصة ديال اليوم.

بداية أريد التذكير بالأهمية الكبرى التي تحظى بها منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من طرف صاحب الجلالة نصره الله، هاذ العناية تتجسد، أولا، في خطبه الملكية السامية وأيضا في ترؤسه يوم الخميس 12 شتنبر للانطلاقة الرسمية للدخول الأكاديمي 2019 - 2020.

خلال مراسيم هذا الحفل كان لي الشرف أن أقدم أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله حصيلة سنة من الإنجازات، تهم واحد العدد ديال المشاريع والتدابير المدرجة في برنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة نصره الله، وكذا خارطة الطريق بالنسبة للتكوين المهني.

هاذ الدخول تميز أيضا بالمصادقة على القانون الإطار خلال نهاية السنة المنصرمة ونشره في الجريدة الرسمية، هاذ القانون الإطار اللي اليوم هو الضامن للتنزيل الصحيح وتأمين والاستدامة ديال الإصلاح التربوي.

هاذ القانون أيضا اللي هو واحد الإطار تعاقدي ملزم على الدولة والأسر وهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكما قلت ضامن لاستدامة الإصلاح.

وفي هذا الإطار، وكأول مبادرة لتنزيل مقتضيات قانون الإطار تمت المصادقة في مجلس الحكومة ل 3 أكتوبر على أول مرسوم اللي مذكور في المادة 57 ديال قانون الإطار اللي كيألف لجنة تتبع وتنفيذ قانون الإطار، وهاذ اللجنة الوطنية اللي كيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي فيها 20 قطاع وزاري واللي فيها أيضا هيئات استشارية أخرى اللي غادي تعزز التتبع والتنفيذ الصحيح لقانون الإطار.

موازاة مع هذا، سيتم إن شاء الله تهييئ واحد المخطط تشريعي، لأن اليوم نحن بصدد تحيين وتعديل 9 قوانين 01.00، 04.00، 05.00، 06.00، 07.00، 11.00، 13.00 التحيين ديالهم والتعديل ديالهم وإن شاء الله غتكون مناسبة باش نجيبو ليكم هاذ القوانين وناقشوهم ونجودوهم ونطورهم.

وأيضا إصدار 35 مرسوم و80 قرار وزاري، لهذا عندنا واحد 3 سنوات باش يكون هاذ المخطط التشريعي قائم باش نتزلو هاذ القانون الإطار.

نقوم أيضا اليوم بحملات ولقاءات جهوية لتقديم مقتضيات القانون الإطار ولتملك هاذ القانون الإطار من طرف الفاعلين التربويين والمهتمين، وتم القيام بواحد جوج ديال الزيارات في جهة خنيفرة–بني ملال في جهة مراكش–آسفي، وهاذ الأسبوع إن شاء الله غادي نمشيو لفاس، تاونات وصفرو ومولاي يعقوب، وغادي يكون التقديم أيضا يوم الخميس مساء مع الشركاء ديالنا التربويين والمجتمع المدني.

هاذ الزيارات أيضا أعطتنا واحد المناسبة باش نقومو بواحد العملية تفقدية لواحد العدد ديال المؤسسات إما في طور الإنجاز أولا في التدشين أولا إطلاق حجر الأساس، لأن اليوم الطلب ديال المواطنين هو الطلب ديال التمدرس ولاسيما في العالم القروي، وغادي يكون عندنا إن شاء الله باش نقيمو هاذ العملية ونقدمو لكم الحصيلة ديال هاذ الإنجازات خلال هاذ الدخول المدرسي.

يجب أيضا التأكيد على أن هاذ الدخول المدرسي والمهني والجامعي تم بطريقة سلسة بفضل التدابير الاستباقية اللي قامت بها الوزارة منذ شهر أبريل، إذ خصصنا درنا واحد الانطلاقة باش نكونو في الموعد ديال ابتداء الدراسة في 5 شتنبر بالنسبة للتربية الوطنية، في 4 شتنبر بالنسبة للتكوين المهني وفي 9 شتنبر كبداية الدروس على مستوى الجامعة.

تم إصدار بطريقة مبكرة لمقرر السنة الدراسية وأيضا للبرمجة الزمنية بالنسبة للجامعة منذ شهر ماي، وكان هاذ المقرر هو مؤطر بالنسبة للسنة المدرسية والسنة الجامعية والسنة ديال التكوين المهني.

السهر أيضا على التسجيل المبكر للتلاميذ، وبغيت نقول لكم بأن هاذ السنة عرفنا واحد الإقبال كبير على مستوى الأول ابتدائي 700 ألف طفل اللي تم التسجيل ديالها كتلميذ جديد، واحد الارتفاع تقريبا ديال 0.5% مقارنة مع السنة المنصرمة.

واليوم يمكن لنا أيضا نعتزو بالمنظومة ديالنا، لأن اليوم المنظومة كتستاضف تقريبا 10 ملايين ديال التلاميذ ديال الطلبة وديال المتدربين في التكوين المهني، أكثر من 8 ديال الملايين في التربية الوطنية، تقريبا 700 ألف في التكوين المهني، وتجاوزنا عتبة المليون في التعليم العالي، هذا يعبر على الإقبال الكبير على المنظومة ديالنا من طرف المواطنين وطلب الولوج للتمدرس.

أيضا مواصلة العمل على تعميم البرنامج الوطني ديال التعليم الأولي، كان واحد المجهود كبير اللي درناه السنة المنصرمة، خلقنا تقريبا واحد نسبة ديال التمدرس ديال 100672 أكثر من 5800 حجرة اللي تمت، كنا في واحد المعدل واحد النسبة وطنية ديال 49% واستطلعنا باش نوصلو لأكثر من 55%، وهذه السنة إن شاء الله الهدف ديالنا هو 120000 اللي غادي يتم التسجيل ديالهم طوال سنة 19-20 وخلق 6000 حجرة إضافية، المجهود هذا تم لأن رصدنا واحد الميزانية ديال مليارو350 مليون في ميزانية قانون المالية 2019، وسيتم أيضا إصدار واحد الميزانية ديال مليارو150 مليون درهم بالنسبة ل 2020 في قانون المالية الحالي.

وأيضا كاين واحد الدعم ديال الشركاء لأن هذه الأهداف ما يمكن لناش نقومو بها إلا الوزارة بوحدها، ولكن بفضل واحد العدد ديال الشركاء ديال المجتمع المدني أولا الشركاء ديال المؤسسات الخصوصية أو لا العامة.

أيضا بغينا واحد التعليم أولي ذي جودة، تعليم أولي ذي جودة يقتضي تكوين المربيات، والهدف ديالنا هو تكوين مربيات 20000 مربية هذه السنة لأن هاد المربيات كيقومو بواحد العمل جبار ولا سيما في العالم القروي، وهذا أيضا رفع من نسبة التمدرس في التعليم الأولي في العالم القروي، اليوم كاين واحد التفاوتات عندنا النسبة الوطنية 55%، ولكن على المستوى القروي إلا 35%، لهذا مضاعفة الجهود باش إن شاء الله نرفعو من الوتيرة على المستوى القروي.

بالنسبة للطلب ديال التمدرس تم إحداث 133 مؤسسة جديدة خلال هذا الدخول المدرسي، وأيضا 9 ديال المدارس جماعاتية، واليوم كاين 20 مؤسسة جماعاتية في طور الإنجاز اللي غادي يتم الفتح ديالها خلال هذه السنة، وهذا أيضا مجهود جبار واحد الميزانية كبيرة اللي تم رصدها باش يمكن لنا نستجبو للمواطنين ولاسيما في العالم القروي، لأن جل هذا المجهود غادي يكون في العالم القروي إن شاء الله.

أيضا تأهيل الفضاءات ديال المؤسسات القائمة، وكان تقريبا واحد 1852 مؤسسة اللي استفادت من هذا البرنامج ديال تأهيل وأيضا تعويض 1572 من المفكك، علما أن اليوم الحكومة سطرت واحد الهدف هو القضاء النهائي على المفكك في أفق 2023 إن شاء الله.

بالنسبة للتكوين المهني، أيضا عرف واحد النسبة ديال التزايد ديال العدد ديال الطلبة واحد عدد الطلب كبير، وتم إحداث 12 ديال المؤسسة على المستوى ديال التكوين المهني وأيضا على المستوى ديال الجامعة أكثر من 17 مؤسسة تقريبا 20 مؤسسة اللي تم الإحداث ديالها للاستجابة أيضا لطلب الولوج للتعليم العالي في واحد العدد كبير ديال الأقاليم اللي ما كانوش فيهم نهائيا واحد البعد جامعي.

واليوم بهذه الإمكانية اللي اعطينا لهذه الأقاليم واحد البعد جامعي كمثال ديال خنيفرة إن شاء الله أزيلال قريبا، الفقيه بن صالح، القصر الكبير، تاونات واحد العدد ديال الأقاليم اللي غادي يستفدو، الخميسات، سيدي قاسم، اللي غادي يستفدو من هذه المؤسسات الجامعية.

إعطاء الانطلاقة الرسمية أيضا للبرنامج الوطني للتربية الدامجة، اليوم نحن بصدد تطوير هاذ النموذج ديال المدرسة الدامجة، كنا في أقسام دامجة محضة، واليوم كنتقلو للمدرسة الدامجة، حتى نتمكن من تيسير الولوج للأقسام العادية بالنسبة لهاد الأطفال في وضعية إعاقة أولا ذوي الاحتياجات الخاصة.

أيضا تعزيز شبكة الفرصة الثانية من الجيل الجديد، هاد الشبكات هي كتمنح واحد الفرص استدراكية جديدة بالنسبة لواحد العدد ديال الشباب اللي كيتراوح السن ديالهم من 13 ل 18 السنة، اللي أيضا كيستفدو من واحد المواكبة تربوية، من واحد الاستئناس مهني، واحد المواكبة أيضا باش يمكن إما يرجعو للتمدرس أولا يولجو للتكوين المهني.

الأعداد المسطرة هي إن شاء الله، طوال هاد السنة إحداث 30 مدرسة ديال الفرصة الثانية من الجيل الجديد، وفي حدود 2021 نكونو أنجزنا واحد 80، وهاد الخميس إن شاء الله، في مدينة فاس، غادي يتم تدشين واحد جوج ديال المؤسسات في البطحة، ديال هاد النوع من هاد المؤسسات.

هاد الدخول عرف إرساء نظام وطني ديال التوجيه المبكر، توجيه ناجع ونشيط، وبغينا هاد العملية ديال التوجيه تولي واحد الوظيفة بيداغوجية محضة في إطار مشروع المؤسسة، لهذا سيتم إصدار واحد القرار وزاري اللي غادي يأطر هاد العملية، بما فيه المشروع الشخصي للمتعلم، وضع واحد الإطار جديد ديال الأستاذ الرئيس وأيضا الرفع من وتيرة التكوين ديال الموجهين والمؤطرين وأيضا مأسسة التدريب في المستوى ديال الثالثة إعدادي اللي غادي يولي إن شاء الله، واحد كل تلميذ في السنة الثالثة إعدادي غادي يدير واحد الأسبوع ديال اكتشاف المهن، اكتشاف الفضاءات المقاولاتية قبل ما تنتهي السنة.

أيضا عرف هاذ الدخول المدرسي والجامعي والمهني الرفع من عدد المستفيدين من برنامج الدعم والحماية الاجتماعية، اليوم القانون الإطار جاب واحد المقتضى مهم.

انتهى الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

انتهى الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله. نعطيك واحد بضع ثواني باش تكمل الجواب ديالكم.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

واخا، غير مأسسة البرامج والحماية الاجتماعية، كان برنامج تيسير، برنامج ديال مليون محفظة، تنويع وتجويد خدمة الداخليات والمطاعم، النقل المدرسي، اليوم هاد الشي كلشي متضمن في قانون الإطار، والقانون الإطار غادي يضمن، يؤمن لنا هاد البرامج والحماية الاجتماعية اللي عرفت واحد التطوير كبير.

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا. النظام الداخلي لا يسمح بذلك، درنا المرونة السي عرشان.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

بداية أتقدم لكم باسم الفريق الحركي، بأحر التهاني على تجديد الثقة المولوية في شخصكم على رأس قطاع مهم، يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وفيما يخص سؤالنا المطروح، نشكركم على جوابكم، السيد الوزير المحترم، وتفاعلا معه، نود التأكيد على مجموعة من الملاحظات والاقتراحات ندرجها كما يلي:

أولا، السيد الوزير المحترم، يأتي الدخول المدرسي لهذه السنة مباشرة بعد مصادقة البرلمان على قانون الإطار، الذي يشكل مرتكزا أساسيا لتأهيل منظومة التربية والتكوين، والذي جاء بمقتضيات ومستجدات في غاية الأهمية، وخصوصا المتعلقة منها بإلزامية التعليم المدرسي للبالغين ما بين 4 سنوات و16 سنة، والدمج التدريجي للتعليم الأولي في التعليم الابتدائي واعتماد اللغة الفرنسية في تدريس المواد العلمية والتقنية وفق مادة التناوب اللغوي وهندسة لغوية متميزة وإقرار مجانية التعليم ومنح التمييز الإيجابي لفائدة الأطفال في المناطق القروية والشبه الحضرية، لذا كانت الأنظار متجهة نحو الدخول المدرسي لهذه السنة كأول دخول في ظل القانون الجديد.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، بناء على ما سبق وإذ نسجل أن الدخول المدرسي لهذه السنة مر في ظروف عادية، فمع ذلك فقد تم تسجيل بعض الملاحظات والإشكاليات نتطلع إلى معالجتها مستقبلا من قبيل عدم إعداد مجموعة من البنايات المدرسية والمطاعم المدرسية التي كانت مبرمجة لهذا الموسم الدراسي، إلى جانب عدم إعداد بعض المقررات المدرسية في الوقت وهو ما يتطلب السيد الوزير المحترم معالجة ملف المطابع والتحضير الاستباقي لإنجاح الدخول المدرسي والجامعي في كل جوانبه.

ثالثا، نتطلع كذلك السيد الوزير إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتطوير التوظيف الجهوي وإحاطته بمزيد من الضمانات الكفيلة بتوسيعه وتقنينه لتدارك الخصاص القائم في الموارد البشرية.

تطلعنا كذلك كبير إلى العناية الخاصة للتعليم في الوسط القروي عبر مخطط شمولي ومتكامل يوفر عرض مدرسي بالجودة المطلوبة وما يحيط به من نقل مدرسي..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لن أكون كاشطا (Abrasif)، لن أكون كاشطا للاختلالات التي يعرفها الدخول المدرسي الحالي لأننا سوف لن نجني من ذلك إلا ما لا ينفع المنظومة التربوية، بقدر ما سنكون كحزب الاستقلال واتباعا للتوجهات الملكية، أننا نعطي بدائل وانتقادات بناءة لتقويم ما يمكن تقويمه وللسير قدما وإنجاح النظام التعليمي في البلاد.

لابد بأن ننوه بجميع المجهودات التي بذلت من طرف مختلف الفعاليات التي توجد في المدرسة الوطنية وفي الوزارة، هناك مجهودات يجب أن ننوه بها، غير أننا نلاحظ السيد الوزير–وهذا هو مضمون السؤال–هناك تعثرات يجب الالتفاف حولها لتفاديها وإصلاحها وتقويم ما يمكن تقويمه بدءا بالتكوين، تكوين الأساتذة أطر الأكاديمية، هناك خلل يجب الاهتمام به حتى يكون المدرس في مستوى مواكبة قانون الإطار.

هناك الناشرين والكتب المدرسية لا معنى بأننا نرهق الآباء في البحث عن مراجع، عن كتب مدرسية، ونحن بدأنا وما أدراك من ضغط التلميذ أو الطفل على الآباء، كذلك الدخول المدرسي بالنسبة للمطاعم، المطاعم المدرسية يجب البحث عن طرق وسبل لتفادي استهلاك هاذيك الوجبات ديال التلميذ ما بين الممول والمتصرف إلى

آخره، كلما انتقلنا من تدرج إلى تدرج ستبقى دائما نقص في الوجبات الغذائية، معجب جدا بالتعليم الأولي منذ إعطاء سيدنا الله ينصرو الانطلاقة في 18 يوليوز 2018 وكذلك المدرسة الدامجة، هذا يجب أن نفتخر به.

فأشكر جميع المكونات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي، النظام الداخلي لا يسمح، بين الفرق ممكن، السيد المستشار والقيدوم ديالنا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

في الحقيقة السيد الوزير المحترم نحن تتبعنا عن كثب عملية الدخول الجامعي والمدرسي ببلادنا خلال هذا الموسم 2019-2020.

فعلا وصحيح على أن هناك مجموعة من الإنجازات لا يمكن تبخيسها، لأننا لسنا مروجين لخطاب العدمية، بحيث لاحظنا على أن الوزارة عمدت إلى فتح مجموعة من المؤسسات التعليمية، عمدت إلى تأهيل المؤسسات التعليمية وكذلك الجامعية، لكن السيد الوزير دعني أن أقول لكم على أن هناك بعض المشاكل لازالت قائمة، وأخص بالذكر لأن الحيز الزمني لا يسمح بتعداد مجموع هاته المشاكل، أخص بالذكر المسألة ديال النقل المدرسي.

النقل المدرسي السيد الوزير المحترم بدأ من جهة الرباط سلا القنيطرة وبالضبط على مستوى إقليم سيدي قاسم، العملية التي يتم بها نقل التلاميذ على مستوى الجماعات الترابية القروية هي واحد المسألة لازالت تعرقل المسألة ديال النقل المدرسي، وما يعرفه إقليم سيدي قاسم ينطبق أيضا على إقليم وزان اللي يعتبر جزء من جهة طنجة الحسيمة، وما ينطبق على إقليم وزان في الجماعات الترابية القروية ديالو ينطبق على المجموع ديال البادية المغربية.

إذن فهذا العائق ديال النقل المدرسي لازال يؤرق التلاميذ على مستوى البادية، لازال يؤرق الأسر وبالتالي السيد الوزير إذا ما كانش واحد التدخل سريع بتنسيق مع مختلف القطاعات راه التلاميذ ديالنا غادي يقاطعو وغادي يكون عندنا هدر مدرسي في نهاية السنة.

مشكل ثاني، السيد الوزير، كاين هناك خصاص في بعض الأطر الإدارية على مستوى المؤسسات التعليمية، كاين مجهود بذل عن طريق التعاقد فيما يتعلق بالأطر التعليمية ولكن كاين بعض المؤسسات التعليمية تعاني أيضا من الأطر الإدارية، فهل فكرتم في التعاقد أو في طريقة أخرى حتى لا يعرقل الأمر المسألة ديال الخدمة التربوية.

كاين المشكل ديال الأقسام الداخلية، سبقني الزميل أن تطرق إليه، كاين بعض الأقسام الداخلية لحد الساعة لازالت لم تفتح في وجه التلاميذ والتلميذات، وخاصة دائما على مستوى الوسط القروي، وأيضا المشكل ديال التعليم الأولي كما جاء في جوابكم، كاين مجهود، ولكن لابد السيد الوزير المحترم أن تضاعفوا هذا المجهود على مستوى البادية المغربية.

فالمسألة لازالت متعثرة وهاذي ماشي مسؤولية وزارة التعليم، لابد أن تنسقوا فيما بينكم مع وزارة الداخلية ومع المؤسسات المنتخبة لإيجاد حل لهذه الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه أيضا الدخول المدرسي برسم السنة الدراسية 2019 - 2020 ، بطبيعة الحال المجموعة المحترمة ارتأت عرضه منفردا فلها ذلك.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نسائلكم حول تعثرات الدخول المدرسي لهاته السنة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

أريد -كما قلت- سابقا أن هاذ الدخول الحمد لله مرفي أجواء إيجابية عادية، وبالتالي فالحديث عن مسألة الارتباك وهذه التعثرات احنا ما لمسناهاش، كاين واحد العدد دالمجهود اللي خاصنا نضيفوه، إنجازات كثيرة الحمد لله، تم الاستجابة لطلب التمدرس في جميع أنحاء المملكة، وهذا تيشرفنا، القضية ديال الاكتظاظ، الحمد لله، تم تكليف وتعيين أطر الأكاديميات 15000 باش نقلصو من هاذ ظاهرة الاكتظاظ، ومن

بعد يمكن لي نعطيكم أرقام باش تشوفو أشنو هما النسب اليوم ديال عدد التلاميذ في الأقسام، لهذا بالنسبة لنا، الحمد لله، هاذ الدخول كان دخول في ظروف جد إيجابية، وما يمكلناش نتكلمو على الارتباك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إلا أنه في كل دخول مدرسي كاينة بعض المشاكل دائمة في القطاع، كنتمناو أنكم تغلبو عليها بتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والأسر.

ومن أهم الاختلالات اللي كاين دائما، ونعطيكم بعض الأمثلة ديال هاذ السنة ديال الدخول المدرسي ديال هاذ السنة، التأخر ديال طبع الكتاب المدرسي، نقص حاد في الأطر الإدارية والتقنية، كاينة مؤسسات كثيرة بدون حراس عامون وبدون يعني مديرين، كاينة المشاكل ديال البنيات، ولعل المشكل ديال سيدي قاسم اللي عرى واقع ما يمكنلناش نخبيوه ديال المؤسسات التعليمية، وكان المفروض ناخدو ذاك النموذج كوزارة ونديرو تحري ونهبطو ونشوفو المؤسسات التعليمية اللي تيقراو فيها وليداتنا، ماشي نتعاملو بنوع من الترهيب على أساس اللي فضح الواقع ديال المدرسة العمومية اليوم، المسار ديالو هو أننا نعاقبوه وندوزوه للمجلس التأديبي، إلى أخره.

كان عليكم السيد الوزير أن تشجعو مثل هذه المبادرات باش يمكن لكم تعرفو الواقع ديال المدرسة العمومية، ويمكن لكم فعلا تصلحو الواقع ديال المدرسة العمومية.

كاينة مشكل ديال الطاقة الاستيعابية لبعض الداخليات، كاينة داخلية اللي فيها العدد مضروب في 3، بالنسبة للأطر التربوية والأطر الإدارية، واحنا كنعتبرو بأنهم هم العمود الفقري للإصلاح، نسائلكم السيد الوزير:

ماذا تنتظر وزارتكم من إخراج النظام الأساسي ديال رجال ونساء التعليم إلى حيز التنفيذ؟ خاصة وأن وزارتكم التزمت في سنة 2014 بحوار مع المركزيات النقابية، أن هذا النظام الأساسي غادي تخرجو وغادي يفك أغلب المشاكل ديال نساء ورجال التعليم، يكون نظام أساسي منصف وعادل ومجمع لكل الفاعلين في المنظومة التربوية.

كذلك بعض الفئات يمكن ناقشتم مع المركزيات النقابية على بعض الفئات، ولكن يمكن اخترتم واحد 2 ديال الفئات من باقي الفئات، وهاذ مشاكل دالفئات على طاولة وزارتكم منذ سنة 2012، لهذا المطلوب أنكم تعالجو المشاكل ديال هاذ الفئات لأن هي الفاعل الأساسي في المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التطرق لهاذ النقط، اللي عندها الأهمية ديالها.

بالنسبة لتأخر طبع الكتاب المدرسي، غير باش، البارح راه كانت عندي مناسبة باش وضحت هاذ القضية في الغرفة الأولى، 390 كتاب ملحق تم منحه للناشرين في يناير بالنسبة لـ 341، بقاو 49 اللي ما تمش حتى ليونيو عاد تم المنح ديال ذاك الملحق باش يمكن لهم يديرو الطبع، التأخر راجع لأن واحد العدد ديال الناشرين تيطبعو في إيطاليا وفي إسبانيا، توصلو بالكتب، المهم الكتب كاملين كانو في السوق المغربية في 3 أسابيع ديال شهر شتنبر.

خلال هاذ الأشهر، خلال شهر شتنبر تنقومو في جميع الأقسام وهاذ الشي كتعرفوه بتقويم تشخيصي اللي ما تنحتاجوش هذيك الساعة للكتاب المدرسي، كان كتاب واحد هو المرشد ديال اللغة العربية اللي تم هذا التحضير ديالو حتى لواحد أكتوبر، هذا بالنسبة للكتاب المدرسي.

بالنسبة للنقص في الأطر الإدارية أنا متفق معك، بأن اليوم عندنا واحد الخصاص في الحراس العامين، في هذا، لهذا بالنسبة لذاك مسلك الإدارة التربوية احنا سنة بعد سنة تنرفعو العدد ديال هاذ الأطر التربوية.

بالنسبة للبنيات، البنيات واحد المجهود كبير تم أنا قلت 1582 مؤسسة اللي تم التأهيل ديالها، سيدي قاسم هاذيك حالة استثنائية، وهذاك الوضع ديال سيدي قاسم كان قبل ما تبدى الدراسة، يوم 4 شتنبر الحالة ديال القسم ديال سيدي قاسم كان كيفاش شاهدتيوه من بعد، وهاذ الشي ما تيمنعش باش هذاك الشي اللي قلتو يكون في محله.

أولا، ما كاين حتى شي تدابير زجرية أو تأديبية نهائيا هاذ الشي ما كايناش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل للأسئلة المتعلقة بوضعية أو موضوع التكوين المهني والتي تجمعها أيضا وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه ارتفاع معدل البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

كما تعلمون أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه للأمة بمناسبة ثورة الملك والشعب: "أن النهوض بالتكوين المهني أصبح ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل توفير فرص العمل وإنما أيضا لتأهيل المغرب لرفع التحديات التنافسية الاقتصادية ومواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات". انتهى كلام صاحب الجلالة.

لكن المندوبية السامية للتخطيط كشفت من خلال دراسة أنجزتها حول الملائمة بين التكوين والشغل أن التكوين المهني يخرج سنويا أفواجا من العاطلين يفوق عدد عطالة خريجي الجامعات حيث نجد 25.50% من خريجي التكوين المهني عاطلين مقابل 19.70% لدى حاملي شواهد التعليم العالي.

لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا العدد المهول من خريجي التكوين المهني الذين لا يلجون سوق الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني دائما في نفس الموضوع، وموضوعه ملائمة التكوين المهني لسوق الشغل وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لا تخفى النتائج الايجابية التي أثمرها التكوين المهني ببلادنا، لكن مشكل ملائمة جودة التكوين المهني مع الحاجيات الاقتصادية أو سوق الشغل يبقى مشكلا مطروحا بشكل كبير.

ما هي التدابير، السيد الوزير، المتخذة لتجاوز مشكل ملائمة بين قدرات الخريجين ومتطلبات سوق الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه دائما التكوين المهني وهو موضوع من طرف الفريق الحركي، اتفضل السيد الرئيس السي السباعي لوضع السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين.

أولا وقبل كل شيء باسم الفريق الحركي نهنئكم على تجديد الثقة المولوية على رأس هذا القطاع الهام.

السيد الوزير يعتبر التكوين المهني إحدى الخيارات الإستراتيجية لتأهيل الرأسمال البشري وضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي للشباب، على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم حول ما يلي:

أولا، ما هي الإجراءات التي تتخذونها لتعميم مراكز التكوين المهني المتخصص على جميع أقاليم وجهات المملكة؟

ثانيا، ما هي التدابير المتخذة للتنزيل الفعلي والناجع للإستراتيجية الوطنية لتأهيل قطاع التكوين المهني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بموضوع التكوين المهني.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بالتكوين المهني هذه المنظومة التي ما فتئ صاحب الجلالة نصره الله يوليها فائق عنايته، أولا للنهوض بالرأسمال البشري باعتباره الثروة الحقيقية التي تزخر بها بلادنا، وأيضا للرفع من تنافسية المقاولات، الخطاب الملكي ديال 20 غشت خص فيه صاحب الجلالة نصره الله مكانة مهمة بالنسبة للتكوين المهني وجعله في صلب النموذج التنموي الجديد، رمزية هاذ الدخول الأكاديمي، هاذ الدخول تم في مؤسسة التكوين المهني بتمارة وهذا أيضا له واحد الدلالة جد مهمة.

بعض الأرقام باش نعطيو واحد الفكرة على منظومة التكوين المهني اليوم، بلغت أعداد المتدربين قلت تقريبا 680 ألف متدربة ومتدرب، تم إحداث هاذ الدخول التكويني 12 مؤسسة جديدة، 9 مؤسسات على المستوى ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، 3 مؤسسات جديدة بكل من قطاع الصناعة التقليدية، ومؤسسة واحدة بقطاع الفلاحة وأيضا تم الإحداث ديال واحد المؤسسة في إطار التدبير المفوض بطنجة في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

تم فتح أيضا 4 داخليات إضافية بالنسبة لهاذ الدخول واليوم عدد المستفيدين من الداخليات هو 19 ألف وأيضا تم الرفع من النسبة ديال المنح، كنا تقريبا فواحد 25 ألف منحة واليوم احنايا تقريبا غادي نوصلو ل 70 ألف ممنوح بالنسبة للمتدربات والمتدربين.

فيما يتعلق بربط تخصصات التكوين المهني بسوق الشغل، فإن تخطيط التكوين المهني يرتكز على واحد المقاربة تشاركية مع المهنيين تمكن من تقريب عرض التكوين من حاجيات القطاعات الإنتاجية الآنية والمستقبلية.

وفي هذا الإطار تم إرساء نظام للتخطيط من شأنه ملائمة التكوين مع حاجيات المقاولات من اليد العاملة المؤهلة بالاعتماد على عدة آليات، منها دراسات قطاعية ودراسة جدوى ترتكز على بحوث ميدانية من أجل.

أولا، تشخيص الوضعية الاقتصادية للقطاع؛

ثانيا، تحديد المهن والتعريف بها؛

ثالثا، تقدير الحاجيات الكمية في مجال التكوين؛

رابعا، بلورة مخططات للتكوين وتحديد خاصيات المؤسسات المزمع إنشاؤها أو التي يستوجب إعادة هيكلتها.

يعتبر مبدأ الشراكة مع المهنيين في تدبير نظام التكوين المهني من الدعامات الأساسية التي ينهجها هذا النظام من أجل تقريب التكوين لحاجيات سوق الشغل.

وتتجلى هذه الشراكات.

أولا في إشراك الجمعيات والفدراليات المهنية والمقاولات في تحديد وتعريف الحاجيات من كفاءات، وفي تدبير التكوين، أيضا جعل الوسط المهني مجالا متميزا للتكوين، ولاكتساب المهارات والكفايات المهنية.

أيضا، إنشاء جيل جديد من المعاهد المتخصصة، لاسيما بقطاعات المهن العالمية للمغرب، يتم تدبيرها من طرف مهني القطاعات المعنية، وذلك في إطار التدبير المفوض بين الدولة والمهنيين، وأخص الذكر بقطاع صناعة السيارات والطائرات والطاقات المتجددة.

تشجيع أيضا المقاولات على إحداث مراكز التكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات، هما (CFA: les centres de formation des apprentis)، 45 مركز على المستوى الوطني في النسيج، في الفندقة وفي السيارات، (الكابلاج).

ومما لاشك فيه، فإن جميع هذه الإجراءات تمكن من استجابات أفضل لحاجيات المقاولات من الكفاءات والتأقلم أسرع للتكوين مع تغيير وتقلب هذه الحاجيات، كما تلعب دورا مهما في جلب المزيد من الاستثمارات خاصة منها الأجنبية، اليوم المستثمرين ما كيجيوش للمغرب كيقلبو على أثمنة قليلة ولكن على يد عاملة كفأة.

إضافة إلى ذلك تعمل الوزارة على إرساء وتعميم التكوين بالتناوب عبر التمرس المهني والتدرج المهني، لتحقيق الملائمة بين التكوين والتشغيل، لأن أكثر من نصف مدة التكوين تتم بالمقاولة، وتحت إشرافها ومسؤوليتها وفقا للحاجيات المعبر عنها من طرفها، حيث أصبح هذا النمط من التكوين يشكل اليوم 40% والهدف المسطر إن شاء الله، في أفق 2020 هو 50%.

أما في ما يخص وضعية خريجي التكوين المهني، فإن الوزارة تعتمد على منظومات متكاملة لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل، عبر إنجاز سنويا دراسات حول تتبع إدماج الخريجين في الحياة العملية، بقياس مستوى إدماجهم تسعة أشهر بعد تخرجهم، واستنتاج خصوصية المناصب التي يشغلونها وكذا التعرف على مدى ملائمة التكوين للتشغيل.

كما يتم إنجاز دراسات حول المسار المهني للخريجين للتعرف على وضعيتهم خلال الثلاث السنوات التي تلي تخرجهم، وذلك لتعزيز نتائج الدراسات السنوية حول الإدماج، وقد شملت آخر الدراسات التي تم الإنجاز ديالها في 2018، للتتبع إدماج خريجي التكوين ديال الفوج 2015، عينة مكونة من 20 ألف خريج، حيث خلصت إلى أن نسبة الإدماج تسعة أشهر بعد التخرج، بلغت 62.9% أما في ما يتعلق بدراسة المسار المهني للخريجين ثلاث سنوات بعد التخرج، فقد أظهرت النتائج نسبة الإدماج ثلاث سنوات بعد التخرج تصل إلى تقريبا 84%.

وللإشارة فإن جهاز التكوين المهني يزود سوق الشغل بأكثر من 180 ألف خريج سنويا بجميع مستويات التكوين، وبالنظر إلى فرص الشغل المحدودة التي يوفرها سوق الشغل الوطني، فإن المؤشرات المستخلصة من دراسة تتبع إدماج خريجي التكوين المهني التي تم إنجازها من طرف الوزارة، تعتبر إيجابية.

وتسعى الوزارة إلى الرفع من نسبة إدماج خريجي التكوين المهني، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، من أهمها فضلا عن تلك التي أشرت إليها سالفا، هو ربط عرض التكوين المهني بالحاجيات الاقتصادية، وذلك من خلال تعميم إنجاز الدراسات القطاعية وإرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل بإنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (les REM et les REC).

- تثمين المسار المهني من خلال الانسجام والتكامل بين التعليم العام

والتكوين المهني.

- دعم إرساء مسار استكشاف المهن.

- تنمية جهاز الإعلام والتوجيه.

- إحداث مسار مهني على المستوى الإعدادي.

- إرساء وتنويع وتطوير مسالك الباكالوريا المهنية.

- إرساء ممرات أيضا مع التعليم العالي.

أما فيا يخص تطوير منظومة التكوين المهني، فإن الوزارة بصدد تنفيذ خارطة الطريق التي تم تقديمها أمام جلالة الملك، نصره الله، يوم 4 أبريل 2019، والتي تسعى إلى ملائمة أفضل التكوين وحاجيات سوق الشغل والرفع من جودة التكوين في المهن الجديدة، وهذه خريطة طريق تسعى إلى:

أولا، مراجعة العرض التكويني عبر إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين، لجعلها تتماشى وحاجيات سوق الشغل.

تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة في مهن الذكاء الاصطناعي (Digital; Offshoring).

تأهيل تكوينات في المهن الكلاسيكية أيضا.

تطوير العرض التكوين المهني من خلال تجديد معايير الجودة، لاسيما في قطاع الفندقة والسياحة لمواكبة الإقلاع الضروري لهذا القطاع الحيوي، وإطلاق جيل جديد من المراكز عبر إحداث مدن المهن والكفاءات بجميع جهات المملكة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات ومؤهلات وطاقات هذه الجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على جواب السيد الوزير للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة احنا ما عندنا شك بأنكم غادي تنزلو مخطط صاحب الجلالة وغادي تنجحو فيه، ونقول بأنكم غادي تنجحو فيه 100%، ولكن واش وصلتو للهدف؟ أبدا.

لأن الحكومة الموقرة في البرنامج ديالها جات بأنها ستصل إلى 5% في النمو، الآن اللي احنا ما وصلناش حتى إلى 3% واش تتعرفو بأن ما غيمكنش تطبقو كل ما غادي تنجزوه لأن ما كاينش واحد الانسجام حكومي.

مع الأسف الشديد، كل ما يمكن لنا نقول اليوم وتيتأكد لنا ما بقاش فيه الشك، غياب الانسجام الحكومي، غياب الإلتقائية في السياسات العمومية، كاين خطاب اللي تيتوجه وتنسمعوه، مع الأسف، وتيتباع للمواطنين وللشعب بأنكم ستحققون، ولكن مع الأسف، سوف لن تحققو شيء من هذا، لأن تتعرفو أنتم أكثر من أي واحد إلى ما وصلتوش لـ 5% على الأقل غير اللي جاء في البرنامج، أما الانتخاب الحكومي، كان رئيس الحكومة قال بأن 7% غادي يكون في النمو، ها هي وصلت إلى 3%.

لهذا تنطلبو من الحكومة باش تجيب برنامج جديد وتجي توضح لنا إلى كان عندها فعلا كيفاش يمكن غيمكن لها تحقق هاذ المشاريع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على جوابكم.

فإذا كنا نتكلم السيد الوزير على الملائمة، فنحن في فريق التجمع نرى أن إعادة النظر فيها تعني قدرة المؤسسات التكوين المهني والمعاهد والجامعات على التكييف مع متطلبات الشركات والمقاولات، عبر توسيع عرض تكويني وإشراك المهنيين في وضع الهندسة البيداغوجية للشعب، مع وضع مخططات خاصة بكل جهة من جهات المملكة تستجيب كمرحلة أولى لمستلزمات مخطط تسريع التنمية الصناعية والفلاحية.

السيد الوزير،

ما فيها باس إلى أعطيتك نموذج من الأقاليم كإقليم طانطان، واللي كنت زرتو مشكور وواعدتنا على أساس باش تبنو واحد الكلية تم، بغيت نبلغ لك من هذا المنبر على أن الأرض دبا موجودة وفرتها الجماعات الترابية ديال الوطية مشكورة ومجانية بطبيعة الحال راه موضوعة رهن إشارتكم، كما واعدناك الآن الكرة راه عندكم.

بل أكثر من ذلك السيد الوزير مشكور على، احنا كنا درنا واحد الطلب وكانت واحد الاتفاقية مع مؤسسة محمد الخامس باش يبنيو لنا واحد المعهد ديال التكوين المهني، بغينا نعرفو بالضبط هاذيك الاتفاقية فين وصلت، إلى كان مبرمج مزيان.

فيما يخص، لأن طانطان هذاك التكوين كان بتنا من 1979 إلى يومنا هذا باقي ما تنجز حتى شي حاجة في طانطان من 1979، بطبيعة

الحال ما غاديش ننفي على أن كاين بعض الترميمات وكذا في المعهد، ولكن لا يليق بالمستوى المطلوب.

وكذلك السيد الوزير، لابد من إثارة الانتباه على أن الشعب في طانطان قليلة، بغينا كذلك الشعب اللي مواكبة للعصر، كالبناء والأشغال والطرق والفلاحة والصناعات الغذائية والبحرية والطاقة المتجددة، لأن احنا في طانطان معولين غير على البحر، إلى ما كانت فيه الصناعات البحرية، بمعنى الإخوان اللي عندنا يتخرجو ويبقاو تما يدورو بلا هاذي وبلا ذيك.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير نشكركم على جوابكم القيم والتفاعل معه.

نود في الفريق الحركي تسجيل مجموعة من الملاحظات والاقتراحات نبرزها كمال يلي:

أولا، نعتبر أن منظومة التكوين المهني ليست بديل للتعليم ولم يعد مقبول النظر إليها كملجأ للفاشلين في مسارهم الدراسي، وإنما هي خيار استراتيجي للدولة ومسار موازي يفتح آفاق وفرص الاندماج في سوق الشغل.

ثانيا، نثمن عاليا مختلف الأوراش المفتوحة التي تستهدف تطوير وتعيين منظومة التكوين المهني، وخاصة المخطط الجديد لإصلاح التكوين المهني والإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، وقانون الإطار الذي جعل من التكوين المهني أحد أهم مكونات قطاع التربية والتعليم والتكوين النظامي.

ولبلوغ هدف هذه الأوراش نعتبر أن القطاع يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وبنيوية لبعض الصعوبات والإشكالات وفي صدارتها تعدد المتدخلين من وزارة وصية ومكتب التكوين المهني والعديد من القطاعات الوزارية ذات الصلة بالتكوين المهني، مع تسجيلنا غياب التنسيق والتناغم والانتقائية في برامج التكوين وتدبير المسارات.

ثانيا، أن العالم القروي كما تعلمون يزخر بإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، لذا لابد من إنصاف هذا الوسط ليستفيد بدوره من بنيات التكوين المهني مع استحضار خصوصياته.

وفي نفس الإطار، ندعو الحكومة إلى وضع خارطة مجالية متوازية لمؤسسات التكوين واعتماد البعد التربوي والجهوي والمحلي في تأهيل المنظومة وإحداث وتطوير البنيات مع التركيز على تغليب منطق الكيف على حساب الكم.

رابعا، بالنسبة لطلبة التكوين المهني نقترح في الفريق الحركي تعميم المنح عليهم والتفكير في بناء جسر بين التكوين المهني وتشغيل الكفاءات، وفي هذا الإطار نقترح إحداث إطار جديد للحكامة يضمن الملائمة بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل ومع المخططات القطاعية والمهن الجديدة والواعدة.

وفي هذا النطاق، لابد كذلك السيد الوزير من انخراط ناجع وفعال للقطاع الخاص لتشغيل خريجي مؤسسات التكوين المهني ومواكبتهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل إلى السؤال التاسع موضوعه استفادة طلبة المناطق النائية من السكن بالأحياء الجامعية، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم، يشتكي العديد من الطلبة المنحدرين من المناطق النائية من صعوبة الاستفادة من السكن في الأحياء الجامعية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن ما ستقومون به لضمان استفادة طلبة المناطق النائية من السكن بالأحياء الجامعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

لابد في البداية الإشادة بالمجهودات اللي قامت بها الدولة لإحداث واحد العدد الكبير من الأحياء الجامعية، واليوم كاين تقريبا واحد 22 حي جامعي، 10 ديال الداخليات وأيضا بدينا تنطورو واحد النموذج جديد ديال الشراكة مع القطاع الخاص لإحداث إقامات طلابية وعندنا

تقريبا واحد 32 على المستوى الوطني، بدات المبادرة في القنيطرة، في أكادير، واليوم كتنتشر في جميع أنحاء المملكة.

خاصنا نعرفو بأن بين سنة 2000 إلى 2012 تم الإحداث ديال 2 ديال الأحياء وبعض الملحقات في 12 سنة، اليوم احنا ماشيين بواحد الوتيرة ديال إحداث ديال حي كل سنة، وابتداء من الدخول المقبل غيكونو 2 ديال الأحياء سنويا، الكلفة ديال كل حي هو 80 مليون ديال الدرهم بالنسبة للاستثمار و25 مليون درهم ديال التسيير بالنسبة ل 1500 سرير، واحد المجهود كبير مالي، لهذا اليوم يمكن لي نقول لك الدولة، الحمد لله، تتوفر للإيواء ديال 60000 مستفيد وتقريبا واحد 20000 في المؤسسات الخاصة.

كاين واحد العدد ديال الشروط اللي خاصهم لابد يستوفيهم هاذ الطلبة باش يمكن لهم يولجو لهاذ الأحياء:

أولا، الدخل السنوي للأبوين؛

ثانيا، عدد الأبناء تحت كفالة الأب أو الوصي؛

ثالثا، التفوق العلمي والمستوى الدراسي.

علما أن الطالب اللي تيكون في المدينة، ولد المدينة قاطن في المدينة ما يمكنلوش يستافد من الحي، لهذا تنعطيو الأولوية للطلبة اللي تيجيو من الأقاليم المجاورة.

أكيد أن خاصنا نعطيو الأولوية للمناطق النائية، ولاسيما الجبلية واللي تتعرف واحد نسبة الفقر، ولكن اليوم ما يمكنش يكون واحد الولوج تلقائي، لماذا؟

لأن عندنا واحد طاقة إيوائية محدودة ومضبوطة بهاذيك القاطنين، لأن الطالب فاش تيجي تيبقى واحد 3 حتى 4 سنوات، لهذا ما يمكنلناش نعطيو الولوج التلقائي بالنسبة لهاذ الطلبة اللي تيجيو من هاذ المناطق النائية، ولكن اللي بغيت نطمأنكم به هو اليوم، الحمد لله، الحكومة مشات في رفع وتيرة الإحداثات باش نوفرو واحد العدد واحد الطاقة استيعابية أكثر سنة بعد سنة.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير.

نتمناو هاذ البرنامج اللي أعلنتم عليه بأنكم تلتزمو باش تطبقوه، إن شاء الله.

السيد الوزير،

من جهة أخرى تعلمون جيدا أن الإقصاء وحرمان الطلبة القادمين من المناطق النائية والجبلية ومن دور الطلبة والطالبات اللي هم فيهم الأيتام والمساكين والطبقة اللي هي فقيرة جدا، الحرمان ديالهم من السكن في الحي الجامعي يساهم بشكل كبير في انقطاعهم عن الدراسة الجامعية، وخصوصا الوضعية الاجتماعية، مع العلم أن الوضعية الاجتماعية المادية لهؤلاء الطلبة لا تسمح لهم باكتراء شقة في المدن ومتابعتها، والمشكل يرتفع ويكون أكثر تعقيد بالنسبة للطالبات، خصوصا أن العديد من أسر المغاربة لا تسمح لبناتها بالسكن لوحدهن في المدن الجامعية، لأنهم يخافون من المضايقات والاعتداءات التي تعرفونها.

وهذا يساهم بدوره في ارتفاع نسبة الانقطاع عن الدراسة الجامعية، وأن وزارتكم أعلنت عن رقم ما يفوق 47% من الانقطاع عن الطلبة والطالبات دون الحصول على شهادة جامعية.

السيد الوزير،

من جهة أخرى، لا أحد يمكن أن ينكر أن العرض المقدم في الوقت الراهن بخصوص الإيواء الجامعي يبقى جد ضعيف كما ذكرتم، مقارنة بالأعداد الكبيرة للطلبة والوافدين على الجامعات المغربية من مختلف المناطق القروية والنائية ودور الطلبة والطالبات، وكذا من المدن التي لا تتوفر على جامعات وكليات.

هاذ الوضع، السيد الوزير، يجعل مسؤولي الأحياء الجامعية في ورطة حقيقية وغير قادرين على تدبير الوضع، حيث يجدون أنفسهم بين المشكل ديال الطاقة الاستيعابية الضعيفة جدا واحتجاجات الطلبة، الأمر الذي ينتج عنه العديد من الخروقات والاختلالات كالرفع من عدد الطلبة في الغرف، حيث وصلت النسبة إلى ثمانية في الغرفة، المثال بالحي الجامعي مولاي إسماعيل، ما يجعل ظروف الإقامة الجامعية جد مزرية.

لذا، السيد الوزير المحترم، نطالبكم باتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الارتفاع الكبير لأعداد الطلبة الوافدين على الأحياء الجامعية.

السيد الوزير،

حتى بالنسبة للطلبة الذين حالفهم الحظ واستفادوا من غرفة أو بحي أو بسرير، فإنهم يعيشون في ظروف مزرية بسبب الإشكالات الكبيرة التي يعانون منها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، في ما تبقى من الوقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أنا قلت بأن اليوم كنستجبو تقريبا لواحد 40% الطلب ديال الإيواء، وخاص لابد تضافر الجهود، لهذا هاذ الشراكة مع القطاع الخاص غادي يكون أيضا واحد النافذة جديدة وإضافية اللي غادي تعطينا هاذ الفرصة باش نمنحو الإيواء للطلبة.

ولكن الرفع من الوتيرة احنا ماشين فيها، أنا قلت بأن الدخول المقبل غادي يتم التدشين ديال جوج ديال الأحياء سنويا ديال الطاقة تقريبا ديال واحد 2000 لكل حي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال العاشر، وموضوعه التجاوزات التي تعرفها عملية توزيع منح التعليم العالي من طرف بعض اللجان الإقليمية المختصة، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

باختصار شديد، نسائلكم عن الآليات والمجهودات المعتمدة من طرف القطاع لضمان الإنصاف والعدل في توزيع المنح الجامعية من طرف اللجان الإقليمية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

لابد من الإشارة أن مهمة تخويل المنحة هذا ما كيتمش من طرف الوزارة، ولكن من اختصاص اللجان الإقليمية التي يرأسها إما السيد والي صاحب الجلالة نصره الله، ولا السيد العامل، وهاذ الشي وهاذ اللجنة باش مكونة؟ في العضوية ديالها كاين ممثلين عن المجالس الإقليمية المنتخبة وأيضا ممثلين على قطاع التعليم وقطاع المالية.

لهذا هاذ اللجان لهم جميع الصلاحيات في إجراء هاذ التحريات الكفيلة بالإحاطة بالوضعية الاجتماعية للمستفيدين، احنا المنحة بالنسبة للإجازة هو استحقاق اجتماعي محض، كيف يتم من طرف الوزارة؟ عندنا الأقاليم مفيئة حسب الوضعية ديالها، واش أقاليم تتوفر على جامعة أو حي جامعي؟ أو تتوفر على مؤسسة جامعية أوحي جامعي؟ أو على نواة جامعية بدون حي جامعي؟ أولا ما كتوفر على حتى شي حاجة؟ فاش كتوفر، فاش هاذ الحالة الأخيرة عندها 80% بالنسبة للنسبة المنح، احنا كنعطيو ذاك 80% لهاذ اللجنة الإقليمية، وهي كتعطي واحد العدد 80% حسب الطلب اللي عندها، وكتدير المعايير ديالها، وكاين اللي مهم هو إعادة النظر في ملفات المشتكين، كاين واحد هذيك اللجنة كتقوم بواحد العملية اللي كان عندو الضرر كيقدم واحد الطعن وكينظرو له، ولكن هاذ الأمر هو يتم على مستوى هاذ اللجان الإقليمية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنا نتمنى أنه بنفس الحماسة التي أنزل بها التناوب اللغوي، تنزل مقتضيات الاجتماعية في هاذ القانون الإطار 51.17، خاصة المادة 21 والمادة 45.

السيد الوزير،

في هاذ الوقت اللي كنهضرو احنا فيه هنا فالبرلمان، مجموعة من الطلبة من الأقاليم الغير الجامعية والنائية ربما كيجمعو حويجاتهم باش يرجعو لمساكنهم لأنهم ما قادرينش يتابعو الدراسة، لأن ما تعطاتهمش المنحة ببساطة.

إقليم تاونات على سبيل المثال، أغنى واحد خذا المنحة في الإقليم عندو دخل شهري 700 درهم، في حين أن الإقليم بعيد من المواقع الجامعية، السكن في فاس راه غير سميه سكن راه خاصو 2000 درهم أو 1500 درهم، إذن كاينة إشكاليات حقيقية، والمطلوب مراجعة جذرية لهاذ الآلية ديال توزيع المنح، خاصة وأن مجموعة من اللجان الإقليمية تعرف بعض التلاعبات، وتتسرب أخبارها للصحافة، ولا يفتح لها تحقيق، ولا هذا ولا هاذي هناك، راه كل سنة تقريبا في هاذ الأقاليم يكتشف أن الناس عندهم الإمكانيات خذاو منح، وناس ما عندهومش ما خداوش، ويمر الأمر كأن شيئا لم يكن.

على الأقل، على الأقل كاين ذاك اللوائح ديال الممنوحين تنشر على نطاق واسع في المحليات، وفي القيادات، وتكون مرفوقة بالدخل السنوي لولي الأمر، رغم أنني شخصيا غير مقتنع بربط الذمة المالية لواحد الطالب راشد بولي أمره أو والده أو والدته حتى ولو كانوا أغنياء، خاصة وأن ذيك الطالب يقدر في منتصف المسار الدراسي ديالو يفقد

الوالد ديالو بالوفاة، بالطلاق بكذا، ويصيب راسو مشرد.

أنا أعرف أن المنحة في إقليم تاونات والأقاليم المشابهة له تعني متابعة الدراسة، فقدان المنحة يعني التوقف أوتوماتيكيا عن الدراسة، ما يمكنش نتصورو أن طالب منحدر من أسرة مزارع بسيط في إقليم تاونات اللي هي الصبغة العامة سيتابع دراسته بفاس بمأكله وملبسه ومسكنه دون أن يكون له دعم من الدولة.

المفروض أن هاذ الحكومة اللي نعتبرها حكومة اجتماعية، أن تتخذ قرارا جريئا بإعادة تعميم المنح الجامعية كما كان معمول به في السابق، هذا هو المخرج الحقيقي لهاذ الأزمة ديال المنح، اللي قسما بالله، الليل كلو،هاذ الليلة لأن تنشرت اللوائح والطلبة يتصلون بالبكاء وبالدموع.

حان الوقت السيد الوزير، والحكومة الموقرة باش تتخذ هاذ القرار الجريء، على الأقل الأقاليم الغير الجامعية تعمم فيها المنح، لا يعقل أن بعض الأقاليم اللي فيها تعميم المنح كنلقى البرلماني والمحامي والأستاذ الجامعي ولدو ممنوح وفي أقاليم أخرى مزارع بسيط ولدو غير ممنوح، والمقدمين وأئمة المساجد أولادهم غير ممنوحين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار.

وضع إقليم تاونات السنة المنصرمة، راه مرينا من 80% إلى 95%، لا ماشي العكس، عاد بدينا السنة، كنتسناو الدفعة الثانية، حتى السنة المنصرمة كانت في الدفعة الثانية، كاين السيد العامل كتب لنا و قال لك كاين واحد الخصاص واستجبنا، وفي إطار الدفعة الثانية اللي كان فيها هاذ الاستفادة ديال 27 ألف طالب تم الوصول لواحد العدد دالأقاليم اللي كتعرف الهشاشة لـ 95%.

وكنطمحو هاذ السنة في إطار قانون المالية الحالي باش نوصلو لـ 100% ديال هاذ 25 الأقاليم: تاونات، تارودانت، شتوكة أيت باها، أزيلال، الحوز، ورزازات.

زاكورة، تنغير، جرادة، تعطات لهم 100% واش فهمتني، هاذ الشي كنشتغلو عليه.

اليوم كاين تقريبا واحد 160 مليون ديال الدرهم إضافية اللي خصصتها وزارة المالية تمنح لنا، باش يمكن لنا نستجبو لهاذ الطلبات هاذو.

ولكن السنة المنصرمة تم في الدفعة الثانية، خاصنا أيضا نشيدو بالمجهودات اللي قامت بها هاذ الحكومة، راه كنا في 600 مليون درهم في 2012، وصلنا لمليارو800 مليون ديال الدرهم، تقريبا تضاعف ثلاث مرات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الحادي عشر، وموضوعه تعميم وتنمية التمدرس بالأوساط القروية وشبه حضرية، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لوضع السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تضمنت الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، 8 رافعات لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم من بينها رافعة استهداف تعميم وتنمية التمدرس بالأوساط القروية وشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص بتخويلها تمييزا إيجابيا.

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تعميم وتنمية التمدرس بالأوساط القروية وشبه حضرية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

أريد أيضا التأكيد على من أولويات الوزارة هي الاهتمام بالعالم القروي وشبه حضري ومنح هذا العالم القروي واحد التمييز إيجابي.

وهذه الإجراءات المتخذة للنهوض بالتعليم على المستوى القروي واضح اليوم، غير بعض الأرقام باش نشخصو هاذ الوسط القروي اليوم، الوسط القروي يناهز تقريبا 39% من مجموع التلاميذ المتمدرسين بجميع الأسلاك التعليمية، والبالغ عددهم اليوم ما

يفوق 8 ديال الملايين، يضم أيضا بالنسبة للتعليم الأولي 35% النسبة الوطنية 55%.

الإجراءات المتخذة هو إحداث، هو استجابة لطلب التمدرس، الإحداثات اللي تمت هذه السنة ذاك 133 مؤسسة، 75 مؤسسة منها في العالم القروي، ولاسيما في الابتدائي والإعدادي، هاذ 9 ديال المدارس الجماعاتية كلهم في العالم القروي، 20 اللي في طور الإنجاز أيضا يهمون العالم القروي إن شاء الله.

الداخليات أيضا اليوم عندنا تقريبا واحد 572 داخلية في الوسط القروي من أصل 941 على المستوى الوطني، هذا الدخول تم إحداث 12 داخلية، 11 منهم في العالم القروي، تأهيل عملية التأهيل اللي تمت ديال 1852 فيها 1572 في العالم القروي أيضا.

هاد العالم القروي اليوم كيستفد أيضا، جميع تقريبا البرامج دعم والحماية الاجتماعية هما المستهدفين، هما العالم القروي، "تيسير" في الأول كانوا غير المناطق القروية، كان واحد الاستهداف جغرافي، اليوم الحمد زدنا وسعناه واحد العدد ديال الجماعات القروية اللي ما كانتش كتستفد، اليوم كتستفيد لأن اعتمدنا بطاقة الراميد، ومرينا من 700 الف تلميذ اللي كان كيستفد إلى 2 مليون و100 الف مستفيد.

بالنسبة للداخليات والإطعام، مليون و450 ألف وجبة غذاء اللي كتوزع يوميا، 99% على مستوى ديال المجال القروي.

النقل المدرسي بغيت غير نذكر ونوضح بأن هذا ماشي من الاختصاص ديال الوزارة ديال الجماعات الإقليمية، ولكن كنشتغلو يد في يد باش يمكن لنا نطورو هذا الأسطول اللي كاين، واليوم يمكن لي نقول بأن راه كنا في واحد 200 الف وصلنا ل 308 الف هذا الدخول، واحد العدد ديال الاحتجاجات اللي كانوا السنة المنصرمة في تنغير وواحد العدد ديال الأقاليم هاذ العام ما كانوش، لأن الحمد لله زدنا قوينا وطورنا هاذ الأسطول.

لهذا بغيت نطمئن السيدة المستشارة المحترمة بأن كاين واحد المجهود كبير، واحد التميز إيجابي، وبالنسبة لنا الأهمية هو منح تكافؤ الفرص والتقليص من هذه التفاوتات المجالية والاجتماعية بين العالم القروي والعالم الحضري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير للمجهودات المبذولة، يعني احنا ما تنكروش بأنكم كتبذلو مجهودات اللي هي كبيرة.

ولكن للأسف السيد الوزير، النظام التعليمي بصفة عامة تيتخبط في متاهات لا متناهية ومن صعوبات جمة تتعرقل نجاح خططه ووعوده، ولعل أبرز هاذ التجليات التعثر اللي تيعرفو هاذ التعليم ديالنا بالوسط القروي وشبه حضري.

السيد الوزير، ما تعانيه هذه المناطق من وطننا من تهميش وتشتت وعزلة وفقر هو اللي تيجعل من الصعب تحقيق الأهداف اللي كتسطرها الوزارة الوصية رغم محاولتها.

ولعل الأرقام اللي جات في التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين خير دليل على تعثر نسبة التمدرس بهاذ الأوساط، وغادي نكتفي فقط بجوج الأرقام، السيد الوزير، وطبعا احنا في إطار يعني، للإشارة بالنسبة لهاذ جوج الأرقام اللي تيلخصو بوضوح الواقع ديال هاذ التعثر.

السيد الوزير، بالنسبة لنسبة ولوج الفتيات للتعليم العالي بالنسبة للفئة البالغة أكثر من 15 سنة عندنا واحد 1.3 بالنسبة للإناث وبالنسبة للذكور 2.9، إذن واحنا تنتكلمو في كل دخول مدرسي على نسبة تعميم التمدرس بنسبة 99%، إذن إلى كانت ما غاديش يوصلو التعليم العالي حتى 3% لماذا نتحدث عن هاذ 99% هذا من جهة.

ولكن طبعا السيد الوزير احنا ما تنحملوكش أنت مسؤولية تدني هذه النسبة، لأن المشكل هو مشكل تراكمات للسياسات الحكومية على مدى سنين.

السيد الوزير، وأنتما تتكلمو أثار انتباهي أنك تحدثتي على الإحداث ديال المؤسسات التعليمية، بغيت نشير بالنسبة لإقليم سيدي بنور عامة وبالنسبة لزمامرة خاصة، بالنسبة لنا كل سنة مثلا ضروري حاليا تيظهر لي بأن من توسيع العرض التربوي بالثانوي التأهيلي، لأننا كل سنة طبعا إلى ما كانش عبر إحداث مؤسسات جديدة فعلى الأقل بناء حجرات، لأننا كل سنة تنعيشو مشاكل حقيقية والسبب الحقيقي هي الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية اللي تنكونو بالنسبة لما ما تتوازيش العدد ديال التلاميذ الملتحقين بالمؤسسة، وبالتالي ما تنقدروش هنا بالنسبة لنا تنضطرو للاكتظاظ، إلى مشينا للاكتظاظ، السيد الوزير، أين هي جودة التعليم؟ أين هي تنمية التمدرس متفق معايا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وننتقل إلى السؤال الثاني عشر، موضوعه الزيادات المتكررة في الرسوم والواجبات الشهرية المتعلقة بالتعليم الخصوصي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيد الوزير،

بالخصوص المدارس الخصوصية، نعلم جيدا في الفريق الاستقلالي أنها هناك ليبرالية، هناك حرية الاختيار، هناك جودة، هناك، هناك عدة ترتيبات لكل مدرسة على حدى، غير أن سؤالي الذي أصبح يثقل كاهل المجتمع المغربي، خاصة الأبناء الذين يلجون المدارس الخصوصية.

اليوم نسبة مهمة جدا من الآباء تركن أو تخلو عن المدارس الخصوصية وتوجهوا إلى المدارس العمومية، هذا لا أنا أفسره ماشي بأن البريق ديال المدرسة العمومية أو قانون الإطار اللي عاد غادي نبدلوه راه ماشي هكا، راه التفسير ديالها أننا هناك اجتهادات بخصوص تجويد المدرسة العمومية، ولكن السيد الوزير راه الناس ما لقاوشاي باش يقريو ولادهم في المدارس الخصوصية، راه اليوم المدارس الخصوصية أصبحت واحد تسونامي صاعق بدون هوادة وبدون رحمة ولا شفقة على الآباء، ملي تلقاو هذيك التأمينات هذيك التأمينات التي أصبحت لا تطاق، تيوصل لواحد القيمة خيالية جدا بخصوص هاذ التأمينات، رسوم التسجيل، الواجب الشهري، راه حتى ذيك الطبقة المتوسطة اللي هي كانت سباقة باش تعمر لنا هاذ المؤسسات الخصوصية أصبحت في خبر كان، لأن الخدمات الاجتماعية تقللت، وأن هاذ الطبقة الوسطى اليوم اندثرت.

ولكن اليوم أصبح الأب الذي كان يبيع أمتعته باش يقري ولدو، راه اسمح فكلشي لأنه لا حول له ولا قوة، أنا أعرف جيدا ونعرف جيدا، أنكم لا حول لكم ولا قوة بخصوص هاذ المجال، لأن حرية ليبرالية متوحشة، ولكن فين هي الرحمة؟ خاصنا هاذ المؤسسات الخصوصية يديرو لنا التعليم الأولي نشوفوهم، يديرو لنا أقسام في التربية الدامجة، يعطيونا شي حاجة ديال المجتمع، راه كيستفدو، والله يزيدهم، ولكن فين هي اليد اليمنى التي ستمنح الخدمات الاجتماعية؟ فين هي المساهمة في تنمية الوطن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السنة المنصرمة كانت عندي واحد العدد دالمناسبات اللي قلت بأن قانون 06.00 المؤطر لهذه المنظومة في القطاع الخاص، لا ينص على إمكانية التقنين وضبط أسعار التمدرس من طرف الوزارة الوصية، وما كيخولناش تحديد قيمة واجبات التأمين، حيث يقتصر دورها بهاذ الخصوص في التأكيد على مدى استفادة التلاميذ من التأمين، هاذ الشي اللي كاين، هذا الوضع اللي كان فيه.

اليوم عندنا واحد الوضع جديد، قانون الإطار اللي صادقتيو عليه وتم النشر ديالو في الجريدة الرسمية، غادي في المادة 13 و14 هاذ القانون خصصو للتعليم الخصوصي في المساهمة في تعميم التمدرس، في أيضا التعليم الخصوصي ماشي غير في المدن الكبرى، يمشي أيضا للقرى ويساهم أيضا في التعميم بالمجان بالنسبة للطبقة الفقيرة، أيضا غادي يكون عندنا واحد المناسبة لتعديل وتحيين هاذ الترسانة القانونية اللي كتأطر هاذ التعليم الخصوصي.

وهاذ الأمور كاملة اللي أشرت لهم السيد المستشار المحترم، هي واردة في التعديلات اللي غادي نقومو بها، هو تقنين هاذ المستويات ديال هاذ المدارس هاذي، باش ما يبقاش هاذ الأسعار المتوحشة اللي هضرت عليها.

واحد القضية تطرقت لها لأول مرة، اللي غادي نطق بواحد الرقم مهم، هو العدد ديال التلاميذ اللي انتقلو من القطاع الخاص إلى القطاع العمومي في هاذ الدخول 52 ألف اللي مشى من القطاع الخاص للقطاع العمومي، 52 ألف من أصل شحال؟ هاذ الدخول غير هاذ الدخول، من أصل 700 ألف، في القطاع الخاص كاين فيه 700 ألف، 52 ألف مشى للقطاع العمومي.

لماذا؟ ماشي هاذ الشي اللي قلت السيد المستشار المحترم، لأن اليوم الحمد لله المدرسة العمومية ولا عندها واحد الوجه آخر، عندها واحد الجاذبية، كاين واحد الصرامة، اليوم القانون الإطار خلق واحد التعبئة، خلق واحد الوقع، واليوم احنا بصدد تهيئ واحد الدراسة ميدانية، دراسة ميدانية باش نشرحو أشنو جعلو هاذ الأسر باش يديو وليداتهم للقطاع العمومي؟ هاذي من جهة.

من جهة أخرى، هاذوك الناس اللي قلت، اللي ما عندهومش الفلوس باش يمشيو يديو، اليوم واحد السيد قال لي بأن أنا ذاك الفلوس اللي كنعطي للقطاع الخاص، غادي نخليهم عندي وندير له الدروس الإضافية إلى اقتضى الحالة، هاذ الشي اللي كاين.

ولكن اليوم الحمد لله المدرسة العمومية فواحد المستوى اللي ولات كسبت الثقة ديال المغاربة، ولات كتسترجع المغاربة، لهذا كنطلب منكم أيضا هذه التعبئة، وهاذ الدعم وهاذ الانخراط باش نزيدو نقويو هاذ المغاربة اللي كيثيقو في المدرسة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد الرئيس انتهى الوقت المخصص

لسؤالكم.

ننتقل إلى السؤال الثالث عشر موضوعه، وضعية التعليم ببلادنا وهو موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الكل يعلم أن قطاع التعليم رغم دوره الحيوي والاستراتيجي في التنمية يعاني العديد من الاختلالات رغم المجهودات المبذولة والميزانيات المخصصة له.

فقد سجلت مجموعة من التقارير الوطنية والدولية العجز الهيكلي للقطاع خاصة بهوامش المدن والمناطق القروية والنائية، وقد عرت مؤخرا أشرطة الفيديو المتداولة في المواقع الاجتماعية الحالة المتردية للبنايات المدرسية بالعالم القروي، وكان حريا السيد الوزير بالوزارة محاسبة المسؤولين بدل محاسبة ومعاقبة الأستاذة.

السيد الوزير، كثيرا ما تلجأ وزارتكم لسد الخصاص المهول في الموارد البشرية إلى دمج وضم الأقسام وإلغاء التفويج وتكليف الأساتذة بالتدريس في أكثر من مؤسسة تعليمية واستكمال الساعات بمؤسسة تعليمية أخرى، والزيادة في الأقسام المشتركة، بل حتى خيار الانفتاح على اللغات الأجنبية في تدريس المواد العلمية الذي دافعت عنه الحكومة في القانون الإطار لم توفر له الكفاءات اللازمة، بل وهو منعدم في بعض المدن.

السيد الوزير، من المهم جدا تدارك الخصاص والمشاكل التي يعيشها التعليم بدءا بإعطاء الأهمية للتعليم الأولي وضرورة تعميمه لكونه رهانا حقيقيا، لكن هذا التدارك لا يمكن أن يتم في ظل الاكتظاظ والبنيات التحتية المهترئة والهشة وشبه المنعدمة واستغلال المعطلين.

ماذا أعدت الحكومة لإنصاف نساء وجال التعليم؟ ما هي الإجراءات المتخذة لحل الملفات العالقة كملف الأساتذة العرضيين والملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد وإخراج المتعاقدين من وضعية التكليف عبر تعيينهم وتثبيتهم في مواقع عملهم.

كيف ستقاربون، السيد الوزير، إشكالية المناهج والبرامج التعليمية، وطرق التدريس الذي تظل تقليدية في عمليات التلقين والتحصيل الدراسي، دون إعمال العقل والاكتشاف والمبادرة وبناء القدرات الذاتية لدى المتعلمين، وما له من تأثير كبير على مستوى تعليمنا العالي، حيث سجلت مؤسسة (Time Higher Education)، غياب المغرب ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم لسنة 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

لابد في البداية أن ننوه أيضا بالمجهودات التي قامت بها الدولة المغربية خلال هاذ 20 سنة الأخيرة، ولاسيما في تعميم التمدرس.

نسب التمدرس اللي كان كيعرفها المغرب في التسعينات اللي ما كانتش تتجاوز 70% اليوم الحمد لله وصلنا لـ 99.8% على المستوى الابتدائي، 90% في الإعدادي، و65% في المستوى التأهيلي.

اليوم الرهان ديالنا هو الجودة، هاذ الجودة كتبتدئ بواحد العدد ديال الأوراش إصلاحية اللي متضمنة في القانون الإطار لهذا اليوم اللي كنطلبو منكم هي نتجاوز هذا الخطاب اللي كان في الماضي، واليوم كنطلبو منكم باش يكون عندنا واحد المقاربة جديدة، مقاربة أخرى للثقة في المدرسة العمومية والتعبئة حول المدرسة العمومية، لأن اليوم هذا مشكل ديال جميع المغاربة، ماشي مشكل ديال الوزير ولا الوزارة ولا دالحكومة، لا، هذا المشكل ديال المغاربة، الرأسمال البشري هو الكنز ديال المغاربة، لهذا خصنا نثقو في راسنا ونأهلو راسنا وننخرط باش يمكن نزولو هاذ الصورة النمطية، اللي اليوم على المدرسة العمومية.

تنطلب منك السيدة المستشارة المحترمة باش تقومي بزيارات ميدانية للقرى ونمشيو جميع، ونوريك واحد العدد دالنماذج وتشوف المجهودات اللي كتتم، سنة بعد سنة، دخول بعد دخول مدرسي والمجهود الكبير اللي كاين، وفين تيقراو أولاد المغاربة اليوم، الحمد لله، وهذا افتخارلنا واعتزازلنا.

اليوم نسبة الهدر تنقلصها سنة بعد سنة، لأن واحد العدد دالبرامج الحماية الاجتماعية تمت، وبفضل هاذ البرامج واحد العدد ديال المغاربة تيخليو وليداتهم في المنظومة التربوية، الاكتضاض اللي أشرت لو، يمكن لي نقول لك بأن اليوم 85% ديال الأقسام عندهم أقل من 36 في القسم و1% اللي من 45 للفوق على المستوى ديال الابتدائي، هاذ المجهود كيفاش دار؟ غير جاء ودار هكذا؟

لأن تم توظيف 70000 أطر أكاديميات في ظرف 4 سنوات، خلال أكثر من 12 سنة ما تمش توظيف ديال 50.000 أستاذ، 4 سنوات تم التوظيف ديال 70.000 والدخول المقبل 15.000 إضافية غادي تكون 85.000، باش هاذ الأمر ديال الاكتضاض ما يبقاش، الأقسام المشتركة أكثر من 85% ديال الأقسام المشتركة فين تنلقاوهم؟ في العالم القروي وفي 2 المستويات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع عشر والأخير، بغيتو التعقيب تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الوزير، هذا ليس مجرد خطاب، بل هي حقائق وواقع وقفنا عليها، احنا لا ننكر المجهودات المبذولة في القطاع، لكن للأسف لا تزال بلادنا بعيدة كل البعد عن تعليم جيد متطور وفعال، مبني على الإنصاف وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة، كما أن مدرسة القرب وتعميم التعليم يبقى شعار بعيد عن المنال، ونحن في الاتحاد المغربي للشغل موقفنا ثابت في الحق في التعليم العمومي وبجودة عالية لجميع المغاربة.

كما أن منظمتنا على استعداد للمساهمة باقتراحات في الموضوع ومن أجل الجودة والحق في التعليم للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

وننتقل إلى السؤال الرابع عشر، موضوعه النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو موضوع من طرف السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بالموازاة مع سعي الحكومة لتطوير التعليم ببلادنا من خلال وضع مجموعة من المخططات والرؤى الإستراتيجية، نسائلكم ما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها لمراجعة النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، واليوم أريد أن أؤكد أن إصلاح المنظومة لن يتم إلا بتنويه والاعتراف بالشغيلة وبالأساتذة وبالفرقاء الاجتماعيين.

واليوم، الحمد لله، استطعنا في إطار البعد هذا باش نسويو واحد العدد ديال الملفات، كانوا تقريبا واحد 11 ملف اللي موضوعة من طرف الحوار الاجتماعي القطاعي، اللي موضوعة من طرف الشركاء الاجتماعيين النقابات الأكثر تمثيلية، واللي تم الاستجابة ديال واحد 5 دالملفات بما فيها غير السنة المنصرمة الملف ديال تسوية وضعية الأطر في سلم 7 و8 وفي سلم 9.

واليوم احنا نشتغل لتسوية الملفات الأخرى اللي مطروحة من طرف الشركاء، ولا سيما السماح للأساتذة المكلفين بالتدريس في غير سلكهم الأصلي بتغيير الإطار، الارتقاء بالوضعية الإدارية للمساعدين الإداريين ووضعية موظفي القطاع الحاصلين على شهادة الدكتوراة، وأيضا من بين الملفات العالقة هو هاذ الملف ديال النظام الأساسي.

هاذ الملف قديم بحال اللي قال السيد المستشار المحترم، كان الالتزام في 2014 آنذاك، اليوم اللي يمكن لي نقول ليكم بأن احنا كحكومة نلتزم بالأخذ بعين الاعتبار تسوية هاذ الملف لأن اليوم خلقنا واحد اللجنة موضوعاتية اللي منكبة على هاذ الملف، لأن في الأول المعالجة ديالو كان فيها واحد الغياب ديال الشمولية وعدم نجاعة التعديلات اللي تم الاقتراح ديالها، وتبين بأن فيها واحد العدد ديال النواقص، واليوم احنايا كنشتغلو مع الشركاء ديالنا لتجويد هاذ العرض، وإنشاء الله فهاذ الولاية هاذي غادي يتم التسوية ديالو وهذا التزام بالنسبة لنا.

واللي مهم هو التطابق ديال هاذ الملف هذا بالرؤية الإستراتيجية وبقانون الإطار، هذا أيضا مستجد، لهذا لابد من تضمين هاذ المستجدات الجديدة في إطار معالجة هاذ الملف، اللي إنشاء الله نطمح لتسويته في هاذ الولاية.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال السيد الوزير لا نختلف في أن العنصر البشري وتثمينه والعناية به وتحسين ظروف اشتغاله في مقدمة الأولويات،

وهي في قلب هذه الإصلاحات، ومن هذا الباب نحن نؤكد على الحاجة إلى نظام أساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية كإطار مرجعي شمولي كما قلتم يحدد الوضعيات والمبادئ والتوجهات المتجددة التي أصبحت تطرأ اليوم، والتي يجب أن تقطع مع الطابع التقليدي، لأننا نحن بصدد الطموح إلى تطوير هذا القطاع، ولا يمكن أن نبلغ هذه الغاية إلا من خلال مقاربة تشاركية حقيقية، عنوانها البحث عن الحلول المستدامة بما يجيب عن هواجس وتطلعات وطموحات موظفي هذا القطاع، وبطبيعة الحال التأكيد على عدم التأخير في طرح هذا الملف مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز المكتسبات، وهذا شيء مهم.

وفي هذا الإطار، عبرت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم كشريك حقيقي وفي مناسبات عدة ومنذ سنة 2000، ماشي فقط سنة 2014، منذ سنة 2000 في جميع المحطات التي مر بها النقاش حول النظام الأساسي وبكل مسؤولية عن مقترحات تعديلية وتتميمية لازمة لتطوير هذه المنظومة القانونية المؤطرة للموارد البشرية، وإجابات مستدامة لملفات من قبيل التحفيز وتحقيق الرضا النفسي والمادي للأطر التربوية، سواء من خلال فتح آفاق جديدة للترقي في الدرجة والإطار بالنسبة للذين تبقى وضعيتهم مجمدة رغم توفرهم على شروط الترقية، أو فتح آفاق للترقية بالشهادات، التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة لخلق استقرار الإطار التربوي بهذه المناطق، تدقيق المقتضيات المتعلقة بالوضعيات التي يكون عليها رجال ونساء التعليم ومنها الاستيداع، الوضعية في حالة المرض، وضعية الأطر الإدارية التربوية الجديدة مثل المتصرفين التربويين، التقاعد بالإحالة أو بالطلب وهي كلها ملفات تحتاج إلى إجابات دقيقة.

وبطبيعة الحال كل ذلك في إطار معقول، عنوانه الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة، حتى تكون مساهمة هذا المورد البشري في هذه المتغيرات وفي هذا الإصلاح بشكل قوي وبقناعة في التغيير الإيجابي المنشود والذي يطمح إليه كل الموظفين بهذا القطاع وسائر المواطنين والمواطنات ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير بقات لكم بعض الثواني إن شئتم، إذن نشكركم السيد الوزير المحترم على مساهمتكم القيمة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه الإستراتيجية الطاقية للوزارة في الأقاليم الجنوبية وانعكاس ذلك على تشغيل الشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلو السيد الطيب.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

سؤالي يتعلق بما هي الإنجازات التي تم تحقيقها من طرف الحكومة في نظام الطاقة بشكل عام وبالخصوص بالمناطق الجنوبية وكذلك المناطق الجنوبية الشرقية وبما فيها انعكاسات ذلك على تشغيل الشباب، وما هي التدابير التي اتخذتموها؟

وشكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

فعلا سؤال وجيه لأنه هذه الإستراتيجية انطلقت الحمد لله منذ 10 سنوات 2009، إذن قطعنا الشوط الأول، وهي مقررة أن تصل إلى 2030، كما تعلمون عندها أهداف كثيرة، كثيرة جدا هو نقصو من التبعية البلاد ديالنا للخارج، ويكون عندنا واحد الاقتصاد طاقي داخل البلد ونستغلو الإمكانيات ديالنا ونأمنو تزود البلاد بما يحتاجه من طاقة وخاصة الطلب على الطاقة يعني يتراوح ما بين 4 حتى 6% في الكهربة وفي المجالات الأخرى الطاقية، يعني فالحمد لله فيمكن نقول لك اليوم وصلنا إلى تحقيق الهدف ديال 2020 غادي نوصلو لـ 42% من الحاجيات ديالنا ديال الكهرباء غادي تكون عندنا آتية من الطاقات المتجددة.

طبعا هاذ الشي غادي يواكب حتى التنمية الاقتصادية اللي تتعرفها بلاد ديالنا، والتنمية الصناعية.

اليوم اللهم لك الحمد يمكن نعطي مؤشرات عندها طابع تيعاينوه المواطنين ما بقاش عندنا انقطاعات، خلي بعض الإشكالات التقنية اللي تتوقع هنا وهنا بالأسباب متعددة، ولكن ليس في البلد الحمد لله انقطاع فيما يتعلق بالكهرباء وهذا شيء مهم، أصبح عندنا فائض يصل إلى 14% ويتجاوز بدينا تنصدرو شي شوية الكهرباء، الحمد لله ما كاينش القطاع حتى في الجوانب الأخرى، تتعرفو بأن الإستراتيجية

الطاقية فيها الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة وفيها حتى الاستكشافات وفيها أيضا الشراكات الدولية.

بالنسبة للجنوب نعطي بعض الأرقام أنه الآن وصل الاستثمار في الطاقات بصفة عامة حوالي 32 مليار ديال الدرهم وخاصة في المخطط 29 فقط في الطاقات المتجددة في بوجدور، في العيون، في طانطان، وغيرها، كل المناطق الجنوبية لأن الحمد لله عندنا سواء ريحي أو شمسي والحمد لله حتى في الطاقات غير متجددة عندنا تقريبا استثمارات حوالي 3 حتى 4 مليار ديال الدرهم بما فيها المحطات، بما فيها شركات جديدة، بما فيها شبكة ديال الربط لأن كان الجنوب غير مربوط بشبكة ديال الكهربة وهذا اللي أول خلق فرص ديال الشغل كنتكلمو إجمالا ما بين الطاقات المجددة والغير مجددة ديال 600 فرصة ديال الشغل، تتعرفها الطاقات هي كانت فيها استثمارات كبيرة ولكن تشغل أقل، ولكن تساهم في التنمية الاقتصادية باش نواكبو الفلاحة، نواكبو المعادن، نواكبو الصناعة، نواكبو إن شاء الله نكونو في الموعد مع الميناء الأطلسي الجديد اللي غادي يكون مرافق له منطقة صناعية ولوجيستيكية متميزة وهذا الحمد لله كله مفيد بالنسبة للأقاليم الجنوبية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، السيد الرئيس السي اللبارتفضلو.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم باسم الفريق على ما وضحتموه من معطيات ونحن نعتز ببلادنا وهي تشق طريقها بنجاح، بحيث أصبح المغرب رائدا بخصوص الطاقة المتجددة ونموذج يحتدى به في شمال إفريقيا بل عبر العالم، أننا خطونا خطوات جد إيجابية بخصوص الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة، وخير دليل أننا نظمنا بمراكش كوب 22، وهناك كانت في عواصم العالم أننا أصبحنا رواد لهذا النموذج حسب أووفق التوجهات السامية لجلالة الملك.

السيد الوزير،

جانب آخر يجب أن نتعاون فيه، وبالخصوص أنتم كوزراء تشغيل اليد العاملة، فبعد إغلاق بعض المناجم يبقى العمال في حاجة ماسة إلى تقديم يد المساعدة، وأنتم لا تبخلون جهد المستطاع، ولكن أنا أنوه بالمجهودات التي تبذل في هذا الإطار من طرف بعض العمال، العمال، خاصة عمال المناطق الشرقية، المناطق الجنوبية، الذين يبحثون جاهدين على استتباب الأمن والاستقرار ديال الطبقة العاملة باش حتى هي تكون كتواكب الاقتصاد الوطني.

آسف جدا عندما أرى بعض العقول التي لازالت لم تواكب الخطابات السامية لجلالة الملك وكنقصد جرادة مثلا، إغلاق مناجم جرادة وهناك من فقد أفراد أسره في المناجم ولم يستفد، في حين هناك عائلات، هناك متدخلين لا علاقة لهم بالمهنة أصبحوا يستفيدون، وهذا يحز في النفس ويخلق واحد النوع ديال التوتر الاجتماعي داخل المدن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت، 30 ثانية تقريبا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا أشكر السيد المستشار المحترم، وكنبغي نؤكد لكم من أهم التوجهات الأساسية للطاقة والمعادن هو اللا تمركز ديال هذه المشاريع، ماشيين بأن كل الأقاليم تكون فيها مشاريع من هذا النوع، ومادام جبدتو المعادن السيد المستشار، يمكن تجي فرصة، وقعنا اليوم مع جميع الجهات اتفاقية باش نعممو الخارطة الجيولوجية باش تعطينا أشنو عندنا وغادي يولي رهن إشارة المغاربة والعالم أشنو كاين في هذه الجهة، أشنو هي المعادن، بسطنا المساطر، وأنا غنتكلم على بعض الأمور المرتبطة بالمعادن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه، مآل مشروع إنجاز أنبوب لنقل الغاز من نيجيريا عبر المغرب، وهو من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلو الأستاذ.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باختصار السيد الوزير أين وصل مشروع إنجاز خط أنبوب الغاز نيجريا المغرب أوربا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أولا، كما تعلمون كاين تحول كبير في المجال ديال الطاقة في العالم، دائما أقول في الملتقيات ما يقع في الطاقة شبيه تقريبا بما يقع في الاتصالات وخاصة (Smartphone) بمعنى تحول سريع وسريع جدا، وهاد الشي اللي الحمد لله خلى البلاد ديالنا أنها تكون حاضرة لأن عندنا إستراتيجية طاقية، وعندنا رصيد طاقي وعندنا شراكة مع منظمات دولية باش تتعطينا المعطيات والتحولات ومدى استعداد البلاد ديالنا أنها تستفيد من هذه التحولات.

من بين الأمور الآن في المجال الطاقي هو استعمال الغاز، اليوم هناك توجه عالمي وهناك خريطة ديال القوى العالمية في المجال ديال الغاز، وقع تحول مع الغاز الآن الذي في أمريكا اللي كان ممنوع كان بقرار أنه ممنوع أن يصدر، الآن يصدر باش يدير التوازن في العالم ويكون عندهم نصيب، الغاز في أستراليا وعندنا الغاز الآن في إفريقيا نيجيريا نموذجا، أنا كنبغي نعطي هذه المؤشرات لأنها مهمة لأن الشي الآخر غادي نقولو لكم بإيجاز، تم اكتشاف الغاز في موريتانيا والسينغال، بمعنى أنه كاين تحول طبعا احنا اكتشفنا شوية نتمناو إن شاء الله المستقبل أن نكونو متفائلين، الآن هاد الأنبوب ديال الغاز نيجيريا المغرب هو برنامج أو مشروع مهم واستراتيجي بالنسبة لإفريقيا، وخاصة بالنسبة للتوازنات فيما يتعلق في المجال الطاقي.

طبعا اليوم يمكن لي نقول لكم وصلنا للدراسات الهندسية التقنية اللي تدرس مسار الجوانب البيئية، الجوانب الاجتماعية، الجوانب الاقتصادية باش نكونو جاهزين، إن شاء الله، باش فعلا نشوفو كيفية الاستثمار في هذا المشروع، واش الدول التي ستستثمر أم بشراكة مع القطاع الخاص، يمكن لي نقول لكم نحن في الدراسات الهندسية اللي غادي تعطينا التفاصيل ديال هذا المشروع وتهم 13 دولة، 13 دولة وتهم أكثر من 300 مليون نسمة، ويهم فعلا إفريقيا باش يمكن لها تكون واحد من المحطات الكبرى فيما يتعلق بالغاز على الصعيد العالمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على جوابكم السيد الوزير.

نحن نتتبع والمغاربة جميعا قيمة إنجاز هذا المشروع وما يكتسيه من طبيعة جيوسياسية، تهم الاندماج الطاقي والاقتصادي لحوالي، كما قلتم، 13 بلد، وهو ما سيتيح بناء تحالفات تجعل من غرب إفريقيا قطبا سياسيا واقتصاديا ومركزيا على المستوى القاري.

فنحن داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبره مشروعا إستراتيجيا على المستوى القاري ونعول عليه لخلق تنمية اقتصادية، إلا أن هناك أسئلة نريد رأيكم فيها، تطرح حول الجدوى الاقتصادية التي يطرحها أي مستثمر، خصوصا وأنه قد تبين أن الاكتشافات الجديدة الضخمة للغاز في موريتانيا، كما أشرتم السيد الوزير، والسينغال والتي توجد على مقربة كبيرة من المغرب لإمداد أوربا بالغاز فيما بعد، يمكن أن تشوش على المشروع، ثم كذلك أن هذا المشروع هل يصمد أمام منطق النجاعة الاقتصادية والتحولات الجذرية التي تعرفها حاليا سوق الغاز في العالم، فهي سوق مشبعة بالعرض والاكتشافات الجديدة، خصوصا تلك القريبة من أوربا.

وكيفما كان الجواب، السيد الوزير، فالأكيد أن هذا المشروع يعد إستراتيجيا ولا يختلف عليه اثنان لكونه سيعزز مقاربة جلالة الملك في تعزيز محور جنوب- جنوب، وسيجعل المملكة أحد البلدان الرائدة في ربط إفريقيا بأوربا ومختلف دول الشمال، وهو ما يعزز الدور المحوري الذي لعبته بلادنا حتى من خارج الاتحاد الإفريقي لتعزيز هذا المحور.

لذا فنحن واعون أننا لا نتنافس مع أي دولة، بل نقوم بواجبنا من أجل الارتقاء ببلدنا وجعله قبلة لدعم كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، وفق منطق رابح-رابح، وهو المنطق الذي دافعت عليه مملكتنا منذ تولي جلالة الملك عرش أسلافه الميامين، توج بالعودة للحاضرة الإفريقية سياسيا عبر بوابة الاتحاد الإفريقي، رغم مناورة الخصوم ودسائسهم، وبالتالي تبقى مقاربة المملكة مقاربة تنموية خالصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا هاذ المواكبة والمتابعة من طرفكم دليل على تملك جميع المغاربة لهذه الإستراتيجيات الكبرى ديال البلاد ديالنا، وأكيد إن شاء الله سيتملكون النموذج التنموي الجديد مع البرامج التي يجب أن تعد.

فأنا طبعا هي الدراسة بينت الجدوى ديال هاذ المشروع بناء على المعطيات الحالية والتحولات، طبعا كاين منافسة هذا شيء عادي، في المجال ديال الطاقة هناك منافسة كبيرة جدا كما في القطاعات أخرى، لكن طبعا الدراسة أخذت بعين الاعتبار كل هاذ شي بما فيها المعطى الجديد، الله يبارك للإخوان ديالنا في موريتانيا وفي السينغال، واحنا

فرحين لهم لأنه دائما تنمية مجالك لابد ان يكون يرافقه تنمية مجال الجيران، ليكون التكامل، يكون التكامل ويكون الاستقرار ويكون الأمن، طبعا هاذ الشي سيؤخذ بعين الاعتبار.

طبعا هذا غيعزز أيضا الموقع ديال البلاد ديالنا كموقع لوجيستيكي للاقتصاد العالمي، نقول هذا الرقم راه المغرب كان يحتل الرتبة 84 فيما يتعلق مثلا باللوجيستيك البحري، هاذي في 2004، لكن مع السياسة المينائية واللوجيستيكية الآن وصلنا للرتبة 17 عالميا ومؤهلين إن شاء الله ندخلو ضمن 10 الأوائل، وبالتالي الموانئ ديالنا مؤهلة أن تستوعب فعلا الطاقة، فالوقت لا يسمح ولكن تجي الفرصة إن شاء الله ونتكلمو على الأبعاد الإستراتيجية والتنموية ولاسيما أن إفريقيا الآن هي توجه استراتيجي للبلاد ديالنا بقيادة جلالة الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير وهو إجراءات وتدابير الحفاظ على سلامة العاملين بالمناجم، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، وأعتذر على..، إذن نبقاو في السؤال الأخير الآن، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نهنئكم على تجديد الثقة المولوية فيكم وفي أعضاء الحكومة جميعا.

السيد الوزير،

سؤالنا حول إجراءات وتدابير الحفاظ على سلامة العاملين بالمناجم وأساسا بعد الأحداث المأساوية التي عرفها أكثر من منجم في المغرب، سواء في زاكورة أو في جرادة أو في غيرهما وكذلك الإجراءات المتخذة على مستوى منع تشغيل القاصرين في النشاط المنجمي، مع استحضار البعد الاقتصادي والاجتماعي في هذا الأمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نؤكد بأنه ممنوع قانونا لا في القانون ديال الشغل، ولا في النظام الأساسي ديال المنجميين اللي كاين في الظهير أنه تشغيل القاصرين، فلما وقع الحدث سحبت الرخصة من الشركة، هاذ الشي لا يمكن وكل ما يتعلق بصحة والصحة والبيئة والسلامة ثم تشغيل القاصرين بالنسبة للقوانين اللي هي حاسمة وخاصة القوانين المرتبطة بالمناجم.

طبعا عندنا النظام الأساسي لمستخدمي المناجم اللي هو ظهير والآن راه راسلنا النقابات كاملين باش يعطيونا الملاحظات على النظام الأساسي الجديد، تقريبا هذه بضعة شهور، ننتظر إن شاء الله يجاوبونا باش يمكن لنا نخرجو نظام جديد لأن وقع تطور على مستوى المناجم في طريقة الاشتغال، في علاقتها بالبيئة، في علاقتها بالصحة، في علاقتها بالمحيط، في علاقتها باستعمال الماء، فإذن تطور، فبالتالي تكون ربحية الشركة فهذا شيء مهم ولكن أيضا الظروف فاش كيشتغلو.

ولكن نبغي نأكد لكم أننا عندنا شبكة المراقبين، هذا أعتقد القطاع الوحيد اللي المراقبة ترجع إلى وزارة المعادن، خارج على النظام ديال الشغل، فبالتالي كاين شبكة المراقبين بالإضافة للمندوبين اللي كيتنتخبو واللي كيلتحقو أيضا بالوزارة باش كنقومو بهاذ العمل، كنعتقدو احنا أن النظام الأساسي اللي كيشتغل ما بقاش كافي، فإذن خاصنا نعدلوه.

ثانيا، كنعتقدو طريقة المراقبة بضعة موظفين حتى لو كانو عشرات لن يفيد، وبالتالي نراجع، أولا أنه المراقبة اللي كانت عند المديرية ديال المعادن الآن خذينا قرار باش تمشي عند المديرية ديال المخاطر وديال تجنب ديال المراقبة، ما يمكنش مديرية دالمعادن تعطي الرخصة وهي تراقب راسها، فإذن غنديوها للمديرية ديال المراقبة اللي كانت كتراقب المحروقات، فإذن هذا واحد التعديل.

التعديل الثاني غنديرو ما يسمى بالمكاتب المعتمدة اللي غادي تبقى دير معنا المراقبة وتكون إلزامية، ثم بعض الإلزامية ديال بعض التكنولوجيا اللي غادي تكون ملزم بها الشركات المنجمية، هذه إصلاحات باش نمشيو في الاتجاه ديال مراقبة المعادن.

طبعا حتى الجانب البيئي كما تعلمون أن القوانين البيئية تفرض المراقبة، لكن أيضا مراقبة السادة النواب كيعاونونا بشكل كبير جدا، كتجينا شكايات من عند السادة النواب والمستشارين والمنتخبين باش كنتابعو المراقبة ديال المناجم، كما مرة أخرى بغينا الشركات تربح تستثمر ولكن أيضا العائد على المستوى المحلي وسلامة العاملين هذا شيء مهم بالنسبة إلينا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

في الحقيقة فعلا كاين مجهودات مهمة تدارت على هاذ المستوى. غير فقط السيد الوزير، يبقى الإشكال المطروح في هاد النشاط المنجمي اللي مجموعة من المناطق وذكرت في السؤال جرادة، مازال هناك إشكاليات، إشكاليات على مستوى.. لأن المقاربة القانونية هي مهمة جدا، ولكن تبقى غير كافية، فإلى خذينا النموذج ديال جرادة كنلقاو بأنه إلى حدود الآن، إلى حدود الآن.

كان هناك اتفاق مع الناس ديال جرادة على أساس أنه تدارإجراءات مواكبة باش تخلق أنشطة فلاحية، باش تخلق أنشطة اقتصادية، باش تؤسس تعاونيات، لكن مع الأسف، هذا طبعا لا نقول بأن هذه مسؤولية وزارة الطاقة فقط، ولكن وزارة الطاقة كانت شريك أساسي في هاد الموضوع، فبالتالي الناس مازال كينتظرو على مستوى التعاونيات مثلا عندهم إشكالية في التسويق، فإذا كان من بين الإنجازات اللي دارت تحسب لهاد الحكومة أنها سحبت الرخص من بعض أباطرة الفحم الحجري في منطقة جرادة، وتأسست تعاونيات وهذا شيء مهم، لكن الآن وصلنا إلى تقريبا نفس العملية، هاد التعاونيات تضطر أن تبيع المنتوج المحصل عليه لهاد الأباطرة، لأن عندهم مشكل في التسويق، تم دعم التعاونيات اللي كانو في الأول، دعمو فعلا، ولكن الآن راهم وصلو ما يتجاوز 80 تعاونية، لم تلق الدعم الكاف.

إلى خذينا النموذج ديال الجماعة القروية ديال سيدي بوبكر مثلا، إلى حدود الآن كانت تعطات لهم وعود باش يتدارو تعاونيات فلاحية ويتدعمو، تأسست التعاونيات الفلاحية ولم تدعم، رغم أن البرنامج ما بين 2018-2020، إذن نحن على أبواب أن هاد الفترة الزمنية تسالا.

فبالتالي أعرف جيدا بأن ربما هذا إشكال فيه قطاعات أخرى من بينها ولاشك وزارة الفلاحة وغيره، ولكن كما قلت الإشارة للسيد الوزير، اعتبارا لارتباطه بهاد الموضوع ديال الطاقة والمعادن.

هذه هي الإشارات ربما اللي كنتمنى السيد الوزير أن يأخذها بعين الاعتبار من أجل مساعدة هاد الناس اللي عندهم مع الأسف عندهم إشكاليات اقتصادية حقيقية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير في 40 ثانية باقي لكم.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا نبغي نقول للسادة المستشارين، باش اليوم نشتغل في إطار منطق مغرب جديد، وكنشكركم فعلا لأن هاد التكامل بين التنفيذي والتشريعي هذا شيء مهم.

في المعادن سحبنا، سحبنا في سنتين ونصف وبغيت السادة المستشارين يعرفوها، نعطيكم الرقم 2387 رخصة معدنية، الناس خذاو التراخيص لا الاستغلال ولا البحث وما قاموش بذاك الشي اللي خاصهم يقومو به، كاين واحد المنطقة، كاين اللي واخذ رخصة على مستوى إقليمي لأن هاد الشي كان احنا كنعدلوه، وجالس مكاين والو، اليوم هاد الشي ممنوع، اللي خذاشي رخصة عندو ثلاث سنوات أو أربع سنوات تيخصو ينجز، ما نجزشاي تسحب الرخصة، وكنعلنو عليها في الجريدة الرسمية وكنديروها رهن إشارة المستثمرين.

الأمر في ما يتعلق بجرادة، فعلا كاين واحد المسؤولية مع السيد وزير الداخلية نواكبوها، درنا واحد المخطط تنموي بجرادة وهو جزء من المخططات ديال ما يسمى بالأقاليم لا الحدودية ولا الأقاليم اللي عندها حاجيات، اعطينا تراخيص كما في علمكم وكنواكبوهم، الآن مناطق صناعية بجرادة بدات المصانع الآن في جرادة 3000 هكتار ديال الفلاحة يمكن هاد القضية نتعاونو فيه احنا، اتصلو بيا أنا غادي نشوف مع السيد وزير الداخلية، لأن كنواكبو هاد العملية مع السيد العامل ومع السيد الوالي.

ثم أيضا يمكن لي نقول لكم الآن بدأنا بإعداد خريطة منجمية ديال جرادة بوحدها، لأن كاين مناجم أخرى اللي يمكن إن شاء الله يكونو فيها مستثمرين، فكنتمناو إن شاء الله نجحو في هاد المهمة هادي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير لمساهمتكم.

وقبل رفع الجلسة أريد باسمكم أن نرحب بأطر شابات وشباب التحقوا بمجلس المستشارين، سوف نرحب بهم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 243

التاريخ: االإثنين 22 صفر 1441 (21 أكتوبر 2019).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثمان وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة التاسعة مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020.

الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيد وزير الدولة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يشرُفني أن أقف أمام مجلسيكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وقبل الشروع في بسط مضامين هذا المشروع، لابد أن أقف عند الرسائل المتعددة والوجيهة التي جاءت في الخطب الملكية السامية، لعيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة وافتتاح السنة التشريعية.

فقد حدد جلالة الملك، حفظه الله، مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب أن تنخرط فيها بلادنا، وهي مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا وقطاعا خاصا، وكذا كل القوى الحية ببلادنا، من أجل التعبئة والانكباب بكل مسؤولية على إيجاد الحلول التي تعيق التنمية ببلادنا والمساهمة الفاعلة في بلورة نموذج تنموي يكون أكثر، حرصا على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق.

وإذ تعبر الحكومة بكل مكوناتها عن اعتزازها بالثقة المولوية السامية، فإنها تؤكد في نفس الوقت عزمها على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2020 منطلقا للتأسيس لمرحلة جديدة تنبني على توطيد الثقة ورفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية وتحفيز المبادرة الخاصة وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

وهذه تحديات ورهانات تحرص الحكومة على التفاعل والتجاوب السريع معها، من منطلق إيمانها بأن بلادنا حققت مكتسبات كبيرة في مسارها التنموي، يجب الحفاظ عليها وترصيدها ومن جهة أخرى وبالرغم مما حققته بلادنا من إنجازات فلازالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات.

ومن هذا المنطلق فلابد من إيجاد الحلول وتقديم البدائل الممكنة لتجاوز المعيقات، التي تحول دون إدماج الفئات والمناطق الهشة والفقيرة في التنمية، وحل معضلة بطالة الشباب، وضمان انبثاق طبقة وسطى تضمن التوازن المجتمعي لبلادنا، وهذا كله لا يمكن أن يتحقق إلا بمجهود جماعي للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عبر إعطاء الأولوية لمصلحة الوطن والمواطنين، وتجسيد معاني التعبئة والتلاحم التي ميزت كل مكونات الشعب المغربي على مر التاريخ، وجعلت من بلادنا نموذجا في المنطقة على مستوى استقراره وأمنه وتنميته ومساره الديمقراطي، وكذا على مستوى انفتاحه وتنميته.

والرهان اليوم هو أن نعطي نفسا جديدا لهذا النموذج وأن نؤسس لمرحلة جديدة شعارها المسؤولية والإقلاع الشامل، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، وذلك حتى نتمكن من الحفاظ على التميز الذي جعل بلادنا تقف سدا منيعا أمام كل المتربصين باستقرارها ووحدتها الترابية.

وبهذه المناسبة لابد أن أنوه من جديد بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه الدائم واستقراره.

السيدات والسادة،

إن الظرفية الاقتصادية العالمية لا تزال موسومة بالهشاشة ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار، وخاصة بمنطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، فقد راجع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر منتصف هذا الشهر توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2019 حيث لن يتجاوز معدل النمو 3%، مسجلا أضعف وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية، كما لن يتجاوز النمو 1,2% بمنطقة الأورو مقابل 1,9% سنة 2018 وقد راجع الصندوق كذلك توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2020 حيث لن يتجاوز 3,4%، ويرجع ذلك بالأساس إلى تصاعد التوترات التجارية واستمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيو سياسية المتصاعدة، وتراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية على مستوى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة.

ورغم هذه الظرفية فقد سجلت جل المؤشرات الماكرو اقتصادية الوطنية تحسنا خلال النصف الأول من سنة 2019، حيث واصلت الأنشطة غير الفلاحية ديناميتها مسجلة نمو 3,6% مقابل 3,5 خلال النصف الأول من سنة 2018، مع تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني وتراجع معدل التضخم لينحصر في 0,1% وانخفاض معدل البطالة ب 1.2 نقطة.

وبخصوص تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية فقد تحملت ميزانية الدولة الأثر المالي للحوار الاجتماعي الذي خصصت له اعتمادات مالية تقدر ب 5,3 مليار درهم، ضمن مبلغ إجمالي يناهز 14,2 مليار درهم موزع على ثلاث سنوات.

ورغم ذلك، فمن المنتظر أن تمكن الإجراءات الجديدة، أقول الإجراءات الجديدة المتخذة خلال هذه السنة من التحكم في عجز الميزانية في حدود 3.5% مقبل 3,7% سنة 2018.

وتتعلق هذه الإجراءات أساسا بالخوصصة وتفعيل التمويلات المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية وتعبئة الموارد الجبائية وغير الجبائية وضبط النفقات.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة خاصة الى تغطية أسعار غاز البوتان لأول مرة من طرف الحكومة، مما سيمكن من التحكم في نفقات صندوق المقاصة، وقد لقيت كل هذه الإجراءات صدى طيبا لدى منظمات التنقيط الدولية، وخاصة "standard and poor's" التي حسنت مؤخرا آفاق تصنيف المغرب من سلبي إلى مستقر، مع تأكيد وضعه في درجة الاستثمار.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، بأن أثار التقدم والمنجزات التي تم تحقيقها خلال العقدين الأخيرين لم تشمل بما يكفي جميع فئات المجتمع المغربي، ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى، لذا وجب إيلاء أهمية خاصة للنهوض بالسياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمواطنين. وهذا ما حرصت على تفعيله الحكومة في إطار مشروع قانون المالية، حيث أولت اهتماما خاصا لمواصلة دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق وإرساء آليات الحماية الاجتماعية.

ومن منطلق إيمانها بأن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية يحتاج إلى تمويل مستمر، ومستدام، ستحرص الحكومة في إطار هذا المشروع على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولة وخصوصا الصغرى منها والمتوسطة، بما يمكن من رفع وتيرة النمو الاقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثوة وإيجاد فرص الشغل.

وبناء على ذلك، فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

أولا-مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛

ثانيا-تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية.

ثالثا-تعزيز الثقة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية ستعطي الحكومة الأولوية لتنزيل القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين باعتباره مرتكزا لتقليص الفوارق وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص وعاملا حاسما في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، خاصة فيما يرتبط بتطوير الحس المقاولاتي وإذكاء روح المبادرة لدى التلاميذ في جميع مستويات وأسلاك التعليم والتكوين وتعميم إحداث المسارات المهنية وتعزيز تملك اللغات.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا لتفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك، حفظه الله، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن الكفاءات والمهن وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدرج، وتطوير المهارات وروح المقاولة في جميع التكوينات، وخاصة بالنسبة للشباب المنتمين للقطاع غير المهيكل، والذين يقطنون بهوامش المدن والمناطق القروية.

وتعتزم الحكومة مواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025 الذي يهدف لتحسين الولوج للخدمات الطبية والأدوية، وذلك عبر مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، ومواصلة برنامج تأهيل البنايات والتجهيزات الاستشفائية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم البرامج الصحية الموجهة بالأساس للأمهات والأطفال في العالم القروي والأحياء الهامشية.

وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2020، 91 مليار درهم لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعلم العالي والصحة،

موازاة مع إحداث 20.000 منصب مالي موزعة كالتالي: 4.000 منصب لقطاع الصحة، وما يفوق عن 16000 منصب مالي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، منها 15.000 لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وبلغة المؤشرات تمثل الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، ما يناهز30% من الميزانية العامة للدولة دون احتساب الدين، وتمثل المناصب المالية المخصصة لها 46% من مجموع المناصب المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتي بلغت 43 ألف و676 منصب، بما في ذلك المناصب المفتوحة لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما يتضمن مشروع قانون المالية تدبيرا هاما موجها بالأساس للقطاع الصحي عبر تمكين المواطنين من الحصول على اللقاحات الكافية، وينص هذا التدبير على إعفاء اللقاحات من الضريبة على القيمة المضافة.

ومما لا شك فيه فإن الثقافة بشكل عام والرياضة بشكل خاص، تعتبر مرتكزات أساسية لبناء مرجعيات مشتركة ورافعات داعمة لتقوية التماسك الوطني والقيم الإنسانية المشتركة لأجيال المستقبلية.

ومن هذا المنطلق يقترح مشروع قانون المالية تدبيرين ينصان على ما يلي:

-أولا: تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة من 20% إلى 10% على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتاحف وقاعات السينما والمسرح؛

-ثانيا: مواكبة تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات من خلال تحفيزات ضريبية.

أيها السيدات والسادة،

إذا كانت الحكومة حريصة على توفير الدعم المالي والبشري للقطاعات الاجتماعية فهي حريصة كذلك على ضمان الحكامة الجيدة في تدبير هذه الإمكانيات من أجل تحقيق الأثر المتوخى على مستوى تحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية واستفادة أبنائهم من التعلم الجيد الذي يمكنهم من الانخراط في المسار التنموي لبلادهم.

وقد حرصت الحكومة بالموازاة مع ذلك على تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم، من أجل تقليص الفوارق مجاليا واجتماعيا في الولوج للصحة والتعليم وكل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الإطار، تم إيلاء أهمية خاصة لتعميم التغطية الصحية عبر تخصيص مليار و700 مليون درهم لبرامج المساعدة الطبية RAMED موازاة مع بداية تفعيل التأمين الصحي للمستقلين وتوسيع التغطية الصحية الإجبارية للطلبة.

كما تم تخصيص ما يفوق من 3.5 مليار درهم في إطار تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس بهدف تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة أو تتسبب في انقطاعهم عن الدراسة وخاصة بالعالم القروي. هذا فضلا عن تخصيص مليارين و200 مليون درهم لدعم المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفق التوجه الجديد لبرامجها التي تهدف إلى إطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتقليص هذه الفوارق عبر تخصيص ما قدره 7,4، مليار درهم ما بين اعتمادات الأداء والالتزام، مع اتخاذ كافة التدابير من أجل تعزيز نجاعة وفعالية هذا البرنامج.

ووفق نفس الرؤية، خصصت الحكومة ما يناهز 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، وذلك من خلال تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي التي يبلغ أثرها المالي الذي تتحمله الميزانية العامة للدولة ما مجموعه 11.3 مليار درهم، برسم 2020 فضلا عن تخصيص 14.6 مليار درهم لصندوق المقاصة في إطار مواصلة دعم غاز البوتان والسكر والدقيق.

موازاة مع هذا سيتم تحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة والتطوير التدريجي للمساعدات المباشرة لفائدتهم، حيث تم تخصيص 630 مليون درهم لدعم الأرامل و200 مليون درهم لمساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، أكثر من مرة في خطاباته الأخيرة على إشكالية توزيع الثروة وضرورة تقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات، وما من شك بأن صياغة أي تصور أو رؤية لنموذجنا التنموي في المستقبل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستجابة وملاءمة كل السياسات العمومية لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة وكل جهة وكل فئة وخاصة الفئات الهشة والفقيرة.

ومن هذا المنطلق، تولي الحكومة أولوية قصوى لتسريع تنزيل الجهوية باعتبارها رافعة لتغيير هياكل الدولة، وتحسين الحكامة الترابية، ورافدا أساسيا لمعالجة الفوارق المجالية وتحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي العام وبين خصوصية كل جهة.

وفي هذا الإطار، سيتم رصد ما مجموعه 9,6 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية بزيادة مليار درهم مقارنة مع سنة 2019، سيتم تحويلها للجهات في إطار مواكبتها لممارسة اختصاصاتها الذاتية والاضطلاع بأدوارها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي.

وسيتم تخصيص 10% من هذه الاعتمادات لفائدة صندوق

التضامن بين الجهات في إطار التقليص التدريجي للتفاوتات بين الجهات، كما سيتم إعطاء الأولوية لتفعيل آلية التعاقد بين الدولة والجهات، عبر مواكبتها في إعداد برامجها المتعلقة بالتنمية الجهوية، وتفعيلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات، ومواصلة المشاورات مع كافة الشركاء لتمكين الجهة من ممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

وما من شك في أن برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021 الذي تم توقيع الاتفاقيات الخاصة به أمام صاحب الجلالة، الملك، محمد السادس، نصره الله، في 20 نونبر 2015 وفبراير 2016، يشكل نموذجا رائدا على مستوى التنمية الجهوية المندمجة التي تتظافر فيها مجهودات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

وقد تم في إطار هذا البرامج إنجاز 87 مشروعا بغلاف مالي يبلغ 7 ملايير درهم، في حين يوجد أكثر من 300 مشروع طور الإنجاز بغلاف مالي يقدرب 48 مليار درهم، وستعرف سنة 2020 إطلاق مشاريع هامة كميناء الداخلة المتوسطي بغلاف مالي إجمالي يبلغ 10 ملايير درهم، والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون بغلاف مالي يقدر بـ 1.2 مليار درهم، إلى جانب المشاريع المندمجة للطاقة الريحية بكل من تيسكراد وبوجدور بغلاف مالي إجمالي يقدرب 6.8 مليار درهم.

وفي إطار مواكبة تنزيل الورش الاستراتيجي للجهوية سيتم العمل على التفعيل السريع لميثاق اللاتمركز الإداري خاصة فيما يخص نقل الاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية والموارد البشرية والمادية إلى المصالح اللاممركزة.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش للسنة الماضية بأن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني وبأن المقاولة المنتجة تحتاج اليوم إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هذا المنطلق يولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تشجيعها على تشغيل الشباب.

وكما قال جلالته، في خطاب العرش لهذه السنة "بأن المرحلة الجديدة التي نحن مقبلون عليها حافلة بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية والتي يتعين كسبها وفي مقدمتها أولا رهان الثقة"؛ ولكسب رهان الثقة سواء بالنسبة للمقاولة أو المستثمرين بشكل عام فقد تم اقتراح مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتتمثل هذه التدابير في ست نقط تالية:

أولا-التسوية الطوعية برسم الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية من قبل الأشخاص الذاتيين الذين أخلوا بالتزاماتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب؛

ثانيا-التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة الذين لم يقوموا في السابق بالإدلاء بالإقرار السنوي برسم الدخول العقارية؛

ثالثا-منح الملزمين بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي تلقائي بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وذلك برسم السنوات المحاسبية 2018/2017/2016؛

رابعا-إحداث إطار قانوني لمسطرة شفوية من خلالها المواجهة بين الإدارة والملزم الخاضع لمسطرة فحص المحاسبة وذلك في إطار تعزيز الضمانات المخولة للملزمين. وينص هذا التدبير على عقد اجتماع مع الملزم بعد اختتام أشغال فحص المحاسبة وقبل تبليغ هذا الأخير بالتعديل الضريبي.

خامسا-توسيع نطاق تطبيق طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة وذلك لتوضيح الرؤية للمستثمرين وتمكينهن من توجيه طاقاتهم لتنمية مشاريعهم.

سادسا-التسوية الطوعية برسم الممتلكات أو الموجودات المحتفظ بها خارج المغرب من قبل الأشخاص الذين أخلوا بالتزاماتهم اتجاه مكتب الصرف.

وتجدر الإشارة هنا إلى توقيع المغرب بتاريخ 25 يونيو 2019 للاتفاقية متعددة الأطراف بغرض التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2021، مما يعني أن سنة 2020 ستشكل آخر فرصة للمغاربة من أجل التصريح بممتلكاتهم وموجوداتهم النقدية المنشأة بالخارج وتسوية وضعيتهم فيما يرتبط بقوانين الصرف والالتزامات الضريبية.

وبالمقابل ستعمل الحكومة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تبسيط المساطر المتعلقة بالصرف وبإحداث الحسابات البنكية بالعملة الصعبة، وتتوخى هذه التدابير على المدى القصير تمكين الملزمين من التسوية التلقائية لوضعيتهم اتجاه إدارة الضرائب ومكتب الصرف. وعلى المدى البعيد تأسيس استراتيجية مبنية على الانخراط الطوعي في الأداء التلقائي للضرائب باعتماد البعد التواصلي في التعريف بدور الضريبة والعمل على تحسين أداء واجباتهم باعتماد أولوية أسلوب التنبيه والإرشاد قبل اللجوء إلى الأسلوب الزجري.

وتكتسي هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة أهمية قصوى في إطار التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي ساهم

فيها مختلف الفاعلين وساهمتم فيها بمقترحاتكم القيمة.

وفي هذا الإطار أؤكد لكم بأن الحكومة عازمة على تنزيل توصيات هذه المناظرة في إطار التعاون مع مؤسستكم الموقرة ومع مختلف الفاعلين. ويأتي على رأس الأولويات إخراج القانون الإطار الذي سيحدد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح ضريبي يستجيب لانتظارات عالم الأعمال والملزمين بشكل عام، في إطار احترام المبادئ العالمية للحكامة الضريبية، يمكن من ضمان تناسق مقتضيات المنظومة الضريبية والرفع من مردوديتها وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزه على الانخراط في المجهود الاستثماري العام للدولة.

ويعتبر مشروع قانون المالية المرحلة الأولى لتنزيل بعض مضامين هذا القانون الإطار المنبثقة من توصيات المناظرة والتي تتوخى الوصول إلى صدقية الإقرارات التي يودعها الملزمون من جهة وتطوير العمل الإداري من جهة أخرى، خصوصا على مستوى جودة عملية المراقبة الضريبية التي تعتبر أكبر ضمانة لتقوية الثقة بين الإدارة والملزمين.

وفي هذا الصدد، يقترح هذا المشروع مجموعة من التدابير الرامية لدعم الاستثمار وتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات وخاصة تخفيض السعر الهامشي للضريبة على الشركات الصناعية من 31% رقم 28% برسم رقم معاملاتها المحلي، موازاة مع تخفيض السعر الحالي للحد الأدنى للضريبة من 0,75% إلى 0,50%، كما ستتم مواصلة تفعيل الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال التي كان لها أثر كبير في تحسين ترتيب المغرب في تقارير السنوات الأخيرة لممارسة الأعمال للبنك الدولي Doing Business هذا موازاة مع العمل على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار. وسيتم إيلاء أهمية قصوى لإصلاح الإدارة تفعيلا للتوجهات الملكية السامية، وذلك من خلال إخراج القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وخاصة ما يتعلق بتحديد الآجال القصوى لرد الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذه الآجال يعد بمثابة موافقة من قبلها.

وستولي الحكومة عناية خاصة لدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا من خلال مواصلة التدابير الرامية لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم خلال السنوات الماضية وتسريع آجال استرجاع هذه الضريبة وتقليص آجال الأداء وتحسين الولوج للتمويل، وقدتم وضع إطار مرجعي يمكن المقاولات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة من التعرف على كل آليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارتها موازاة مع إصلاح هذه الآليات والرفع من نجاعتها وتبسيط مساطرها.

وفي هذا الصدد تمت المصادقة من طرف الحكومة على مشروع قانون التمويلات التعاونية المعروفة بـ "Crowdfunding" وتفعيلا للتوجهات السامية، لصاحب الجلالة، حفظه الله، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، سيتم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية ترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبناك. وسيخصص هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، وتمكين العاملين في القطاع غير المنظم من الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازاة مع كل هذه التدابير والمجهودات لدعم القطاع الخاص ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي الذي ستسجل الاعتمادات المخصصة له ارتفاعا ب3 ملايير درهم ليبلغ هذه السنة 198 مليار درهم.

وفي هذا الإطار سيتم توطيد وتوسيع الشراكة المؤسساتية التي شرعت الحكومة في بلورتها هذه السنة من خلال تطوير آليات جديدة ومبتكرة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة. ويندرج ذلك في إطار تفعيل مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية بشكل عام تنبني على النجاعة وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع اللجوء إلى هذا النوع من الشراكات في تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية. ويوجد مشروع القانون المعني طور مسطرة المصادقة لدى مؤسستكم الموقرة.

كما تعتزم الحكومة إطلاق إصلاح هيكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية، بما يمكنها من المساهمة بشكل فعال في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل. موازاة مع مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتكريس الترابط بين نجاعة الأداء ومبادئ التقييم والمحاسبة.

وفي هذا الإطار ستتميز سنة 2020 بدخول مجموعة من المقتضيات حي التنفيذ ويتعلق الأمر بـ:

1. إدراج مساهمات الدولة في التقاعد وأنظمة الاحتياط اجتماعي ضمن نفقات الموظفين؛

2. تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون؛

3. إعداد التقرير السنوي حول نجاعة الأداء الذي يلخص التقارير المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات؛

4. إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء من طرف المفتشية العامة للمالية.

السيدات والسادة،

لقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، لكن يبقى تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي لبلادنا، والحفاظ على هذه التوازنات محفوفا بمجموعة من المخاطر تكمن أساسا في تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار الطاقة بالنظر للمخاطر الجيو سياسية القائمة، كما تنضاف إلى هذه المخاطر كلفة تحمل أعباء مالية إضافية مرتبطة أساسا بتفعيل مضامين الحوار الاجتماعي وتحمل نفقات المقاصة، والتحويلات المالية لفائدة الجهات والكلفة المالية لإصلاح أنظمة التقاعد ومواكبة مختلف الأوراش الإصلاحية والاستراتيجيات القطاعية.

وسينتج عن كل هذه الالتزامات المالية تزايد لحاجيات تمويل الخزينة برسم 2019 بما يناهز 16 مليار درهم وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أ جل التحكم في مستوى عجز الخزينة.

وفي ظل هذه الوضعية فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازنات المالية من خلال:

أولا: التحكم في النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة من خلال تقليص النفقات بـ مليار درهم؛

ثانيا: اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية ومع القطاع الخاص والتدبير النشيط لأملاك الدولة والمؤسسات العمومية مما سيمكن من تعبئة 12 مليار درهم؛

ثالثا: مواصلة عمليات الخوصصة التي ستمكن من تحصيل 3 ملايير درهم؛

كما ستعمل الحكومة على تكثيف المجهودات على مستوى تعبئة الموارد الجبائية عبر تقوية المراقبة وتقليص النفقات الجبائية.

ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير من تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه لابد من التأكيد بأن مواصلة التحكم في عجز الميزانية وتقليص المديونية فيما يلي من السنوات يقتضي التفعيل السريع للإصلاحات الهيكلية لأنظمة التقاعد والمقاصة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وبصفة عامة الحكومة تتوخى من خلال مشروع قانون المالية تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.7% مع مواصلة التحكم في التضخم وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3,5% ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الإسراع بتعاون مع مؤسستكم المحترمة وموازاة مع قانون المالية بإخراج عدد كبير من القوانين المتعلقة أساسا بـ:

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- ميثاق المرافق العمومية؛

- عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويلات التعاونية.

السيدات والسادة،

تلكم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020 الموجهة بالأساس لدعم البرامج الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتسريع تنزيل الجهوية، وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولة عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لاستعادة الثقة ومواكبة الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولة الذاتية وتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم والاستفادة من كل فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازاة مع انكبابها على هذه الأوراش المستعجلة في إطار الاستجابة لانشغالات المواطنين فإن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلالة الملك، حفظه الله، بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم. وتراهن في ذلك على إعادة الثقة وتنشد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع، واستحضار الروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لطالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتوفير الشغل للشباب.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على وضع مخططات مضبوطة تضمن التحضير الجيد والتنفيذ الدقيق والتتبع المستمر لمختلف القرارات والمشاريع، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه أمام مؤسستكم المحترمة، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، عبر تطوير شراكات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل.

وهو مرتبط كذلك بالتفاعل الإيجابي مع التدابير التي جاء بها هذا المشروع من أجل إرساء الثقة والتأسيس التدريجي لمبدأ المواطنة الجبائية ومساهمة كل المواطنين، كل على قدر إمكانياته في المجهود التنموي الجماعي لبلادنا، فكما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية: "إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن وتتطلب انخراط الجميع بالمزيد من الثقة والتعاون والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة وتضييع الوقت والطاقات." انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي، شكرا على حسن إصغائكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار المناقشات، والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا للسيد الوزير، وشكرا على حسن إصغائكم.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 244

التاريخ: الثلاثاء 23 صفر 1441هـ (22 أكتوبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيط المجلس الموقر علما بتوصل مكتب المجلس بإخبار من كل من المستشار عبد اللطيف أعمو والمستشار عدي شجري والذي يعلنان بموجبه عن انتمائهما للمعارضة بالمجلس، وذلك ابتداء من هذه الدورة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني، الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، حول موضوع تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، الكلمة لأحد السيدين المستشارين عبد اللطيف أعمو أو عدي شجري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

الأخوات، الإخوان المستشارون،

نثير الانتباه مرة أخرى، إلى موضوع إشكالية الماء ببلادنا، واعتبارا لخطورة الوضعية تتوالى التقارير الدولية والوطنية حول تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه وانعكاساتها على مستقبل البلاد.

وفي هاذ السياق، كشف معهد الاستفسار الاقتصادي لحوض البحر الأبيض المتوسط، بأن أحواض المغرب المائية ستفقد أكثر من نصف مخزونها من المياه خلال العقود المقبلة بسبب تحرك المياه الجوفية

وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس، أن ترأس اجتماعا في يوم 5 يونيو 2018، خصص لدراسة إشكالية الماء، بعد أن أثار جلالته الانتباه في المجلس الوزاري المنعقد في 2 أكتوبر 2017 لمشكل الخصاص في الماء.

وغيربعيد عنا في 26 شتنبر 2019، أصدرنفس المجلس جرس إنذار، محذرا من أن الحق في الماء والأمن المائي مهددان بشكل كبير، نظرا للاستعمال المفرط والمكثف لهذه المادة الحيوية.

وقد بينت دراسات دولية أن التغيرات المناخية يمكن أن تتسبب في اختفاء 80% من الموارد المائية المتاحة في المغرب خلال 25 سنة المقبلة.

فكيف سيتم، السيد الوزير المحترم، تحيين المخطط الوطني للماء والذي اعتمد في سنة 2015، حتى يستجيب لهذه التحديات التي ترهن المستقبل الاقتصادي والبيئي للبلاد؟

وما هي الأجوبة السياسية التي تقترحها الحكومة لتأمين مواردنا المائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار نقطة نظام، تفضل السيد وزير الدولة المحترم.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة الثلاثة الأولى يجمع بينها وحدة الموضوع، إذا ارتأى السيد الرئيس والمجلس الموقر أن يجيب السيد الوزير على هذه الأسئلة الثلاث جملة واحدة، فسيكون ذلك أحسن.

لكم واسع النظر السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

كان من المفروض أن يكون هذا قبل بداية الجلسة، ولكن لا نرى مانعا، ضروري من استشارة طارحي السؤال، الفريق الدستوري هل متفقون مع طرح ديال السيد وزير الدولة؟ الفريق الدستوري؟ وفريق التجمع الوطني للأحرار؟

بالنسبة لطرح السؤال يكون وحدة الموضوع بخصوص ندرة المياه، هل ترون مانعا في ذلك؟ السيد رئيس فريق التجمع لأن هناك وحدة الموضوع، صحيح.

نعم؟ السيد الرئيس، غير متفقين، وبالتالي سوف نقوم بوحدة الموضوع بخصوص الفريقين، الثلاث أسئلة الأولى، فعلا الفريق ديال العدالة والتنمية نفس الموضوع، وبالتالي سوف نقوم بطرح الأسئلة الثلاث.

الإخوان، تفضل في إطار نقطة نظام السي أعمو تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

نحن لا نرى موجبا لطرح الأسئلة الثلاث.

فيما يتعلق بسؤالنا نحن بالخصوص السياق فاش مطروح يختلف تماما عن سياق السؤالين الآخرين، وبالتالي نرى أنه يتطلب جوابا خاصا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم ذلك، سوف نقوم بطرح الأسئلة ديال فريق العدالة والتنمية والفريق الدستوري فيما بعد.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال.

بطبيعة الحال هذا الموضوع ديال الماء، الآن هو موضع اهتمام كبير جدا من طرف الرأي العام الوطني وكذلك السادة والسيدات المنتخبين، غدا في مجلس المستشارين عندنا لجنة موضوعاتية حول هذا الموضوع اللي تيرتبط بالمخطط الوطني للماء، غير للتذكير فقط هذا الموضوع هذا، كما سبق وقلت، هو يجب أن لا نهون منه ولا أن نهول منه، لأنه هذا واحد الموضوع فيه قلق دولي–ماشي غير المملكة المغربية بالمناسبة–وهاذ الموضوع اللي تيزيد من الحدة ديالو هو أن المنتظم الدولي لم يستطع لحد الآن أن يتوافق حول واحد العدد ديال الأمور المرتبطة بالمتغيرات المناخية، فيما يتعلق بالسقف لارتفاع الحرارة على مستوى كوكب الأرض.

اللي مهم بالنسبة لبلادنا هو أنه هاذ المجال المائي كانت عندنا فيه سابقة منذ الستينيات من القرن الماضي، بلادنا راكمت فيه واحد التجربة مهمة جدا، والآليات ديال الاشتغال اللي هي آليات تم تطويرها خلال العقود الماضية، ترتكز بطبيعة الحال على الحكامة والتخطيط، والتخطيط مرتبط بالمخطط الوطني للماء والمخططات الجهوية، والمحاور الكبرى ديالو هو تنمية العرض المائي، اللي كنا تنشتغلو به طيلة العقود واللي عندنا فيه تجربة.

اللي كنا أضفنا بطبيعة الحال هو الموضوع ديال التحكم في الطلب على الماء، التحكم في الطلب على الماء كان طارح إشكال، خاصة فيما يتعلق بالاستعمالات الكبيرة كالفلاحة، وهذا تدار فيه واحد الجهد فيما يتعلق بالاقتصاد في المياه ديال الري، والمستوى الثالث هو الحفاظ على الموارد المائية السطحية والجوفية من التلوث، وهذا كذلك فيه واحد العدد ديال البرامج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

السيد الوزير،

أنا تنعتبر بأن الإشكال أخطر مما نتصور جميعا، فغادي نعطي واحد المؤشر هو أنه في 1960 كانت الحصة ديال الفرد في البلاد هي 2500 متر مكعب في اليوم، الآن 2019 هبطت إلى 650، وإلى استمرت الأمور على ما هي عليه في 2030 إلى ما تعملت حتى شي حاجة غادي نهبطو إلى 500، هذا مؤشر واحد باش نعبر بأن الوضعية خطيرة جدا وخاصنا نعملو من أجل الحفاظ على الموارد المائية ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير إن رغبتم في ذلك في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو هذا الرقم ديال 2500 اللي كان تطرح في 1960 هو رقم بالمناسبة مؤشر على السنة ديال 2500 متر مكعب للاستهلاك الفردي، وهذا الرقم في حد ذاته في 1960 كانت فيه مبالغة في الطريقة ديال الاحتساب ديالو، لكن هذا ما تيمنعش أننا نذكرو أن النمو الديمغرافي ولو النمو العمراني غادي يكون عندو بطبيعة الحال أثر على الحصة ديال الفرد، ولكن أقول مرة أخرى لسنا في وضع مقلق فيما يتعلق بهذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير الدولة بخصوص موضوعين منفصلين، الفريق الدستوري يتحدث عن جودة الطرق، وفريق العدالة والتنمية يتحدث عن المخطط الوطني لضمان الماء وبالتالي هادو موضوعين منفصلين.

السؤال الثاني، موضوعه آليات مراقبة جودة الطرق لكم الكلمة أحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لبسط السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية أهنئكم السيد الوزير على تجديد الثقة المولوية في شخصكم على الاستمرار على رأس هذه الوزارة ولا محالة إن شاء الله أن هذه الاستمرارية سوف تكون حاملة لمشاريع تنموية ولإنجازات كبيرة إن شاء الله.

السيد الوزير، كما في علمكم بخصوص التقويم الدولي الأخير في نهاية 2018 اللي قام به المنتدى الاقتصادي العالمي بحيث تم تصنيف المغرب في الرتبة 43 من ضمن 137 دولة اللي شملتها هذه الدراسة، وهذا الترتيب لا يمكن إلا أن نصفق عليه خاصة أن المغرب تصدر دول رائدة في هذا المجال، خاصة كانت اليونان في المرتبة 44، إيطاليا وبلجيكا.

فالسيد الوزير الهدف من تساؤلنا هو له غرضين أو الغرض منه له هدفين، الهدف الأول هو تنوير الرأي العام بهذه المكتسبات، والهدف الثاني من السؤال وهو الأهم السيد الوزير وهو تنبيه الوزارة إلى تدارك بعض الثغرات فيما يتعلق بجودة الطرق، خاصة وأن المواطنين يعانون من تدهور الحالة ديال بعض المقاطع الطرقية لاسيما وأن العديد من هذه المقاطع الطرقية تم إنشاؤها حديثا، سواء تعلق الأمر بالطريق السيار أو الطريق الوطني أو الطريق الجهوي، وقصد تدارك هذه الاختلالات، وقصد كذلك الحفاظ على الرتبة المتقدمة المشار إليها فإن سؤالنا يتمحور حول تحديد الآليات المعتمدة وتحديد التدابير والإجراءات المتخذة لمراقبة وضمان جودة الطرق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

وشكرا كذلك على التهنئة هذا لطف منكم السيد المستشار.

هاذ الموضوع ديال الطرق، المملكة المغربية طوال العقود الماضية راكمت فيه واحد التجربة كبيرة جدا، لا أدل على ذلك من المؤشرات.

أولا عندنا تقريبا الآن 58 ألف كيلو متر ديال الطرق وطنية جهوية والطرق المصنفة بشكل عام، ما نتكلموش على الطرق غير مصنفة الطرق القروية، عندنا الآن ما بين الطرق السيارة والطرق السريعة حوالي 3000 كيلو متر، أول دولة إفريقيا.

أنتم عارفين بأننا غاديين نكملو إن شاء الله في السنوات المقبلة الطريق السريع اللي غيربط تيزنيت بالعيون واللي غيضيف بطبيعة الحال الحصة ديال الطرق السريعة، وعندنا واحد العدد ديال المنشآت فنية من مستوى عالي جدا.

المهم في هذا كله أن هذا يتم بمقاولات وطنية، 100% مقاولات مغربية، بمكاتب دراسات مغربية وبمهندسين وخبراء مغاربة.

السؤال ديالكم كينصرف في القضية ديال الجودة ديال هاذ الموضوع، أجيب في عجالة، هاذ الموضوع هذا مرتب بشكل دقيق جدا، بحيث أن الصفقات تعطى حسب التصنيفات ديال المقاولات، واحنا من الدول القليلة اللي تنعتمدو التصنيف ديال المقاولات، وبالنسبة لينا هذا واحد الضمانة اللي تتخلي المال العام عندو واحد العدد ديال الضمانات أنه يتم بواحد الشكل أو يتم صرفه بشكل معقول.

بطبيعة الحال يمكن أن تقع بعض الإشكالات وهذا فيه بطبيعة الحال الفرق ديال التفتيش ديال الوزارة، وآخره ربما أنا كنت صدرت بلاغ وكان بلاغ مقصود، هو ذاك المحور الطرقي اللي غادي من دار أقوبع لشفشاون على الطريق الوطنية رقم2 واللي كان فيه تقرير ديال المختبرات وكان فيه تقرير المفتشية العامة، وتم إنزال العقوبات الزجرية في حق المخالفين.

هناك واحد العدد ديال الطرق–وهذا ينبغي الانتباه إليه–ليس كلها تحت مسؤولية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وهذا موضوع آخر، لأنه هاذي مسالك أو طرق قروية تقوم بها جهات أخرى، احنا تنحاولو قدر المستطاع، أقول، أنه إذا طلب منا أن نعين على مستوى التتبع التقني أو على مستوى استحضار واحد العدد ديال المعطيات تيمكن لنا نساعدو فيها واحد العدد ديال الجهات الأخرى، وإلا فعموما هاذ الموضوع بالنسبة إلينا احنا منضبط.

الآن هناك محاور طرقية صحيح تعرف تدهورا، وهذا راجع بطبيعة

الحال كما أسلفت في الجواب على عدد من الأسئلة، عندنا بعض الإشكالات فيما يتعلق بتدبير الموارد المالية للصيانة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه، آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات الاستباقية التي تقوم بها الوزارة لمواجهة آثار التغيرات المناخية على الموارد المائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا قلت السيد المستشار على ما أسلفت لكي نكون صرحاء، هاذ الموضوع ديال المتغير المناخي يبدو أنه عموما على مستوى المنتظم الدولي لازال يراوح مكانه، بمعنى أن واحد العدد ديال الالتزامات، وخاصة اللي تخادت في باريس في القمة 21 التي تسعى إلى ضبط ارتفاع الحرارة، يبدو أن هذا الموضوع–باش نكون فيه شوية موضوعي–يراوح مكانه، هذا عندو واحد العدد ديال الآثار على الكمية ديال التساقطات المطرية وعلى التوزيع ديالها لا الزمني ولا المكاني.

احنا بالنسبة لنا اللي مهم في المملكة المغربية هو أن هذه المسألة ديال الحكامة ديال القطاع تكون حكامة منضبطة فيما يتعلق بالمخطط الوطني والمخططات الجهوية، احنا تنشتغلو وطنيا من خلال مخطط وطني لكن تنشتغلو محليا من خلال الأحواض المائية، 10 الأحواض في المملكة المغربية وهي أحواض بالمناسبة لا تخضع للتقطيع الإداري وتنحاولو من خلالها أننا نعبأو الموارد المائية ونضبط استعمالاتها، واللي عندنا فيه تحدي كبير هو هذه القضية ديال ضبط الاستعمالات ديالها خاصة فيما يتعلق بالمياه ديال الري، والمستوى الثالث بطبيعة الحال الحفاظ على الموارد المائية من التلوث وهذا بطبيعة الحال فيه واحد العدد ديال البرامج قائمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد أن نشكركم على المجهودات التي تبذلونها في هذا القطاع، وكذلك على الثقة المولوية السامية لإعادة ترؤسكم لهذا القطاع واستوزاركم له.

قطاع الماء الذي أعطى بخصوصه جلالة الملك التوجيهات الواضحة للحكومة من أجل اتخاذ تدابير استباقية لتوفير هذه المادة الحيوية عبر تبني العديد من الإجراءات والمشاريع الإستراتيجية.

النقص السيد الوزير الحاصل في كمية المياه العذبة في المغرب يمثل خطرا حقيقيا في النمو الاقتصادي والتلاصق الاجتماعي السلام والاستقرار السياسي، فاستهلاك المياه العذبة لم يعد يقتصر على توفرها الحالي والمستقبلي، وإنما تعتمد على الاحتياجات الاستهلاكية التنافسية قطاعيا وجغرافيا، وما يزيد الأمر سوءا أن هذا الوضع الرهيب بدأ بالتفاقم بسبب التغير المناخي السريع، التغير المناخي يؤثر على مصادر المياه من خلال تأثيره العميق على كل من كمية المياه والتوقيت والتغيير والشكل وشدة الترسيب.

الحكومة السيد الوزير مشكورة بادرت إلى إنجاز مشروع تحلية مياه البحر وحفر العديد من الثقوب الاستكشافية ومواصلة بناء السدود الكبرى حسب الإمكانيات وتزويد العالم القروي بالخزانات المتحركة كلها مشاريع تشرفون عليها، لكن يبدو أن التراجع في إنجاز السدود كان له كلفته في استيعاب ملايير المياه الضائعة جراء الفيضانات التي عرفتها وهي مرشحة لكي تعرفها المملكة في السنوات القادمة والتي كانت غير منظمة والناتجة أساسا عن آثار التغييرات المناخية على الموارد المائية.

السيد الوزير، التغيرات المناخية التي تعرفها الكرة الأرضية لها آثار سلبية على الموارد المائية خصوصا، وأنها تسقط بشكل غير منظم، لذلك فإن إقراركم مبدأ الاستباقية أصبح أمرا ضروريا وملحا في القادم من الأيام خصوصا وأن الموارد المائية في تضاؤل مستمر، وبالتالي عليكم السيد الوزير مواصلة إنجاز كافة السدود، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب. في حدود الوقت المتبقي السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

غير فيما يتعلق بالمواصلة ديال بناء السدود هذا محور من المحاور، الآن احنا الهدف ديالنا أننا نوصلو ل 30 مليار ديال الأمتار المكعبة ديال القدرة ديال التخزين إن شاء الله في السنوات المقبلة، مؤخرا راه كان واحد البلاغ ديال الديوان الملكي، واحنا الآن في إطار الأجرأة ديالو باش غادي يكون واحد المجمع كبير بالشمال ديال بني منصور وبو احمد ودار ميمون، اللي غادي يكون فيه تقريبا واحد مليار و400 مليون متر مكعب ديال الأمتار اللي كانت كلها تتمشي تضيع في البحر الأبيض المتوسط.

أنا اللي بغيت نؤكد عليه هو أنه فعلا هذه التغيرات المناخية هي قائمة لكن المملكة المغربية عندها مميزة على الدول الأخرى أنها لا تشترك في مياهها مع دول أخرى، وهذه واحد الميزة اللي تتخلينا بطبيعة الحال نحن نتحكم في الإستراتيجية المائية ديالنا.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه، الانقطاعات المتكررة للماء الشروب الذي يعاني منه سكان عدد من المناطق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير بالنسبة للاقتطاعات المتكررة أظن أنه السؤال ما واضحش، ماشي الاقتطاعات وربما نوضحوها أحسن ندرة المياه في بعض المناطق، فما هي الاجتهادات؟ وما هي المبادرات التي تسعون للتقليل من حدة هذه الظاهرة التي لا تشرف المغرب؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

أشرتم إلى الندرة التي تعرفها بعض المناطق خاصة في فصل الصيف، أولا عندنا واحد المعطى اللي هو مهم هو أنه كانت هناك سنوات توالى فيها الجفاف، بعض المخزونات المائية اللي كانت تاريخيا تكفي لعدد من المناطق خاصة في المجال القروي بعض الآبار غارت، بعض العيون كذلك غارت، وهذيك الأنظمة المحلية اللي كنا اشتغلنا فيها في السنوات الفارطة باش نعمموا الماء الشروب في العالم القروي باش نوصلو تقريبا من 14% في السنوات التي خلت يعني منذ عقود باش نوصلو ل 97% اللي 40% إيصال فردي لم تعد كافية.

إذا الحل الجذري أشنو هو؟ الحل الجذري هو أن جل أو كل المراكز القروية والدواوير أن تربط بالمنظومة ديال التوزيع على شاكلة ما هو في المدن، وبالتالي غادي يوليو عندها 3 ديال المصادر، إما سد من السدود، أو تحلية مياه البحر، أو فرشة مائية، وكل واحدة فيهم عندها الترتيب ديالها.

السدود بطبيعة الحال أنت تعلم السيد المستشار أن الأولوية فيما يتعلق بتوزيع الماء الأولوية الأولى للماء الصالح للشرب، والأولوية الثانية للفلاحة، والأولوية الثالثة للطاقة، أو تحلية مياه البحر في بعض المناطق بحال اللي عندنا في الجنوب، أو الفرش المائية التي نسمح بها نحن كوكالات الأحواض المائية أن تستعمل، فإذا لما غندخلو في المنظومة وهاذ هو البرنامج الأولوي اللي كان أشرف عليه جلالة الملك الله ينصرو اللي غادي يمتد من 19 حتى ل 2026 اللي غادي يسمح بتدارك التأخر اللي كان على هذا المستوى ديال هذه المنظومات واللي هو جاي لنتيجة لواحد العدد ديال المتغيرات كما أشار إليها الزملاء المستشارين ديال التغيرات المناخية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلو السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الهدف من هذا السؤال اللي وضعو الفريق الاستقلالي أولا لتشجيع المبادرات التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال، احنا ما كنبخسوش العمل الجاد والاجتهادات المبذولة في هذا المجال، ولكن راه

تيبقى المواطنين في حاجة للمزيد ونعطيو أولويات لبعض الجماعات المتضررة، خاصة اللي فيها الماء قريب عيب باش نشوفو في أزيلال مثلا الماء ما كاينش، والماء غير كيضيع، عيب باش نشوفو في وزان الماء ما كاينش، وعاد جانا الفريق بواحد المجموعة ديال الإخوان كيتشكاو من جماعة الدير وجماعة ايداومومن، هادو في إقليم تارودانت بحيث لا مسالك طرقية وهذه فرصة وانتوما مشرفين على هذه المسالك، لا الماء هذيك جماعة الدير بحيث أنه يصعاب الآن الإنسان يقلب على الماء باش يشرب، فما بالك أنه غادي يشرب البهائم نتاعو أو يستغلها للفلاحة، في هاذ الوقت القرن 21 أظن وبعد الخطابات السامية لجلالة الملك، ما بقاش مجال أننا نستثمرو في شي حاجة أخرى غير نضمنو الماء الشروب لساكنة العالم القروي، التي طالما أن العناية بالعالم القروي وتتبقى في خزان الأصوات فقط.

فأنا ما تنلمكومش السيد الوزير وتنشجعكم راه ما تنبخسوش العمل ديالكم، تنكررها مرتين وأنا في المعارضة، ولكن مللي تيكون عمل جيد راه حنا تنصفقو لو، ولكن يجب الاجتهاد وإعطاء الأولوية للجماعات المتضررة والمتضررة أكثر، سيما وتيكون نقط الماء قريب عليها.

فتنتمنى لكم التوفيق باش على الأقل تعالجو هاذ الضرر، ما نهضرشاي على العيون، ما نهضرشاي على فكيك، ما نهضرشاي على جرادة، وراه انتوما هاد المناطق تتعرفوها أكثر مني، لأن هذا مشكل بنيوي خصنا نتخلصو منو، الله إجازيكم بخير

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

أنا نبدأ من حيث انتهيت السيد المستشار، هذا مشكل بنيوي، لو قلت للسادة المستشارين أن هذا الموضوع غادي نفضيوه حالا، لتهمت بأنني أكذب على المستشارين وعلى الرأي العام، تدارك هذا الخلل خاص سنوات، لأنه من قبل، مللي كنت تدير منظومة محلية كاين الأمر ساهل، تدير شاطو وتدير بومبا وتدير (une bonne fortaine) وها أنت، الآن خصك تجيب، راك عارف هاذ القضية، خاصك تجيب قنوات الجر وهي عادة تتكون كبيرة، إذن خصك تنزع الملكية، وهذا خص وقت.

حنا تنقولو هاذ الحلول الجذرية نحن ملزمون أن نقوم بها، وأنا هذاك البرنامج الأولوية اللي تكلمت عليه ديال 26/19 راه فيه 115 مليار ديال الدرهم، بمعنى أن الدولة المغربية، الحكومة لم تستكثر على المواطنين هاذ المبالغ، غاية ما هنالك هذا خص واحد شوية الوقت للتنزيل ديالو.

في انتظار أننا نزلوه غادي نستمرو في علاجات هاذ الإشكالات هاذي ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير انتهى الوقت.

السؤال الخامس موضوعه، تنظيم الولوج إلى ميناء الداخلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير، يتوفر المغرب على العديد من الموانئ بحكم موقعه على المحيط الأطلسي، هذه الموانئ السيد الوزير، توجد بها العديد من البواخر التي تدخل ضمن التصنيف متلاشيات، بواخر لا تعمل، 5 سنوات، 6 سنين، 10 سنين، كاين اللي صادر عليه حكم قضائي فيها غير اللي خلاها مولاها بحال هكا وأصبحت تنعكس سلبا على البواخر التي تعمل في قطاع الصيد وتعيق تفريغ المصطادات.

هنا أركز سؤالي على ميناء الداخلة، بطبيعة الحال، الذي يعاني من نفس الشيء، واللي تنتكلم عليكم السيد الوزير مرتين مرة هنا ومرة في زيارتكم مع رئيس الحكومة لمدينة الداخلة.

ماذا ستتخذ وزارتكم من أجل حل هذا المشكل في جميع الموانئ وبالأخص بصفة استعجالية بميناء الداخلة، اللي بطبيعة الحال، يعاني من هذا المشكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

أولا تنعتذر لك احنا أولا ما فهمناش هاذ موضوع السؤال بهاذ الطريقة هاذي، ولكن مع ذلك أنا نجاوبك عليه مللي تكلمت معي في هذا الموضوع.

هو ليست كل الموانئ المغربية تعاني من هذا الإشكال ديال القوارب

التي يتركها أصحابها وتكون عرضة، عندنا في بعض الموانئ، بطبيعة الحال، عندنا في موانئ الجنوب في واحد المجموعة منها.

طيب، النقاش اللي كان بيني وبينك السيد المستشار حول هذا الموضوع، اللي هو مهم جدا أن نذكر به، أنه القوانين المعمول بها لا تسمح، إلا إذا كان هناك حكم قضائي يحوز قوة الشيء المقضي به، ونذكرك السيد المستشار، أن كان عندنا واحد الباخرة وتكلمو عليها كثيرا اللي كانت حدى الميناء ديال طرفاية، يلاه الآن في هاذ الأيام، إن شاء الله، نتمناو أننا نفكوها، لأنه لا يمكن للإدارة المغربية أن تتدخل خارج الأمور اللي هي منصوص عليها في القانون، وهذا بالمناسبة ما كيبقاش غير في الموانئ، حتى فيما يتعلق بفسخ الصفقات، عندما نفسخ صفقة معينة مع مقاولة معينة، لا نستطيع مس الموارد اللوجستيكية ديالها، إلا بحكم قضائي، وهاذ الشي هذا ديال الداخلة أتمنى أننا غنعالجوه إن شاء الله، في هاذ الإطار، على كل حال الداخلة إن شاء الله مقبلة على ميناء كبير اللي غيكون إن شاء الله في مستوى دولي، إن شاء الله تعالى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير.

أنا السؤال السيد الوزير خصصت به ميناء الداخلة، لأن بطبيعة الحال ميناء الداخلة، فيه بطبيعة الحال واحد الكثافة في قطاع الصيد البحري وتفريغ المصطادات كبيرة جدا، هاذ الباخرة المتواجدة داخل سريج ميناء الداخلة اللي مرت عليها دبا فايتة 7 سنين، اللي كتحتل واحد 28 متر من أصل 250 متر كتعيق تفريغ هذه المصطادات.

في المقابل كاينة التوسعة، كانت تدارت توسعة ثلاث سنين، ربع سنين، هاذيك التوسعة لا يتم استغلالها بالشكل الكافي، مفرقة.

ما هي الأسباب اللي كتخلي الوكالة الوطنية للموانئ أنها تمنع أصحاب المراكب أنهم يفرغو في الجهة الجديدة؟ كاين مشكل السيد الوزير.

ثانيا، هاذ الازدحام على تفريغ المصطادات كيكلف أصحاب المراكب أموال طائلة في الإصلاح، في التنقل إلى مدينة طانطان، علما أن الداخلة ما فيهاش (chantier naval) الإصلاح ديال المراكب.

بطبيعة الحال السيد الوزير، أصبح من الضروري بطبيعة الحال التخلص من البواخر، كانو جوج، وحدة تخلصت منها السلطات الولائية بتنسيق مع المهنيين هاذي ثلاث سنين، بقات هذيك تما، يعني المشكل راه في الصيد ولكن انعكاساته كبيرة ومضرة بالمصطادات، راه الباخرة إلى كانت تشد النوبة باش تفرغ ساعتين ثلاث سوايع راه 20% من المصطادات ديالها غادي تمشي كوانو، غادي تطيح القيمة الشرائية ديالها وغادي ينعكس سلبا على مداخيل ديال الخزينة وديال الدولة وديال المهنيين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

هي الوكالة الوطنية للموانئ لا تألو جهدا، ولكن أنا هاذ الموضوع أعدك بأني سأنظر فيه عن كثب، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس، موضوعه مآل الالتزامات بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة لتطوير البنية التحتية الطرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أمام ضعف التزام الحكومة بالعديد من الوعود اللي قطعتها على نفسها من أجل تطوير الشبكة الطرقية ببلادنا، نسائلكم، السيد الوزير، حول مآل التزام وزارتكم بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة لتطوير البنية التحتية للطرق في جميع أنحاء المغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

الأرقام اللي عندنا بالعكس تقول عكس ما تفضلتم به في سؤالكم.

أولا، احنا غير كوزارة ما نتكلمش أنا على القطاعات الأخرى، عندنا الآن، الآن منذ 2012 إلى الآن 149 اتفاقيات شراكة في مجال الطرق، دون احتساب تلك المتعلقة بإنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، واللي هو الغلاف ديالو 15 المليار ديال الدرهم، هاذ 149 اتفاقية الغلاف المالي الإجمالي ديالها 35.6 مليار ديال الدرهم، تمثل حصة الوزارة منها حوالي 16 المليار ديال الدرهم.

ومن بين هاذ الإتفاقيات كما لا يخفى عليكم، كاين واحد 19 إتفاقية تم التوقيع عليها أمام أنظار صاحب الجلالة، ونحن بطبيعة الحال بصدد تنزيلها.

هل هناك عوائق دون تنزيل هذه الإتفاقيات؟ صحيح، منها–وأنا أذكر هذا باستمرار–عدم توفير الشركاء لحصصهم من التمويل، البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية باقي كنتسالو احنا للجماعات الترابية 745 مليون ديال الدرهم، وعندنا الآن قيد التوقيع، اللي وقعت عليهم منذ أيام، 6 ديال الإتفاقيات فيهم تقريبا مليار و200 مليون ديال الدرهم، تقريبا 90% التمويل ديال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

صحيح أن الوزارة تبذل مجهود كبير في سبيل تطوير الشبكة الطرقية ببلادنا، ما يخفاش عليكم السيد الوزير المحترم كاين مجموعة ديال المشاكل وأنتم تطرقتو لها على أساس كاين واحد المجموعة ديال الاتفاقيات والجماعات ما تلتزمش بالإمكانيات المخصصة لها لتوفير هذه الطرق، انتوما عارفين السيد الوزير الحمد لله احنا مغاربة كندورو في بلادنا وكنتسارو في بلادنا وكنشوفو مجموعة ديال الطرق اللي هي طرق ما نسميوهاشي طرق، غادي نسميوها بيستات، والتنمية ديال بلادنا هي ملي تنشوفو الطرق، ملي تنشوفو الطرق كاينة في المغرب كنقولو على أساس كاين تنمية في البلاد، كاين مجموعة ديال الطرق، السيد الوزير المحترم، تنشوفوها في بعض المواقع الإلكترونية أو بعض المناطق تنمشيو لها عيب نشوفو ذيك الطريق كفاش الإخوان كيطرقو دبا على الماء، والأخ تكلم على أساس فك العزلة.

احنا الاهتمام ديالنا السيد الوزير هو الطرق في العالم القروي، كيف يعقل أنت واحد السيد ساكن في واحد المنطقة جبلية والإمكانيات عندو محدودة والظروف اللي كيعيشها والتساقط ديال الثلوج والناس الحوامل أو الناس اللي كتمشي تولد ما كيلقاوشي حتى كيفاش يهودو للمدينة، ما كاينش حتى الولوج باش يهودو للمدينة، وأنتينا كتعرف دابا داخلة الشتا إن شاء الله، كاين بعض المناطق في المغرب الإنسان صعيب عليه كيفاش يتنقل من ذيك المنطقة الجبلية إلى المدينة، هذا هو اللي كيسبب الهجرة، الناس كتمشي للمدينة.

كاين واحد الاتفاقية، السيد الوزير، هي بالنسبة للطريق السيار اللي كنتو خصصتو لو الاعتمادات ديالو، الطريق السيار الرابط بين الرباط ومدينة طنجة على فاس، الامتداد ديالو 260 كيلومتر، الكلفة الإجمالية ديالو 14.8 مليار درهم، وكان خلال 4 سنوات احنا تنشوفو باقي ما كاين والو في هذا الطريق السيار.

من جهة أخرى، السيد الوزير، وضعت وزارتكم مخطط استعجالي 2017-2021 الذي تضمن العديد من الالتزامات وسطر العديد من الأهداف التي وعدت، نريد منكم فكرة أو مباسطات حول مستوى تقدم إنجازات هذا المخطط وتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة وقد مرت نصف المدة الزمنية المخصصة له؟

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أولا السيد المستشار، غير للتصحيح، راه ما عمرنا درنا شي اعتمادات ديال الطريق السيار ديال فاس طنجة، تكلمت على 14 مليار ديال الدرهم، ما كاينة حتى في شي برنامج من البرامج لا ديال الحكومة، على كل حال إذا كانت دراسة هاذيك راه الدراسة الأولية، (l'étude préliminaire) اللي تتعطيك غير. طيب هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية، أنا تنقول لك السيد المستشار للإنصاف، لا أعرف بلدا في المحيط ديال المملكة المغربية سواء في أوروبا أو هنا اللي خصص 36 مليار ديال الدرهم، 4 دالمليار ديال الدولار أمريكي للطرق القروية، هذا كاين في برنامج، هذا برنامج احنا تنزلوه على مدى 7 سنوات، يعني فهذاك البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، أكبر مكون هو الطرق القروية، وتدارت فيه 36 مليار ديال الدرهم، والآن يتم تنزيله ونحن

حريصون لا حكومة ولا جهات على أن يتم تنزيله بشكل ما.

هل لازال هناك خصاص؟ أكيد واحنا تنقولوها وأنا تنقول مرارا راه المشكل ديال الطرق ليس فقط بناؤها، يجب التفكير في صيانتها والطريق عادة إذا تدارت طرق معقولة خاصها تزار كل 10 سنين، خاصك دير لها الصيانة ديالها، فاحنا غادي نديرو الصيانة ديال الطرق المصنفة كوزارة تجهيز، لكن الطرق القروية الأخرى على من يقع عبء صيانتها؟ وهذا موضوع خاصو يتناقش، خاصو يتناقش في مجلس النواب، يتناقش في مجلس المستشارين، ويتناقش لأنه راه احنا كنتكلمو ما بين البرنامج الأول إلى الآن غادي نكونو تجاوزنا 60 مليار ديال الدرهم اللي صرفنا فهذا سميتو اللي يعني حوالي 6 دالمليار ديال الدولارات الأمريكية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه، المتأخرات التي في ذمة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لفائدة المقاولات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هناك واحد العدد ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي أخذت صفقات، وأتحدث عن أشغال بسيطة وليست صفقات كبرى، 5 و6 مليون ديال الدرهم ولا 7 أو 8.

للأسف الشديد هناك تأخر في أداء المستحقات خاصة في الشق المتعلق بالتزود بالماء الشروب، نقول لك نصل الآن لحوالي سنتين، وهاذي مقاولات صغرى، رقم أعمالها ضعيف وتكاد تصل إلى حافة الإفلاس جراء هذا التأخر، واش كاين شي إجراءات للتسريع لتأدية هاذ المستحقات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

الكلام صحيح السيد المستشار، لا يمكن نكران هذا الموضوع فعلا.

أنا طلبت الأرقام إلى غاية اليوم فيما يتعلق بالقطب ديال الماء، عندنا 950 مليون ديال الدرهم لفائدة الممولين، 742 مليون ديال الدرهم بلغت الأجل ديال الاستحقاق ديالها اليوم 22 و209 مليون ديال الدرهم ستبلغ لاحقا، علما بأنه المكتب الوطني إلى غاية غشت 2019 أدى تقريبا واحد 320 مليون ديال الدرهم.

أنا نقول لك السيد المستشار، إذا كان هذا يمكن أن يطمئنك هو احنا واقفين الآن بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء على عقد البرنامج، لكن بالنسبة لنا احنا جميع المداخيل اللي غتكون، لأن غتكون هاذ الأيامات شي مداخيل مرتبطة ببعض الترتيبات اللي تنديروها، ستعطى الأولوية لهذه المقاولات.

الآن ذكرتي لي بعض المقاولات اللي تتسال 7، 8 دالمليون ديال الدرهم، مزيان إلى كان عندك شي لائحة أن تمدني بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

في حقيقة الأمر أنا سقتها على سبيل المثال، لأنها هي المعرضة للقتل أولا، إلى كان التأخر ماشي من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ولكن صفقات أخرى.

ذلك الإشكال ربما، السيد الوزير، آجال الاستحقاق وصلات، وصلات هاذي مدة، نعطيك مثال ديال القرض ديال البنك ديال اليابان ديال .. فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، تم تمديده 3 مرات وللأسف المسؤولين على المكتب لم يوفو بالتزاماتهم.

الإشكال أعمق من هذا، أنتم تتعرفو السيد الوزير، أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بعد دمجهما بقانون، للأسف الشديد تدمجو بقانون ولكن باقي عمليا كل مكتب كيشتغل بوحدو، وضخت الدولة ملايير لإعادة هيكلة المكتب الوطني للكهرباء.

ولكن للأسف الشديد باقي النتائج غير واضحة، والدولة بطبيعة الحال بكل مكوناته وعلى رأسها جلالة الملك تحث على تسوية المستحقات والمتأخرات.

اليوم احنا مطالبين أن ننسجم مع الخطاب الرسمي، بالأمس فقط السيد وزير الاقتصاد والمالية يقول سندعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، لكن أن ندعمها مزيان، ولكن أسيدي على الأقل عطيوها ذاك الشي اللي تتسال، أنا عندي حالات بأنه الاستحقاق وصل هاذي شحال، ماشي اليوم وصل الاستحقاق وصل أكثر من 6 أشهر وباقي

للأسف الشديد.

لذلك، السيد الوزير، رجاء تكون شوية ديال الجدية من طرف هاذ المسؤولين على هاذ المكتب الوطني، سواء فيما يتعلق بالشق المتعلق بالكهرباء ولا بالماء الصالح للشرب، لأنه التسليم وقع منذ مدة ديال المشاريع، التسليم وقع، المقاولات سلمو ومازال كيشتغلو، اليوم كيشتغلو معهم بدون أدنى درهم.

لذلك فإلى كانت مقاولات مواطنة، حتى احنا خاصنا ندعموها ونشجعوها على الأقل وأضعف الإيمان بأن نعطيها ما تستحق ونعطيها المتأخرات ديالها بلا ما نساهمو بشكل غير مباشر وغير إرادي في قتلها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار، في الحقيقة أنا ما تنجادلش فهاذ الشي اللي قلت صراحة، لأن هذا موضوع أكاد أقول لا يمكن أن يتناطح فيه عنزان، الأمور واضحة، بالعكس خاص المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يخلصهم ويعتذرلهم، هاذي مستحقات ديالهم ما يمكنش نمنو عليهم، أنا غير قلت فاش تكلمت، عطفت على واحد القضية أنت قلتها، قلتها ديال 7، 8 داليون ديال الدرهم أرقام معاملات بسيطة، قلت لك إلى كان عندك شي لائحة مدني بها.

ولكن على كل حال، الوضعية دالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب معروف، وأنا أعرفها جيدا، لأنه تذكر أنني في الحكومة السابقة كنت وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكتب الوطني مقبل على عقد برنامج، المكتب الوطني احنا تنحافظو عليه كمؤسسة إستراتيجية للبلاد، رغم ما يمكن أن نقول، إلا أنه أدى خدمات جلة للبلاد، راني تنتكلمو على الكهرباء القروية وعلى إيصال الماء الشروب راه دارهاذ الشي، وأنا دائما كنت أحرص على أن هاذ الخزان اللي عندنا ديال الأطرو ديال التقنيين خاصو بطبيعة الحال يجب أن نحافظ عليه وأن نساعد.

الآن بطبيعة الحال هو دخل في واحد المرحلة في واحد العدد ديال الاستثمارات بطلب من الدولة المغربية، خاصة فيما يتعلق بالمجال القروي، هذا كان عندو آثار على التوازنات المالية ديالو، أنت تتعرف هاذ القضية السيد المستشار، إما غادي تكون شركة ربحية كاين مقتضيات، يمكن تجي عندك الدولة وتقول لك سير للعالم القروي، تقول لها أنا هذاك الشي ما مسلكنيش، وإما أن الدولة تتحمل مسؤوليتها.

احنا الآن في إطار هاذ العقد البرنامج الثاني غادي نحاولو نصححو واحد العدد ديال الاختلالات، والأولوية معطية لهاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإذن ما شي مشكل هاذ القضية ديال أن الآجال الاستحقاق، أنا متأكد أنه كاين اللي تينتظر ربما هاذي شهور باش يتخلص، وأنا قلت بأنه خاص المكتب الوطني ملي يخلصهم يزيد يعتذر لهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

... نمر إلى السؤال الموالي موضوعه المخطط الوطني لضمان الأمن المائي للبلاد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعد سياسة الماء بالمغرب سياسة متجذرة اتسمت بالاستشرافية والتبصر، قد مكنتنا من التوفر على ترسانة مهمة من التجهيزات الأساسية المائية الجد قوية، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأنا نشهد تسارع نفاذ المخزون المائي وإجهادا مائيا يهدد الأمن المائي لبلادنا.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن المخطط الوطني للماء، كيف يمضي في بعده الإستراتيجي من أجل تحقيق أمن مائي للبلاد في أفق العام 2050؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

مرة أخرى تنقول هاذ الموضوع ديال الماء لا ينبغي لا التهويل منه ولا التهوين منه، ما كاينش هاذ المسألة ديال نفاذ المخزون المائي.

غاية ما هنالك أن المملكة المغربية عندها واحد 22 مليار الأمتار المكعبة، فيها 18 ديال الملايير اللي هي مياه سطحية، فيها 4 الملايير اللي هي مياه جوفية، واحنا ملي تنتكلمو على 4 مليار المياه الجوفية يعني المياه التي يمكن استغلالها، أما أشنو اللي عندنا في المياه الجوفية الله أعلم به، لأن هذا موضوع آخر.

طيب، هاذ الموضوع هذا ديال الأمن المائي يحكمه تصور، هذا التصور مرتبط بالمخطط الوطني للماء، وهاذ المخطط الوطني للماء هو محوري في الحكامة، والأهمية ديالو إلى رجعنا، راه جلالة الملك في 2001 خطب في الافتتاح ديال الدورة التاسعة ديال المجلس الأعلى "الماء والمناخ"، باش نديرو المخطط الوطني للماء احنا الآن بصدد إنهائه إن شاء الله نتمنى أن ننهيه قبل نهاية هذه السنة لكي يعرض على اللجنة اللي تيرأسها السيد رئيس الحكومة وبعد ذلك نمر إلى المجلس الأعلى للمناخ لأن هذا هو صمام الأمان ملي تتكون الحكامة مضبوطة على المستوى الوطني، على المستوى الأحواض المائية، سنتحكم إن شاء الله في هذه الإشكالية ديال التعبئة من جهة والاستعمالات من جهة أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

الوضعية المائية بالمغرب جد مقلقة كما جاءت به التقارير الدولية والوطنية بل أصبحنا نعد من بين الدول المهددة بشكل كبير بشح الموارد المائية.

الأسباب متعددة منها الطلب المتزايد مقارنة بالمخزون، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية حيث أن أكثر من 800 مليون متر مكعب الغير متجددة يتم ضخها سنويا في عدد من المناطق، إشكالية توحل السدود، أيضا إشكالية تلوث الأنهار وأيضا إشكالية المطارح العمومية الملوثة للفرشات المائية، أيضا إكراه التغيرات المناخية حيث أن 75% من الموارد المائية هي سطحية، وبالتالي هي معرضة بشدة للتغيرات المناخية، هناك أيضا الهدر وسوء التدبير فأكثر من 8 ملايير متر مكعب كان من الممكن تخزينها، إلا أنها تبخرت أو صرفت في البحر أو كانت عبارة عن تسربات في شبكات التوزيع.

لابد إذن من التسريع بإخراج المخطط الوطني المحين والعمل على تنفيذه بهدف ترشيد وعقلنة استعمال الماء، ترشيد المياه الموجهة للمجال الفلاحي باعتباره يستهلك 80% من الموارد المائية، تحقيق توزيع مجالي عادل للماء، ف 70% من الموارد المائية تتوزع على 27% من التراب الوطني فقط.

وأخيرا، فإننا نعتقد السيد الوزير أن المخطط المائي المنتظر يجب أن يرتكز على مقاربة شاملة ومندمجة فيما بين القطاعات تتحقق بالتنسيق ما بين المؤسساتي، أيضا لابد أن تعتمد على الأنهار الصناعية كاستراتيجية تحقق التضامن بين الجهات، أيضا الاعتماد على التفريعات البحرية التي تمكن من خلق مناطق رطبة داخلية وتسهل عملية تحلية مياه البحر بالداخل، أيضا اعتماد النجاعة المائية على غرار النجاعة الطاقية، وأخيرا إعادة استعمال المياه العادمة واللجوء إلى تحلية مياه البحر كبدائل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة إن رغبتم في ذلك، تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا.

أنا قلت قبيلة السيد الرئيس غدا إن شاء الله عندنا اللجنة الموضوعاتية حول هذا الموضوع ديال الماء احنا غنتكلمو على الخطوات اللي تمت فيما يتعلق بالمخطط الوطني للماء، وهذا أكيد سيكون مفيدا للسيدات والسادة المستشارين.

غير في الجانب الآخر يجب أن نتذكر أن المملكة المغربية الآن عندها 145 سد كبير، أكثر من 125 سد صغير، وواحد العدد ديال السدود التلية، البرامج اللي عندنا أننا نوصلو إن شاء الله ل 30 مليار ديال الأمتار المكعبة ديال الطاقة الاستيعابية هي اللي غادي تخلينا ضابطين هاذ المعضلة ديال توالي بعض سنوات الجفاف.

وهذا بالمناسبة يجب الرجوع شوية للتاريخ، راه المملكة المغربية كانت دائما تتعرف هذا الصعود والهبوط في التساقطات، راه في 1962 كانت عندنا تقريبا 50 مليار ديال الأمتار مكعبة اللي سقطت وتتجي سنوات أخرى تتكون عندنا 3 د المليار د الأمتار مكعبة.

هاذ الشي علاش الحكامة هي اللي غادي تسمح لنا بطبيعة الحال بضبط، أشنو اللي كان عندنا إشكال هو اللي الآن خاصو يبرز في المخطط الوطني للماء هو الإشكال ديال الاستعمالات، لأنه يجب أن تنضبط إلى هذه المسألة ديال الموارد، خاصة المياه ديال الري فيما يتعلق بالاقتصاد فالمياه دالري إلى غير ذلك.

أما الإمكانية ديال استعمال مصادر أخرى كالتحلية أو استعمال المياه العادمة ما في ذلك شك أن هذا داخل في المخطط الوطني للماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه، مواجهة الكوارث الطبيعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السي المربوح تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بعد الأحداث الأليمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي عرفتها العديد من المناطق بالمغرب، والتي تسببت في وقوع خسائر بشرية ومادية، نسائلكم حول نجاعة السياسة التي تنهجها الحكومة لمواجهة الكوارث الطبيعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

كما لا يخفى عليكم السيد المستشار هاذ الموضوع بطبيعة الحال ديال الكوارث الطبيعية تنتظمه عدد من المخططات.

فيما يتعلق بوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء كاين واحد الشق اللي هو شق مائي اللي مرتبط بالمخطط اللي عندنا الذي تم تحيينه مؤخرا، لأن كان ضبط في سنة 2003، 400 موقع مهددة بالفيضانات ثم حيناه وأصبح عندنا أكثر من 1000 موقع واللي تيسمح لنا بطبيعة الحال الآن، سواء استباقيا بالتدخل لكي لا تقع هذه الكوارث أو التدخل بعد وقوع هذه الكوارث.

على مستوى الطرق، السيد المستشار تتعرف بأن عندنا واحد المرحلة ديال الاستعداد اللي تنديروها قبل متدخل المرحلة الشتوية، السنة الماضية درناها في ورزازات والانطلاقة ديالها، هاذ السنة إن شاء الله غنطلقو من ميدلت وفيها واحد العدد ديال الإجراءات على مستوى تعبئة الموارد المالية وعلى مستوى تعبئة الآليات.

هناك الآن واحد العدد ديال التحيينات اللي غتوقع بين وزارة التجهيز والنقل ووزارة الداخلية فواحد العدد ديال المواقع، وهي اللي غادي تخلي التدخل ما بين مختلف المتدخلين سيكون ناجعا، لأن العدد ديال الأقاليم اللي تزادت اللي متعلقة بهاذ النوع ديال الكوارث ارتفع، الآن نحن نتكلم على حوالي 22 إقليم التي تفترض أن يكون التدخل ناجزا ومنسقا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

كما أشرتم قبل السيد الوزير التقلبات المناخية أصبحت الآن معطى، وهي اللي كتسبب في أمطار غير منتظمة وقوية وكتسبب في أمور من بينها الأودية اللي كتحمل بقوة، وهنا السؤال ديالي السيد الوزير وهو الاستباقية، مثل ذاك الشي اللي كتديرو بالنسبة للثلوج ملي كتكون واحد الحالة كتهبطو (barrière) وكنتفادو الخسائر.

القضية اللي وقعات فالواد ديال الدرمشان من بعد الرعدة ومن بعد الحملة القوية لو كان كانت (barrière) هبطات بطريقة أو بأخرى يعني تحبس الطريق ما يوقعش ذاك الشي اللي وقع.

السؤال الثاني السيد الوزير وهو المناطق التي تتسم بهاذ المخاطر وهي معروفة وهي قلتو لنا كتزاد، إذن دائما اليقظة والاستباقية اللي هي غتخلينا ربما غادي نقلصو من هاذ الخسائر اللي كنعيشوها فهاذ السنوات الأخيرة اللي كنظلو نحسبو فالضحايا ديال المواطنين الأبرياء، وكنقولو هاذ الشي اللي أعطى الله وهاذ الشي اللي اعطات الطبيعة.

السيد الوزير، هاذ الشي كلو ما كنتكلموش على الكوارث الكبرى، الله ينجي بلادنا بحال تسونامي، بحال الزلازل إلى آخره، وهنا سؤال آخر أشنو وجدنا من الناحية الاستباقية بالنسبة للزلازل على سبيل المثال؟

نقطة أخرى السيد الوزير، وهي شيئا ما تقنية وهو ذوك (les cartes géotechniques) الخرائط الجيو تقنية اللي تساعد باش البلاد ديالنا والتراب ديالها يكون معروف مسبقا باش يمكن لنا نرصدو المخاطر ونرصدو الإجراءات اللي خاصها تخاذ، (la carte d'habitabilité) الخريطة ديال التراب القابل للتعمير والإستوطان، المشاريع والبنيات التحتية للبلاد، انجراف التربة، كنثير الانتباه ديالكم السيد الوزير أنه فوق النفق ديال زعبل الآن هناك جبل يمكن أن يقع انجرافه والله يسترنا.

السيد الرئيس أتوجه إليكم وإلى الإخوان والأخوات المستشارين نظرا لشساعة هذا الموضوع، ونظرا أيضا لتدخل عدة قطاعات ماشي غير التجهيز والنقل، ألتمس منكم السيد الرئيس ومن المكتب ومن السيدات والسادة المستشارين، إحداث لجنة موضوعاتية للتوسع في هاذ الموضوع نظرا لأهميته ولشساعته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو السيد المستشار جل هذه الكلمات المفتاحية داخلة، لأنه أنت عارف تبعتي غادي تكون مديرية مركزية في وزارة الداخلية، باعتبار للإمكانية اللي عندها ديال التنسيق بين مختلف المتدخلين.

كاين هاذ الصندوق، تفعيل صندوق ديال محاربة الكوارث، فيما يتعلق ببعض الأمور التقنية، أنا ما بغيتش نرجع لهاذ الشي اللي وقع ديال الدرمشان، لأنه على كل حال احنا كوزارة التجهيز والنقل، هاذ المسألة دبا ديال السائقين، وخاصة البطاقة المهنية غيوقع فيها مزيد من التشدد، لأن هناك بعض الأخطاء، أنا ديما كنقول يمكن الواحد يدير خطأ لنفسو هو، وخا هذا غير مقبول، لكن عندما يكون هناك عدد من المواطنين اللي تحت المسؤولية ديالو خاصو يدير.

هاذ القضية ديال (les barrières) راه مفكر فيها، ماشي غير اللي سمو فكر فيها، ولكن بطبيعة الحال لا أخفيك السيد المستشار، أن هاذ الموضوع ليس بسيطا، لأنه فيه واحد العدد ديال التعقيدات، اللي كاين الآن هو أننا الآن عندنا واحد المشروع ديال هاذ (les ponts submersibles) هاذ القناطر المغمورة، لأن هذي غادي تكلفنا واحد العدد ديال الملايير، احنا حسبنا بالنسبة لهاذ اللي عاجلة حوالي 800 مليون ديال الدرهم، غادي نحاولو نديرو لها الأجرأة.

هاذ القضية ديال الإنجرافات، فعلا كانت عندنا غير في الريف، لم أتصور أن هاذ الموضوع متعلق غير بالريف نظرا لعدم الاستقرار ديالو، لكن حتى في الأطلس الكبير عندنا واحد العدد، وهاذ القضية كتوقع في تيشكا مرة مرة تدل على هاذ الموضوع، ولكن نحن نشتغل على ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل للسؤال الأخير في قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، موضوعه رصيف الحاويات بالميناء التجاري لآسفي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نظرا لأهمية البنية التحتية في الارتقاء بالتنافسية الجهوية، كنسائلكم على إمكانية إنجاز رصيف للحاويات بميناء أسفي، لجعله رافعة من رافعات التصنيع والتصدير والتقليص من تفاوتات المجالية وخلق فرص الشغل بجهة مراكش- أسفي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم.

هذه فرصة باش نذكر بأنه الميناء ديال أسفي الجديد في الشق ديالو الأول، في المرحلة الأولى أنهيناه سلمناه للوكالة الوطنية للموانئ باش تكمل بعض التجهيزات، فيما يتعلق بالرصيف ديال الفحم الحجري، والحمد لله أنه تم بطبيعة الحال بإمكانيات كاملة ديال بلادنا فهاذ المجال.

السيد المستشار، احنا عندنا واحد الإستراتيجية مينائية ديال 2030، وهي اللي حددت واحد العدد ديال الموانئ بالتخصصات ديالها، فبالتالي ملي كنتكلمو على الميناء ديال أسفي الآن، التخصص ديالو هو معدني، فسفاطي، يعني مرتبط بواحد الشق ديال الفوسفاط اللي غيدير المكتب الوطني الاستثمارات ديالو فيه، ومرتبط بالشق ديال الفحم الحجري اللي مرتبط بالمحطة الحرارية ديال أسفي.

هل هناك إمكانية لإدخال أرصفة ديال الحاويات؟ ممكن، احنا هذا على كل حال هو ليس قرآنا منزلا لأنه إلى تغيرت الأروجة والتدفقات يمكن لنا نعالجوه، أنا تأكدت من هاذ المسألة في نقاش مع المختصين والخبراء، ممكن، الآن ما عندناش لأن العدد ديال التدفقات والأروجة ما كتسمحش بهاذ القضية ديال الحاويات، لأن الحاويات إلى رجعت للإستراتيجية عندنا أكادير وعندنا الدار البيضاء وعندنا طنجة المتوسط وعندنا الناظور المتوسط وعندنا الميناء الجديد ديال الداخلة، هاذو غادي يكون فيهم الحاويات، لكن إلى وقعت متغيرات يمكن، لماذا لا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

كنشكروك السيد الوزير على هاذ الجواب ديالك، يعني وهاذ التفسيرات، وكلامك معقول.

احنا اليوم السيد الوزير، كنتكلمو على التنافسية بين الجهات، التنافسية اللي تجلب الاستثمار واللي كتخلق الثروة وكتخلق مناصب الشغل.

في إطار التنافسية الشاملة السيد الوزير كاين عنصر مهم وهيكلي هو التنافسية اللوجيستيكية والتنافسية في البنية التحتية اللي كتكون في أغلب الأحيان هي المحدد الأساسي للاستثمار، اسمعنا السيد الوزير للعرض ديالكم مليا وتتكلمو فيه على استراتيجية اللوجيستيك وكذلك الاستراتيجية المينائية للمملكة المغربية، والذي بدأ العمل به في 2010، وكان آنذاك الخطاب الملكي السامي الذي حث على تنزيل هاتين الإستراتيجيتين وانتوما راكم تقدمتو فيهم كما قلت السيد الوزير مشكورين.

المستجد اليوم باش نجاوب على التساؤل ديالكم السيد الوزير هو التقطيع الجديد للجهات اللي جا في 2015 واللي ضم مدينة آسفي لجهة مراكش، وكان هذا التكتل إيجابي جدا للجهة بأكملها، ولكنه غير المعطيات، المعطيات السابقة اللي تبنات علها الاستراتيجيات اللوجيستيكية وكذلك الاستراتيجية المينائية، حيث أنه لم يكن كيف قلتي مبرمج رصيف الحاويات إلا في عبدة دكالة، اللي كانت تابعة لمدينة آسفي، وكما قلتي كانت فيه الطاقة والفوسفاط والبترول، وكان رصيف الحاويات المرصد لجهة مراكش هو رصيف أكادير اللي كان في (pôle) ديال سوس تانسيفت، الاسم تيبين لك كلشي، سوس تانسيفت يعني مراكش كانت تابعة بالنسبة للحاويات لأكادير وللجهة ديال سوس، اليوم الجهة ديال مراكش آسفي السيد الوزير ما تيمكنش تكلم على مستقبل تجاري وتصديري ولا صناعي ديال الجهة بدون رصيف للحاويات في ميناء آسفي.

بعض الأرقام اللي غادي نزيد نعطيها لكم تغذي الكلام ديالكم هو 150.000 حاوية اليوم في الجهة ما كنتش قبل، وغادي تولي 420.000 في أفق 2040 هذه دراسة ديال الوكالة ديال اللوجيستيك اليوم اللي تتعطينا هاد الشي، التصدير السيد الوزير اليوم 10 المليار ديال الدرهم اللي كانت في 2017، الأرقام ديال (HCP).

الرصيف السيد الوزير كذلك غادي يساعد على التصدير من بني ملال والراشيدية، يعني (la sous-région) وكذلك غادي يقلص من الاكتظاظ اللي كاين في رصيف الدار البيضاء اللي استنفذ الطاقة الاستيعابية ديالو، وهاد الشي راه كلشي تيعرفو.

كتعلم كذلك السيد الوزير أن عدد من المصدرين كيتحملو الزيادة في النقل اليوم وكيصدرو من طنجة هاد الشى من آسفي ومن مراكش وهاد الشي يعيق التنافسية ديالهم، بغينا كذلك نساعدو المصدرين ديال الجديدة وديال الصويرة، وهاد الرصيف السيد الوزير بدون شك سيعطي المقروئية اللازمة للمستثمرين الصناعيين في مدينة آسفي، احنا بغيناها تسترجع الأمجاد ديالها وترجع قطب صناعة في جهة مراكش آسفي.

لذا كنطالبكم السيد الوزير بتحيين الدراسة ديالكم انطلاقا من هذا المستجد وبرمجة هذا الرصيف في أجل معقول.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

غير اطمئن، أولا الدراسة احنا غادي نحينوها، لكن هذه القضية هي مرتبطة بطبيعة الاستثمارات، وأنا قلت لك انتوما عارفين مزيان هاد القضية، كاينة أروجة وكاينة تدفقات، طيب. ممكن هاد الأروجة والتدفقات حتى هادي اللي تكلمتي علها في نواحي مراكش وكذا وكذا، يمكن لها الآن ما عندهاش مشكل تمشي للدار البيضاء ولا تمشي لهنا، احنا عندنا شبكة، احنا في القضية ديال (l'optimisation) ديال (l'investissement) راه عندنا، ولكن أنا تنقول لك شتي دبا إذا كان التدفقات احنا مستعدين هذاك الرصيف، حيث عندنا رصيف تستعمله الوكالة يمكن لنا نخدموه لهاد الشي، شنو اللي غادي نديرو؟ غادي غير نعاودو نقادو شي شوية الميناء، لكن هذا كيرتبط بهذه القضية ديال الحجم ديال الأروجة، هذا معروف لأنه ما يمكنش لك تدير رصيف ديال الحاويات، لأن دبا احنا عندنا الرصيف ديال الفحم الحجري عندو بلاصتو، وذاك الشي اللي غادي يدير المكتب الشريف للفوسفاط عندو بلاصتو، ملي تنقول عندو بلاصتو عندو بلاصتو على مستوى المردودية، وإلا ما غيديروهش، إذا ثبت بأن هذه الحاويات كاين طلب علها احنا يمكن لنا نعدلو الآن في الإستراتيجية، أنا قلتها، الإستراتيجية ماشي احنا درناها باش نبقاو واقفين علها يمكن نعدلو، في نهاية المطاف هو الميناء، لأنه حتى في الإستراتيجية ديال 2030 هو في الحقيقة القطب ديال دكالة عبدة كان هو قطب مينائي، قطب معدني طاقي، سواء ذاك الشي اللي غادي يكون في الجرف الأصفر ولا اللي غيكون في آسفي.

ولكن هذا ماشي قدر محتوم على هذه الجهة هذه، إذا ثبت بأن هذا المجال ديال الحاويات يمكن يفيد وفيه واحد (le seuil critique) يمكن لنا نديروه، مكاين حتى مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، وننتهز هذه المناسبة لحضور السيد الوزير لأول مرة لأشغال مجلسنا الموقر لنهنئ السيد الوزير على الثقة المولوية السامية، ونتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة.

ونبدأ بالسؤال الأول، موضوعه تقييم برامج التشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا يسعني في البداية إلا أن أهنئكم بهذه الثقة، متمنيا لكم كل التوفيق والرشاد في عملكم.

سؤالنا السيد الوزير، هو متعلق بتقييم برامج التشغيل التي تم إطلاقها من قبل الوزارة في مراحل سابقة، آملا أن يكون هذا التقييم يقف عند الإنجازات ويقف أيضا عند الإخفاقات، ولعله يكون سؤال فاتحة خير عليكم في تقييم العمل في هذا القطاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

بداية كنشكركم السيد الرئيس على التهنئة، وكذا السيد المستشار، ونسأل الله عزوجل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذا البلد.

أشكركم السيد المستشار والفريق المحترم على طرح هذا السؤال، المتعلق بتقييم برامج ديال التشغيل في بلادنا، حقيقة كاينة برامج متعددة، أنا سأتحدث على البرامج التي تشتغل عليها وزارة الشغل، وإلا فإن القطاعات الحكومية لها برامج مختلفة ومرتبطة بالموضوع.

لدينا ثلاث برامج مرتبطة بثلاث أنواع ديال التشغيل:

البرنامج الأول: متعلق بالتشغيل المأجور، وهذا البرنامج هو برنامج "إدماج".

النوع الثاني: يتعلق بتحسين قابلية التشغيل، هاذ البرنامج يسمى برنامج "تأهيل".

ثم النوع الثالث، اللي هو البرامج ديال التشغيل الذاتي اللي هو "مقاولاتي".

هاذ البرامج تقريبا تم إطلاقها في حدود سنة 2006.

اللي غادي نقول لك السيد المستشار، أن هذه البرامج تقريبا خضعت كلها لتقييمات ديال الجدوى والتقييمات ديال الإجراءات ديالها ومدى الجدوى ديالها، واش نيت احنا كنديرو شي حاجة ولا ما كنديرو حتى حاجة.

بالنسبة للبرنامج الأول اللي هو برنامج "إدماج" الخلاصة ديال التقييم هي كتالي:

بالنسبة للمستفيدين من البرنامج بلغ 40% عند نهاية عقد إدماج 40 %مباشرة بعد، هما هاذو (les contrats) غنعطيك، و75% بعد حوالي 12 شهر من نهاية العقد، وساهم البرنامج في تقليص المدة المتوسطة للحصول على شغل دائم إلى 3.7 شهر بالنسبة للمستفيدين مقابل 12.8 شهر بالنسبة لغير المستفيدين، وبتتبع مسار المدمجين أظهرت بيانات التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن 66% من المستفيدين من عقد إدماج خلال سنة 2014، مصرح بهم لدى الصندوق بعد تاريخ التوقيع، وأن 55 منهم صرح بهم سنة 2017.

ولتثمين هذه النتائج وتحسين الفعالية ديال هاذ البرنامج، تم اتخاذ عدة إجراءات تحسينية:

أولا، تحديد مدة الإعفاء على الضريبة على الدخل في 24 شهر عوض 36 شهر غير قابلة للتجديد وتحديد نسبة 60% كحد أدنى للإدماج مع تحمل الدولة لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالنسبة لبرنامج "تأهيل" هو الآن موضوع دراسة شاملة، تقييمية، شاملة، متعلقة بال... نعم، وإن شاء الله سنوافي جميع المهتمين بنتائج الدراسة.

بالنسبة لبرنامج..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، معذرة انتهى الوقت.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

نتمنى السيد الوزير بكامل الصدق أن تستمروا في عملكم هذا في عملية التقييم، وتستمروا في بقية الإنجازات وأيضا أن تبدؤوا من حيث انتهى وزير التشغيل السابق السي محمد يتيم وفي القرار الشجاع الذي تم اتخاذه بمعية وزير المالية، فيما يتعلق بالفساد الذي استشرى طويلا في التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، ولعل هذا كان إجراء في الحقيقة نعتبره كان إجراء شجاعا، واليوم ونحن نتحدث عن هذا الموضوع لابد أن أستحضر أيضا القانون المتعلق بالتعاضد، مشروع القانون المتعلق بمدونة التعاضد الذي بقي عندنا هنا لما يزيد عن 3 سنوات، والرسالة هنا موجهة للسيد رئيس المجلس على أساس أن يسرع عملية الموافقة على مشروع هذا القانون اللي بقا عندنا مدة طويلة.

الأمر الثاني الذي نثمنه جيدا وهو إطلاق عملية في علاقة مع الجهات إطلاق العملية المتعلقة باللقاءات الجهوية للتشغيل والذي تعتبر الجهات فيه طرفا أساسيا باعتبار أنه موضوع التشغيل هو موضوع أساسي ومن الاختصاصات الذاتية أو المشتركة لهذه الجماعات الترابية.

الأمر الثاني فالحقيقة تكلمتو السيد الوزير على برنامج "تأهيل"، احنا اليوم لما تنتكلمو على التأهيل فعلا العدد كان مهما جدا والنسبة كانت كبيرة، ولكن هنا كنتكلمو على عملية الإدماج اللي أشرتو ليها، أن الإدماج في الشغل إما أنه يكون إدماجا ناقصا، وهنا رغم أنه تدارت تحفيزات وتدارت تشجيعات للمؤسسات المعنية لكنه ظل مع ذلك ناقصا، لكن عملية الإدماج في حد ذاتها عرفت تراجعا، وهنا يمكن أن نستحضر هنا ما بين 2019 و2018 أنها نزلت بحوالي 2000 ديال مناصب الشغل اللي تراجعت وهنا دائما كنتكلم على أن التشغيل قد يكون ناقصا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وقبل المرور إلى السؤال الموالي، وطبقا للمادة 112 من النظام الداخلي أعلن عن رفع الجلسة من أجل أداء صلاة العصر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نستأنف أشغال الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية، ونواصل مع قطاع الشغل والإدماج المهني ومع السؤال الثاني موضوعه، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لابد أن أهنئكم على ثقة جلالة الملك، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم، وبالرجوع إلى موضوع السؤال أؤكد لكم أن الحكومة السابقة أعدت إستراتيجية وطنية للتشغيل في أفق سنة 2025، ترمي إلى بلورة إجراءات لتنزيل توجهات دستور 2011 في مجال التشغيل والحد من البطالة.

السيد الوزير المحترم،

إلى أي حد تم تنزيل هذه الإستراتيجية من طرف وزارتكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار.

تنشكرك بدوري على التهنئة ونتمناو نكونو جميعا في المستوى ديال التحديات اللي مطروحة على بلادنا.

الموضوع ديال التشغيل هو موضوع مؤرق جدا، والحمد لله، بلادنا تخطو خطوات إيجابية في هذا الاتجاه هذا، ولا أدل على ذلك من الرقم اللي صدراتو المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا، المذكرة الإصلاحية اللي صلحت بها الأرقام ديالها اللي كانت صدراتها، اللي تتقول بأننا احنا اليوم في 8.1 عوض 8.5 اللي كانت صرحت بها، احنا اليوم في 8.1 هذا

يؤكد فعلا على أن هناك أشياء إيجابية كثيرة كتدار من أجل الحد من الموضوع ديال البطالة وطبعا التنمية ديال فرص الشغل.

الموضوع ديال الإستراتيجية فعلا عندنا إستراتيجية وطنية تمتد إلى 2025، من المنتظر أن يتم تحيينها وغادي يتمدد الأجل ديالها إلى 2030 بحول الله، هاذ الإستراتيجية كانت موضوع التنزيل عبر مخطط وطني للتشغيل، هذاك المخطط نزل بدوره على شكل برنامج تنفيذي، نحن بصدد تنزيله ويستند إلى 3 مبادئ أساسية اللي كتعتمد عليها الإستراتيجية أصلا، اللي هي:

- دعم خلق مناصب شغل؛

- ملاءمة نظام التعليم والتكوين مع احتياجات سوق الشغل؛

- تعزيز البرامج النشيطة لإنعاش التشغيل ونظام الوساطة؛

- تحسين أداء سوق الشغب وظروف العمل؛

- ثم دعم البعد الترابي للتشغيل، وهو البرنامج اللي بدأ الآن مع الجهات وغيرها من الفاعلين على المستوى الجهوي والترابي.

وأؤكد لك أن هذا الموضوع ماشي ديال وزارة الشغل، ولكن هي تقوم بالإشراف على العمل اللي تيدار على هذا المستوى هذا، وكاينة لجنة بين وزارية يترأسها السيد رئيس الحكومة، إن شاء الله، من هنا إلى نهاية السنة غادي نحاولو نعقدو اللقاء أظن الثالث إن شاء الله، من أجل التقييم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم مؤكدا لكم أننا نعرف جيدا هذا القطاع وثقله السياسي والنقابي، لا من حيث حجم الملفات الشائكة التي تقتضي الحكمة في التدبير ومواجهتها بالرزانة والواقعية المطلوبة، ولا من حيث كذلك طريقة التعاطي مع الشركاء الأساسيين لهذا القطاع، لذا لابد من إعطاء القطاع المكانة اللائقة به والاشتغال فيه بهدوء، خصوصا وأنكم تنتظركم أوراش كبرى من قبيل قانون الإضراب الذي أصبح من اللازم الإسراع في إخراجه إلى حيز الوجود، والذي سيساعد لا محالة في إنجاح الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، الذي يجب أن تعتمد مقاربة الخصوصية الجهوية.

وأسوق لكم هنا مثال جهة درعة–تفيلالت التي تعرف أعلى مستويات البطالة في صفوف الشباب، في غياب التأطير والتكوين الخاص، حيث طالبنا الحكومة في مناسبات عديدة على سبيل المثال بإعداد معهد خاص للتكوين في مجال المعادن، هدفه التخفيف من وطأة البطالة بهذه الجهة الفقيرة، صراحة تنقولو فقيرة ولكن الموارد ديالها راه الجهة ديالنا ما شي فقيرة، ولكن الشباب ديالنا تفقرو.

السيد الوزير المحترم،

تنتظركم ملفات حارقة تعد اليوم أولوية الأولويات وعلى رأسها معضلة التشغيل. في هذا الإطار اشتغل أسلافكم على إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل، أردنا من خلال هذا السؤال إعادة طرحها لأنها تنتصب كقضية مصيرية تؤرق الشعب، وتوجد في صلب اهتمامنا جميعا، خصوصا أمام تفاقم بطالة خريجي معاهد التكوين، بطالة خريجي الجامعات، لذلك فإن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط أساسا بنجاح الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني وبفتح الباب أمام الاستثمار الخاص وتشجيعه وحل كافة العراقيل الإدارية التي تحيط به، خصوصا أمام تعدد المتدخلين في هذا المجال، في أفق إيجاد المزيد من فرص الشغل لفائدة هذه الطاقات المعطلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا أؤكد فعلا أن التشغيل أولوية وطنية ولا أدل على ذلك من الاهتمام الكبير الذي توليه ليست الحكومة فقط ولكن جميع المؤسسات ديال البلاد تعتني بهذا الموضوع لآثاره الكبيرة، ليس فقط على الشباب ولكن أيضا على جميع الفئات العمرية اللي في بلادنا، وهو أولوية مطلقة وكبيرة.

للأسف الشديد لا يمكن أن تتحدث عن التشغيل مستقلا دون الحديث عن نمو اقتصادي، دون الحديث عن القطاعات الأخرى اللي عندها تأثير مباشر على الشغل، وبالتالي هذا ما يصعب أن نتحدث عن الشغل فقط، لذا فغادي تلقى في الإستراتيجية أننا حاولنا أن نتعامل مع جميع القطاعات وجميع المتدخلين في جمع مقترحاتهم والمجهود الذي يمكن أن يتدخلوا به في هذا الموضوع ديال التشغيل، وإن شاء الله احنا طبعا إلى جانب الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين المعنيين

بهذا الموضوع ما يمكن إلا نشتغلو جميعا بكيفية لائقة في بلادنا ونزيدو للقدام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تسريح العديد من العمال العاملين بمقالع الرمال والمعامل بدائرة أكوراي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

وأنا أبارك تعيينكم من طرف جلالة الملك، سؤال الفريق الاستقلالي اليوم تمت تسوية جزء كبير منه بفضل تدخل السيد عامل إقليم الحاجب، وكذلك السيد عامل إقليم مكناس والمفتشية أو المديرية الإقليمية للتشغيل بمكناس، بتدخل من السيد الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين تم تسوية هذا الملف.

غير أن الشيء بالشيء يذكر السيد الوزير، وسوف نحملكم ونكلفكم مهام إنسانية، لابد ونحن نرى أنكم أهل لها، فمنطقة آيت يعزم الداخل إلى آيت يعزم قرية آيت يعزم أكوراي مكناس تشتم من بعيد رائحة البؤس، الغبن، الفقر المدقع بسبب إغلاق 4 أو 5 ضيعات فلاحية، اللي فيهم أكثر من 200 عامل ما عرفو عيد، ما عرفو رمضان كيف الناس، ما عرفو دخول مدرسي، اليوم الأبناء ديالهم ما استطعوش يمشيو للمدرسة رغم أن التمدرس في الابتدائي راه تقريبا مجاني، فهنا هذيك شركة التنمية الفلاحية كتشوف العمال كيموتو هاذي 3 سنوات والتدخلات من وزارة الفلاحة أصبحت عاجزة، إن لم أقل هي السبب توريط هاد العمال، كاين ضيعتي شرف و 2 الضيعات ديال أكوزال، في آيت يعزم، فحرام هاد العمال يضيعو وشركة التنمية الفلاحية (L'ADA) كتشوف والعالم كيشوف.

كاين اجتهادات ديال السيد عامل إقليم الحاجب الله يجازيه بخير، رئيس الدائرة، ولكن ما العمل؟ هذي 3 سنين ما بان حتى شي أمل. هل لكم السيد الوزير واحنا نشد على أياديكم وعندنا أمل في التدخلات ديالكم لإنصاف واستخراج أو إرجاع البسمة لأبناء أكثر من 200 عامل، عيب فهاذ الوقت ديالنا واحنا مزال كنداريو، هذا صاحبي نعطيه الصفقة، هذا ماشي صاحبي، صاحبي واعطيه الصفقة وقول لو غير تهلا فالخدامة، يستثمر بناء على النداءات المتكررة لجلالة الملك، عيب هاذ الشي اللي كنشوفوه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

في الحقيقة السؤال اللي عندي ماشي هو هذا، نعم ولكن أنا غنقول ليك، حتى السؤال الأول كان نزاع شغل محدود، وتم حله بتدخل من الفرقاء القانونيين الذين يتيح لهم القانون التدخل في هذه الحالات.

أما بالنسبة للأوضاع الاجتماعية التي تحدثت عنها في المنطقة، أنا أقول لك أن لا الإستراتيجية ديال التشغيل ولا البرنامج الوطني للتشغيل ولا باقي البرامج ديال القطاعات الحكومية الأخرى ولا حتى الميزانيات التي ترصد لمحاربة مثل هذه المظاهر، كن على يقين أن كنشتغلو بالجدية اللي قدينا عليها وفق الإمكانيات المتاحة طبعا من أجل تحسين هاذ الأوضاع هاذي.

بالنسبة لإنصاف العمال أنا تنقول أن إنصاف العمال لا يكون دائما بتطبيق القانون، لأنه في تطبيق القانون أشنو هو؟ هو أن ذاك العامل كيجريو عليه كيمشي للمحكمة تتحكم لو بالتعويض اللي كتحددو مدونة الشغل. ليس دائما إنصاف العامل هو هذا.

إنصاف الأجير يكون أولا بمحاولة إرجاعه إلى العمل ما استطعنا إلى ذلك، لأنه كيتنصف غيمشي للمحكمة سنة أو سنتين أو 3 أو لا 4 أو لا أكثر باش تحكم لو ببعض التعويضات التي يمكن أن تسد حاجته أو لا تسد، ولكن في نهاية المطاف أنا تنقول أن الإنصاف ديال العمال والإنصاف ديال المستخدمين هو محاولة إرجاعهم لعملهم أولا، ولذا فنعول كثيرا على الإخوان في النقابات أن يشتغلو معنا من أجل أننا تكون الأولوية عندنا هي هاذي، ما عندنا غرض بحتى حاجة إلا الناس يرجعو للعمل ديالهم ويستقرو في المواقع ديال العمل ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه الدخول الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم

السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي قامت بها حكومتكم المعدلة والتي اصطلح عليها بحكومة الكفاءات لتحسين المناخ الاجتماعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هاذ الدخول الاجتماعي لهذه السنة كنظن أنه مؤطر بشكل دقيق بالاتفاق الأخير الموقع في 25 أبريل 2019 الأخير، وهو الاتفاق كنظن الخامس الثلاثي الذي تم توقيعه بين النقابات والباطرونا والحكومة، ويحمل مستجدات مهمة جدا بدأت الحكومة وشرعت حتى قبل الدخول الاجتماعي في تنزيلها، أنا كنظن أن هذا يمكن أن يوفر أرضية جيدة لدخول اجتماعي جيد.

ما غنحتاجش نذكر بالتفاصيل ديال الاتفاق الاجتماعي فيه زيادات فالأجور بالنسبة للقطاع العام، فيه زيادات فالحد الأدنى للأجر فالقطاع الخاص، وبالمناسبة هاذي المرة الثانية تم الزيادة ديال 10% من الحد الأدنى للأجر فالقطاع الخاص فالحكومة السابقة وتمت الزيادة أيضا مرة أخرى ديال 10% على جوج ديال المراحل 5%، 5% بمقتضى الاتفاق الاجتماعي، تمت مأسسة الحوار الاجتماعي، هناك لجنة عليا لجنة وطنية لجنة القطاع الخاص ثم اللجان الجهوية، هذه كلها آليات لتدبير الخلافات، لأن هاذ الموضوع هذا المجال هذا ديال العمل بين الفرقاء في هذا الفضاء هو مجال اللي كتكون فيه الخلافات كثيرة، وبالتالي أنا كنظن أن الاتفاق بالصيغة التي جاء بها والآليات التي حددها ستكون فعالة في تجاوز العديد من الإشكالات اللي فيه اليوم الموظفين ديالنا خداو 200 درهم، وإن شاء الله، في البداية ديال يناير غادي ياخدو 200 درهم أخرى على أساس أنه ياخدو في 2021، 100 درهم اللي بقات في إطار الاتفاق الاجتماعي، الاتفاق ديال 25 أبريل.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

لابد في البداية أن نهنئكم بتعيينكم على رأس هذه الوزارة، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم بالخصوص في الملفات للي مطروحة على مكتبكم، تكلمتم السيد الوزير على الحوار الاجتماعي والنتائج ديالو، لكن الحوار الاجتماعي اللي جرى في بداية هذه السنة ما يمكنش نسميوه حوار اجتماعي، لا يمكن أن نسمي استدعاء النقابات للحضور في اجتماع ويعرض عليه وزير المالية قانون المالية والصعوبات المادية والمالية ديال الدولة، ونقولو لهم الله يهنيكم، هذا نسميه حوار اجتماعي.

الحوار الاجتماعي كيخصو يكون حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف، بالمناسبة ديال قانون المالية فالمغاربة كانو كيتسناو قانون المالية وأشنو اللي غادي يجيب، لكن بالرغم من أن الحكومة دائما تتقول بأنه القانون ديال المالية هو قانون اجتماعي، ولكن الواقع غير ذلك، فقانون المالية هو (copier-coller) ديال كل سنة ولا يخضع إلا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية والتوازنات الماكرو اقتصادية ضدا على التوازنات الاجتماعية.

وباش تعرفو السيد الوزير الواقع الاجتماعي ديال المغاربة فين واصل، كيمكن لكم تمشيو لعند أي مول حانوت وتسولوه، الناس اليوم كيشريو المواطنين المغاربة كيشري (sachet) ديال أتاي مع 3 قطع ديال السكر باش يدير أتاي، بل أكثر من هذا، المغاربة اليوم كيديرو الكريدي في الصيدليات، لأنه ما عندوش باش يشري الدوا، ناهيك على أنه اللي هاز الاقتصاد ديال البلاد هما مالين الحوانت لأنه كيديرو الكريديات للمواطنين وهما اللي شوية مخليين الأمور غادية ومحافظين على التماسك الاجتماعي ديال البلاد.

فلا يكفي أن نقول بأننا كنديرو الحوار الاجتماعي وبأنه راه الأجراء عندهم، وبأنه الموظفين راه غادي ياخدو 200 درهم، فهذا الاتفاق ديال 25 أبريل اللي الحكومة ترددو علينا دائما فكاين اتفاق اجتماعي قبل منو ديال 26 أبريل 2011 والذي لازال دينا في عنق الدولة مازال الحكومة ما دارتوش.

نحن نعول السيد الوزير على الدينامية والحماسة ديال الشباب

اللي باش توظفوها فعلا في حل المشاكل الحقيقية اللي كيعرفها الواقع الاجتماعي والقطاعات الاجتماعية في البلاد، وأنتم تتعرفو أنه العديد وزملائي ذكرو أنه كاين العديد من التسريحات ديال العمال والإغلاق ديال المؤسسات الإنتاجية، الشي اللي كينتج عنه عطالة والمزيد من التكاليف الاجتماعية اللي كتقوم على..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للرد على التعقيب، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

كنحييك على الحرارة ديال طرح الموضوع، ولكن أنا تنقول لك، أولا بالنسبة للموضوع ديال الدورة الأخيرة ديال الحوار الاجتماعي هذا تنزيل ديال المقتضيات ديال الاتفاقية ديال 25 أبريل اللي فيه 2 ديال الدورات في السنة، دورة شتنبر–أكتوبر تتعلق بعرض المضامين ديال قانون المالية، والثانية في مارس أبريل للتقييم، هي هذه، الالتزام بهذه الدورة هو فعلا تم عرض المضامين الكبرى والإجراءات الكبرى التي جاء بها قانون المالية وتم فتح نقاش، طبيعي النقابات غادي يكون عندها منطق للنقاش والحكومة غيكون عندها منطق، ولكن الأشياء التي يمكن أخذها بعين الاعتبار كن على يقين أنه يتم أخذها بعين الاعتبار، والدليل على ذلك أن النقاش مع النقابات في هذه الدورة هذه كان قبل المصادقة على قانون المالية في الحكومة في مجلس الحكومة، بمعنى.. لا، راه ممكن تدخل في نهار السي حيسان الله يهديك، راه ممكن تعدلو في نهار، ممكن تعدلو في نصف نهار، وبالتالي هذا هو المغزى ديال هاذ الدورة التي تم إقرارها بمقتضى الاتفاق.

بالنسبة للتوازنات المكرو اقتصادية كن على يقين راه إلى ما راعتيش في هذاك المستوى غيكون عندو تأثير تلقائي على ما هو اجتماعي، ما يمكنش أن تتحدث فقط عن سياسة اجتماعية بغض النظر أو بعيدا عن ما هو اقتصادي ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس والأخير في هذا القطاع، وموضوعه تراجع الحقوق والحريات النقابية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، السيدة المستشارة ورئيسة الفريق تفضلي.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

نسجل أن مسلسل انتهاكات الحريات والحقوق النقابية متواتر، فخرق الحريات النقابية وحق التنظيم أصبح مشكلا مزمنا في بلادنا، بل مشكلا بنيويا، لازال التدخل في الشؤون الداخلية النقابية وتشجيعها على تقسيم الحركة النقابية والطبقة العاملة يطبع العلاقات المهنية، لازال العمال والعاملات يواجهون سلاح التخويف والترهيب ضد ممارسة العمل النقابي، لازلنا نستفيق كل يوم على الطرد الجماعي للمكاتب النقابية بمجرد تأسيسها والتضييق على المسؤولين والممثلين النقابيين.

باختصار، الهجوم الممنهج على الحقوق والحريات النقابية مستمر على مرأى ومسمع من السلطات العمومية، في ظل طبعا التراجعات الحقوقية المسجلة على مستوى الحقوق الفردية والجماعية، أشنو تتعتزمو تقوموبه من أجل تعزيز الحرية النقابية السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

غير أنا بغيت نعلق على واحد الكلمة اللي هي التراجع، أنا تنظن أنه في بلادنا ما كاينش تراجع، يقدر كاينة أشياء ما تتعجبناش ولكن ما كاينش تراجع، لأن التراجع يعني أننا وصلنا لواحد المستوى معين من الحريات النقابية من حقوق وحريات وغيرها ونحن نتراجع، أنا تنظن أن هذا ليس هو الواقع في بلادنا، كاين بعض الأشياء وبعض المظاهر اللي ما تنبغيوهاش جميعا لا النقابات ولا الحكومة، كاملين كمغاربة، ولكن هي حاصلة وهي واقعنا.

أنا تنظن أن الحريات النقابية هناك أنا أتصور أنه في المقاولات ديالنا وفي الإدارات العمومية اللي تتشتغل فيها النقابات، أظن أن هناك حدود مقبولة من إتاحة الحرية للنقابيين ليشتغلو، المنظمات والهيئات المهنية، هذا مهم جدا لابد أن نسجله قبل أن نتحدث عن الخروقات.

بالنسبة للذي يمكن أن تقدمه وزارة الشغل في هذا الموضوع هو مزيد من تكثيف التفتيشيات ديال المفتشين ديال الشغل والتأكيد

ديالهم في الزيارات على هذا الموضوع، أنا تنقول لك أن هذا حاصل، يقدر ما عندناش إمكانيات كبيرة باش نعممو الزيارات على جميع المقاولات، عندنا اليوم أرقام صغيرة في عدد المفتشين ديال الشغل بالمقارنة مع عدد المقاولات اللي عندنا، ولكن أنا تنأكد لك السيدة المستشارة أننا، إن شاء الله، في هذا قانون المالية المقبل غنحاولو أن التوظيفات اللي عندنا غادي نحاولو نوجهو جزء كبير منها للمفتشين ديال الشغل اللي ممكن يقومو بأدوار مهمة على الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الوزير،

الضمانات على مستوى القانون موجودة، ولكن في أرض الواقع منعدمة، أشنو موقفكم من قرار التوقيف عن العمل اللي صدر في حق 10 ديال أعضاء المكتب النقابي لعمال الخدمات الأرضية بمطار محمد الخامس؟ بعد متابعتهم طبعا وإطلاق سراحهم فيما بعد من طرف وكيل الملك، ومازال واحد موقف، وطرد 60 عامل من المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين، لا لشيء سوى للدفاع ولمطالبتهم بظروف عمل تحفظ الكرامة الإنسانية، وكل ذلك تحت ذريعة أسباب ملفقة، في حين أن الأسباب الحقيقية لا دخل للعمال فيها، وتتبقى من مسؤولية الإدارة والمتدخلين بالمطار، وطبعا وهاذ الشي كلو من بعد رغم كل المبادرات الودية والمساعي الحميدة اللي تتعملها منظمتنا.

كيفاش تتفسرو رفض (APM Terminals Tanger) في تنفيذ حكم قضائي بإرجاع ثلاث أعضاء من المكتب النقابي؟ أليس هذا استئسادا وتحقيرا للأحكام القضائية؟

كيف تفسرون تجريم العمل النقابي بمراكز النداء (WebHelp) (Isosell) بالرباط وكذلك في المناطق الحرة للتصدير اللي كتعتبر محميات، وكل هذا ما غاديش تفسرو لينا الضعف ديال المفتشين اللي عندك السيد الوزير، وهذه مناسبة ديال قانون المالية باش تدافع على عدد أكبر وميزانية أهم.

الأنكى من ذلك، أن محنة الحريات النقابية ما بقاتش كتقتصر غير على القطاع الخاص ولكن كذلك في القطاع العام، سواء المؤسسات العمومية أو كذلك الوظيفة العمومية، مثال التنقيلات التعسفية اللي كتطال الآن موظفي وزارة المالية لأسباب نقابية، إلى متى ستظل السلطات العمومية تتماطل في تسليم وصولات الإيداع وكترفض حتى استلام الملفات القانونية للمكاتب النقابية في بعض العمالات بحال تمارة، والوزير هنا التزم قدامنا، إنها في الحقيقة وصمة عار في جبين المغرب، رفع شعار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

احنا في الفريق كنطالبو منكم السيد الوزير أنه تمشيو عمليا للإسراع في تنفيذ مقتضيات الاتفاق ديال 25 أبريل، تعزيز دور مفتشي الشغل وقلتها، 288 تحيد من القانون الجنائي، والتصديق على الاتفاقية 87.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

وغنبدا لك، إلى بغيتي الموقف ديالي من طرد هاذوك، غنقول لك ماشي معقول الموقف، ولكن أنا نقول لك، باش ما نقولش ماشي معقول، خاصنا نعرفو الظروف وأنا ما عنديش الظروف والحيثيات ديال كل ملف بدقة باش نصدر حكم وموقف في هاذ الموضوع، ولكن القانون يأخذ مجراه في جميع الحالات.

أما بالنسبة لتنفيذ الأحكام القضائية هذا موضوع زعما عندو الآليات ديالو لإجبار من صدرت في حقهم الأحكام القضائية بتنفيذها، كاين الغرامة التهديدية، كاين الوسائل إلى آخره، كاين القضاء عندو ما يكفي من الآليات والمساطر لإجبار المنفذ عليهم من أجل الالتزام بالمقتضيات ديال الأحكام القضائية.

بالنسبة للتنقيلات التعسفية في القطاع العام أو لا منع ولا تجريم، ما عرفت واش يقدر الأمر يتعلق بالتجريم فعلا ولا بعض المضايقات ممكن، ولكن أن نصل إلى درجة التجريم، أنا لا أعتقد أنه ممكن شركة أن يجرم فيها عمل نقابي، يقدر شوية ديال المضايقات هذا يقدر يكون، ولكن إلى كاينة حالات محددة بلغونا بها السيدة المستشارة، نقدرو نديرو فيها جهدنا، إن شاء الله إلى قدينا.

بالنسبة للقطاع العمومي ما نظنش أن.. ما خاصش هاذ الشي، إن حصل ماخصوش يكون، وإن حصل احنا غنتعاملو معه بما يكفي، السيدة المستشارة.

وأيضا بالنسبة لتسليم الوصلات هذا ماشي معقول يكون في بلادنا، وإلى كان وإن حصل، أنا رهن الإشارة نتوصلو بالملف إن شاء الله غادي نحاولو نشتغلو عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

ونتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة، وبدوره نتقدم للسيد الوزير بأحر التهاني على الثقة المولوية السامية، باعتبار أن هذه الجلسة هي الأولى التي يحضرها معنا السيد الوزير، ونرحب به ونتمنى له التوفيق والنجاح والرشاد في مهامه الجديدة.

ونبدأ بالسؤال الأول وموضوعه مهرجان الموسيقى العريقة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

كما تعلمون السيد الوزير ويعلم الرأي العام الوطني أن مهرجان فاس للموسيقى العريقة عرف تراجعا كبيرا على جميع المستويات، التدبير والتنظيم والندوات الفكرية، مما أُثر سلبا على إشعاعه وطنيا ودوليا، ولاسيما الدورة الأخيرة كانت كارثية بكل المقاييس، بشهادة جميع من حضر يوم الافتتاح.

السيد الوزير،

لذا، نسائلكم، ما هي الإجراءات المستقبلية التي ستتخذها الوزارة للحفاظ على إشعاع هذا المهرجان الدولي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الحسن عبيابة وزير الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الموجودين في هذه القاعة،

أولا، أنا سعيد جدا اليوم بأن نبدأ الصلة بكم بالحديث عن الثقافة.

وجوابا عليكم السيد المستشار أن مهرجان الموسيقى العريقة ينظم كما تعلمون من طرف مؤسسة روح فاس، والكل في فاس، التي تعتبر هذه المؤسسة هي الراعية وهي المسؤولة عن وضع وتنفيذ البرامج وليست الوزارة، كما أن الوزارة فقط داعمة لها بدعم خاص بناء على اتفاقيات شراكة، ونعلم أن هذا المهرجان يحظى بتغطية عالمية واسعة من طرف وسائل الإعلام نظرا لقيمة هذا النوع من الموسيقى، ويستقطب عددا كبيرا من السياح في إطار السياحة الثقافية بمشاركة فنانين دوليين قاسمهم المشترك إحياء الموسيقى العريقة أو ما يسمى بالروحية والتراث الأصيل.

وفعلا نحن في إطار قطاع الشباب، وحيث الوزارة كندويها كلها قطاع الشباب والرياضة والثقافة، لأنه الآن سيدمج هذا القطاع كوزارة واحدة، طبعا مراجعة هذه الاتفاقية وجدت الوزارة أنها العلاقة بيننا وبين هذه المؤسسة هو الدعم، أما المؤسسة فهي جمعية مستقلة لوحدها، لها مجلس إداري ولها كذلك مسؤولين خاصين.

نحن كيف نتعامل؟ نحن في وزارة الثقافة والشباب والرياضة نتعامل بأننا ندعم، ولكن وفق معايير محددة لهذا الدعم.

أنا شخصيا ربما سنتخذ منهجية أخرى في عملية الدعم بصفة عامة وهي وضع دفتر للتحملات، حتى نعرف بالضبط هذا الدعم الذي يقدم لهذه الجمعيات كيف يصرف ومتى يصرف، وبالتالي يكون هو الشرط الأساسي لبقاء هذا الدعم مستمر.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، أشنو أسيدي؟ تفضل للمنصة تفضل ماشي مشكل، طبقا للمادة 117 من النظام الداخلي ففي الواقع المبدئية الكلمات تلقى من المقاعد، ولكن في المنصة بإذن من الرئيس، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على هذا الجواب ديالو، ولكن تتعرفو بأنكم انتوما عضو في المجلس الإداري اللي يتكون من وزارتكم ووزارة السياحة ووزارة الصناعة التقليدية وبعض المؤسسات العمومية أو شبه العمومية، ولكن مع الأسف الشديد فوزارتكم مسؤولة على هذه المسألة، أشنو كيوقع؟ واعطيتيني واحد الفرصة باش يمكن لي نتكلم.

بالنسبة للأعضاء ديال المجلس الإداري أنا كنتحدى شي عضو في المجلس الإداري بما فيهم انتوما في الوزارة توصلتو ولو بوثيقة قبل أو من بعد الاجتماع، حتى بالمحاضر ما كتوصلوش بها، حتى الميزانية ديال المجلس الإداري ملي كتكون غادي يجي وكتدير ما عمر شي عضو كيتوصل بها، أين هي الشفافية؟ إذا كانوا الأعضاء ما كيتوصلوش بالوثائق قبل والقانون الأساسي اللي كاين بالنسبة للمجلس الإداري 15

يوم خاصهم يتوصلو بالوثائق عمرهم ما توصلو، أنا كنحتدى شي عضو يقول لك أنا توصلت، وانتوما أعضاء.

ملي تنقول كيتكون من المجلس الإداري وعلاش كاين هذا الضعف؟ هاد الضعف لاش؟ لأن من بعد الوزارة ديالكم شكون اللي كيحضر؟ كيحضرو الموظفين، المؤسسات العمومية، شكون اللي كيحضر كذلك؟ إذا استثنينا المنتخبين.

السيد الوزير ملي كيكون هذا المجلس الإداري كيترأسو الرئيس بمعية السيد الوالي ديال فاس، وملي كيكون شي سؤال محرج السيد والي ديال فاس هو اللي تيجاوب على هذاك السؤال، إذن كن على يقين بأن الموظفين ما كيتكلموش وحتى شي واحد ما كيقدر يطلب شي وثيقة من الوثائق.

السيد الوزير،

المجلس الإداري أخطر ما كاين، هو كاين التزوير في المحاضر، أنا كنعرف شنو تنقول بالوثائق وبالحجج، هاذ المحاضر اللي كيزورهم السيد الرئيس ومنين كيزورهم وكيكون التصويت على المكتب ديال المجلس وكيسني هاذ المحضر وكيجيب محضر آخر وكيزولو.

أخطر ما كاين من هذا، هو هاذ الاجتماع ديال المجلس الإداري اللي كنت حاضر فيه وكاين السيد الوالي ديال فاس حاضر فيه، منين كنشوفو محضر ديال المجلس الإداري كيتزور وبحضور الوالي ديال فاس، كيفاش يمكن لينا نمشيو؟ كيفاش يمكن لينا نديرو السيد..؟

إذن مع الأسف الشديد خاصكم تنقدو هاذ المهرجان لأن كاين تعطيل ديال المجلس الإداري من أجل تثبيت الرئيس، الرئيس عندو محاكمات.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد المستشار انتهى الوقت، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أنا عندي السؤال: ما هي التدابير والإجراءات المستقبلية التي ستتخذها الوزارة للحفاظ على الإشعاع الوطني والدولي الذي يلعبه المهرجان؟ أنا غنبقى في إطار هاذ السؤال.

كل ما يتعلق بالاختلالات في مؤسسات خاصة مستقلة، القضاء هو الذي يحلها، وأصلا الملف موضوع في القضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الثاني دائما نفس القطاع، موضوعه العناية بالآثار التاريخية والثقافية لبلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

بداية السيد الوزير أهنئكم على الثقة المولوية وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم.

سؤالنا السيد الوزير، يتعلق بالمواقع والمآثر التاريخية التي تزخر بها مملكتنا، والتي تعكس تنوع التراث الثقافي والتاريخي لبلادنا.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن سياستكم للعناية بهذه المآثر وحمايتها وحفظ المهدد منها بالاندثار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، كنشكر السيد المستشار، وكنشكر مجلس المستشارين بهاذ الاهتمام الثقافي والتراثي، وهاذي عملية سررت بها لأنه لا نتحدث فقط على تراث ولكن التراث الموجود الآن هو تراث مادي اللامعنوي، ولكن تراث مادي في كثير من الدول يدر أموالا طائلة للوزارات المعنية كالثقافة. كنشكرك السيد المستشار على هاذ العملية.

طبعا بالنسبة للوزارة وضعت واحد الحماية لتأمين المآثر التاريخية ضمن أولوياتها هاذي هي الفلسفة الخاصة التي وجدتها أنا حاليا وسأتممها مع بعض التحديدات، لأنه كشف الموضوع على المستوى الترابي يتطلب أيضا عمل كبير، إضافة إلى تقييد وترتيب المباني التاريخية والمواقع الأثرية في قائمة التراث الوطني، وبالتالي الوزارة ساهمت في هاذ السنة 2019 بترتيب وتقييد حوالي 51 موقعا أثريا وبناية تاريخية، إذن كاين جرد وطني لكي نتعرف بالضبط على هذا التراث ومواقعه الجغرافية في أنحاء التراب الوطني.

مراجعة قوائم الجرد قصد إخراج السجل الوطني، وهذا غيكون

مهم لجرد عام للتراث الثقافي والمواقع الأثرية الحالية، والتي ستكتشف فيما بعد، وهاذي واحد الخطة تيبان ليا غنتعاونو فيها فقط مع الجامعات ومع جميع المراكز الأخرى المعنية بها، لأن هذا عمل مشترك حتى في بعض الدول نجد أكثر من مكون للتعامل مع هذه الأشياء.

طبعا كاين تأهيل ورد الاعتبار للمباني التاريخية الحالية، وقد انخرطت الوزارة في عدة أوراش لترميم المواقع الأثرية التاريخية وأسوار المدن العتيقة، طبعا كاين منها العديد وخاصة في إطار الشراكة المندمجة التي يرعاها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وقد شملت هذه البرامج كل من الرباط وسلا والدار البيضاء وفاس ومكناس ومراكش والصويرة وطنجة والحسيمة، والعملية ستستمر.

إحداث عدد من المحافظات بالمواقع الأثرية ومراكز التعريف بالثرات الثقافي، إضافة إلى قيام محافظين ومفتشي المباني بالمراقبة بجهات المملكة.

هذا واحد الخطة موجودة ولكن تحتاج أيضا إلى واحد التحيين وثم التعامل مع الجهات، لأن ممكن الجهات تقربنا، لأنه كاينة تقريبا واحد الكم هائل من الثروات لم تكتشف بعد، وبالمناسبة أنا على حسب علمي هناك أطروحات وأبحاث جامعية حول الموضوع، سنحاول نوظفها في قدر الإمكان، نتمنى أن يكون عندنا تراث موسع على جميع الجهات، يدر الدخل وفي نفس الوقت يكشف التاريخ المغربي الجميل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا لسيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على الجواب ديالكم.

فعلا التراث الحضري المعماري، السيد الوزير، هو مبعث فخر واعتزاز لبلدنا، لأنه دليل على عراقته وأصالته، كما أنه يعبر عن الهوية الوطنية ويصل الماضي بالحاضر، كما أنه قد يساهم في التنمية الاقتصادية والسياحية إذا تم استغلاله، لذلك السيد الوزير، لا يمكن أن نتركه عرضة للضياع والاندثار أو للإهمال.

المغرب فعلا التاريخ ديالو العريق زاخر اليوم بالقصبات، زاخر بالقصور، زاخر بالأسوار والأبواب التاريخية، التي هي بمثابة رأسمال رمزي يمثل ذاكرة الشعب ويختزل تاريخه وحضارته وهويته، قلما يتوفر هذا الإرث في بلدان أخرى، لذلك الحاجة ماسة، السيد الوزير، لحمايته سواء من العوامل الطبيعية أو العوامل البشرية.

المشرع فعلا، السيد الوزير كما ذكرتو، قام بالحماية القانونية كخطوة أساسية لجعل هذا الثرات محميا من كل اعتداء، احنا تنذاكرو السيد الوزير على الحماية العملية بالصيانة المستمرة والترميمات بالمعايير التقنية والفنية المناسبة للحفاظ على طبيعة هذه المآثر، التي تحتاج إلى تظافر الجهود بين كل المتدخلين.

لذلك، السيد الوزير، لابد من تخصيص الاعتمادات الكافية لصيانة وتأهيل هذه المآثر والمواقع التاريخية، مع المحافظة على الخصوصية– وهذا مهم–الحفاظ على الخصوصيات الفنية والمعمارية.

هنا لابد السيد الوزير، من الإشادة بواحد البرنامج تتعرفو مدينة مراكش اللي تيتعلق بالبرنامج ديال الحاضرة المتجددة، واللي داخلة فيه واحد العدد ديال الترميمات ديال واحد العدد ديال المآثر التاريخية، مثلا الترميم ديال تهيئة جناح المنارة، كاين القبة المرابطية، كاين قصر الباهية، كاين أسوار مراكش والأبواب ديالها، كاين قصر البديع، هذه مآثر مهمة جدا، اليوم تتعرف واحد النوع ديال الترميمات.

ولكن في نفس الوقت كاين مدن أخرى اللي فيها مآثر تاريخية محتاجة للعناية، بحال مثلا القنيطرة مثلا قصبة المهدية، بحال مثلا شالة في الرباط وخا كاينة مجهودات تبذل، ولكن لابد من المزيد من المجهودات في هذا المجال.

كذلك، السيد الوزير، لابد من اعتماد، كما قلتم، سياسة مندمجة بين كل المتدخلين لأن ماشي غير الوزارة ديالكم، كاين الجماعات المحلية، كاين الجهات، كاين أطراف آخرين يمكن تكون سياسة مندمجة، باش تكون واحد النوع من الالتقائية في التدخلات، كذلك التعريف، خطة إعلامية للتعريف بهاذ المآثر التاريخية وهي مهمة، والإشراك ديال المواطن التوعية ديال المواطن بالقيمة الحضارية ديال هاذ المآثر التاريخية والإشعار ديالو بالمسؤولية سيحافظ على هذه المآثر السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في بضع ثوان للرد على التعقيب إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة:

كلمة واحدة هو أننا سنحافظ على ما هو موجود بتوفير والدفاع في الميزانية على الحصول على ميزانية تساعدنا، وما يكتشف سنوسعه كذلك ونحافظ عليه في إطار واحد الخطة مع المكونات الأخرى، لأن بعض المكونات الأخرى عندهم إمكانيات باش يساعدونا لوجيستيكيا

في سياسة الجهوية المندمجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الفريد الموجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية، وموضوعه ضرورة تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة هذا السؤال يتجاوز اختصاص الوزارة ديالكم، لأنكم تعنون في الحقيقة بالنتائج ديال المشاكل والاختلالات اللي كاينة في واحد العدد من القطاعات الأساسية اللي هي المسؤولة على المشاكل ديال الفوارق المجالية والاجتماعية، أخص بالذكر التعليم، الصحة والشغل.

وكان بودنا حكومة مقلصة جديدة أنه نسمعو واحد الخطاب مختلف حول التركيز على النتائج ديال هذه القطاعات للوصول إلى نتائج مهمة في واحد الوقت، ما تبقى من الولاية ديال هذه الحكومة، مع الأسف في غياب تصريح صريح من طرف السيد رئيس الحكومة بعد تشكيل الحكومة، نسائلكم السيدة الوزيرة حول التفكير ديال الحكومة بخصوص هذه النقطة هذه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، كما ذكرتم هذا السؤال هو لا يرتبط بقطاع حكومي واحد وإلا فهو نتيجة التقائية بين مختلف المتدخلين من القطاعات الحكومية.

طبعا، قطاع التضامن هو عندو مبادرات في هذا الشأن ولكن لابد أن نؤكد أن اليوم الحكومة من خلال البرنامج الحكومي اللي تقدمت به في 2017-2021 فيه التزامات واضحة في مجال تقليص الفوارق المجالية، وأن فيه التزامات واضحة كذلك في السياسة الاجتماعية، وأن اليوم هذه السياسة الاجتماعية هذا الأمر تزكى أكثر بمشروع قانون المالية الذي تقدم به السيد وزير المالية أمس واللي لاحظتو لاشك أنكم لاحظتو أن هناك التزامات كبيرة وبأغلفة مالية مهمة خاصة في الجوانب المرتبطة بالجانب الاجتماعي للتعليم والصحة وما له علاقة بالفئات الهشة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لك الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بالأمس فعلا استمعنا للسيد وزير المالية اللي قدم مشروع قانون المالية، ما تكلمش على الالتزامات الحكومية ديال 2017، تهرب الحكومة من الالتزامات ديالها، وفي الواقع ما يمكنش توصل النتائج اللي كانت في هذه الالتزامات المتعلقة بالشغل، الزميل ديالكم منذ قليل تكلم على نسبة ديال 8% ديال البطالة ما كايناش، احنا في 10% وبعض الفئات وصلو ل 30%، بالنسبة لنسبة النمو، بالنسبة للمديونية ما تكلمش عليها السيد الوزير البارح، إذن الالتزامات اللي دارت الحكومة تخلت عليها.

احنا بغينا نتكلمو اليوم على هذه النقطة الأساسية لأن كنتكلمو على النتائج أما الإمكانيات المرصودة هذه دائما كانت إمكانيات ترصد ولكن النتائج ماشي في المستوى.

الصحة مثلا، قطاع الصحة كل مرة الحكومة تقول أنها تركز واجتماعية إلى غير ذلك، نحليكم على التقرير اللي قدمته الحكومة بمناسبة قانون المالية حول الصحة، عدد ديال الأطباء في قطاع الصحة كان يرتفع إلى غاية 2011 من 2011 لهنا بدا تينقص العدد ديال الأطباء في قطاع الصحة. اليوم مازال ما وصلش للمستوى اللي كان فيه في 2011.

اليوم المشكل ديال الفوارق المجالية والاجتماعية اللي كنتكلمو عليه بالنسبة للاجتماعية، هذاك الشي اللي كتدير الحكومة اللي كيمشي لبعض الفئات فعلا المعوزة والمحتاجة ماشي هو اللي غيحل المشكل ديال الفوارق الاجتماعية، الفوارق الاجتماعية إذا بغينا نقصوها اليوم في بلادنا خاصنا نمشيو للطبقة المتوسطة، والطبقة المتوسطة

ما كتمشيش لها الحكومة في البرامج ديالها، الطبقة المتوسطة تعنى بالإمكانيات اللي كتأدي في التعليم ديال أولادها، بالإمكانيات اللي تؤدي في الصحة، 56% ديال النسبة ديال المشاركة ديالها، في القطاع الخاص 80% ديال الناس كتدير ولادها في القطاع الخاص في المدن، اللي كيهم الطبقة المتوسطة هو (TVA) هو الضريبة على القيمة المضافة، هو الأثمنة في البنزين، هو واحد العدد ديال الأمور هي اللي كتهم الطبقة المتوسطة، لأن الطبقة المتوسطة هي الوحيدة اللي يمكن تحمي الطبقة المعوزة، لأن كاين تضامن وكاين استهلاك إلى غير ذلك.

على المستوى المجالي ما بقاش الوقت بزاف، بغيت نفهم علاش الحكومة ما عملت برنامج خاص بواحد 2 ديال الجهات اللي معنية بالمشاكل ديال هذه الفوارق، اللي هي جهة بني ملال خنيفرة، والجهة ديال الراشيدية، أتكلم مثلا على مركز استشفائي جامعي، 8 سنين واحنا تنقولو للحكومة دير مركز استشفائي جامعي في بني ملال ولا جواب لا من رئيس الحكومة ولا من 3 الوزراء ديال الصحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فالحقيقة السيد المستشار طرح قضايا خاصني ليها لجنة من الصباح حتى للعشية باش نقدرو نجاوبو على هاذ المواضيع، لأنك أثرت قضايا كثير بدءا من التعليم وأنتم تتعرفو أن غير المستشفى الجامعي راه بوحدو خاصو جواب مفصل.

نبغي نشير لمسألة أن هاذي حكومة ملتزمة بوعودها اللي وضعتها فالبرنامج الحكومي وغنعطي إشارات سريعة.

أولا، بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الحكومة ماشي غير رفعتها كشعار، بل عندنا برنامج لتسريع التنزيل وتقليص الفوارق المجالية 2017-2023 بالوسط القروي، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية فهاذ الموضوع والبرنامج موضوع والغلاف المالي ديالو 50 مليار موجودة، وأنه هناك 3 برامج مرتبطة بفك العزلة على العالم القروي وتعميم وتحسين ولوج الساكنة للخدمات الأساسية وتوفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية.

إذن فهي حكومة منين تتوضع أهداف كتسعى إلى تحقيقها وما كتبقاش فقط غير تتكلم عليها.

نضيف السيد المستشار الموضوع بالفئات اللي كتستافد اليوم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي هذا منجز كبير ومهم وطال انتظاره، اليوم الحمد لله كاين صندوق التماسك الاجتماعي اللي كتستافد منه فئات في وضعية هشاشة، الأرامل هذا ماشي كلام اليوم وصلنا ل 98 ألف أرملة تستفيد فعليا ب 170 ألف طفل يتيم كيستافد من هذا الصندوق.

عندنا كذلك صندوق التكافل العائلي هذا كذلك مبادرة مهمة اللي من خلالها كيستافدو النساء اللي هما في وضعية هشاشة وكيستافدو الأبناء ديالهم.

عندنا مبادرة "تيسير" اللي اليوم كنتكلمو على جوج ديال الملايين ديال المستفيدين.

إذن هاذي ماشي غير حكومة كتطلق الشعارات ولكن حكومة كتنجز وكتنفذ ذاك الشي اللي التزمت به مع المغاربة وهي ماضية في برامجها.

نبغي نضيف الحوار الاجتماعي اللي كيكلف اليوم أكثر من 14 مليار ديال الدرهم، فإذن هناك التزامات ماشي غير مع الطبقات الوسطى من خلال هاذ الحوار الاجتماعي ومع الفئات الهشة وطبعا مع الطلبة من خلال اليوم الطلبة ديالنا كيستافدو بواحد الدعم اللي تتقدمو الحكومة كيتجاوز 110 مليون ديال الدرهم للتغطية الصحية الإجبارية للطلبة، الحكومة ماضية كذلك في التغطية الإجبارية لباقي الفئات المستقلة، فتبارك الله الخير كاين والخير أمام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك السيدة الوزيرة على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه عملية العبور لسنة 2019، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار، السي الطيب تفضل.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من المؤكد أن عملية العبور مرحبا 2019 عرفت تحسنا ملموسا مقارنة مع السنوات المنصرمة، وذلك بفضل التدابير المتخذة الرامية لضمان راحة المسافرين وتقليص زمن العبور خلال مرحلتي الوصول والمغادرة.

إلا أن الملاحظ هو تراجع نسبة مستعملي حافلات النقل الدولي، وعلى هذا الأساس نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن تقييمكم للنتائج المسجلة خلال عملية عبور مرحبا 2019 وعن التدابير التي

ستتخذونها من أجل ضمان حسن سير عملية العبور من وإلى المغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار والفريق المحترم الذي طرح هذا السؤال.

حقيقة بغيت نتوقف معكم أولا على الدلالة الرمزية لعبور وحقيقة زيارة ما يقارب 3 ملايين من مغاربة العالم هذه السنة، واللي عرفت واحد الارتفاع 3.47 في واحد السياق اللي فيه متغيرات سوسيو ثقافية وديمغرافية مهمة جدا.

هاذ الدلالة الرمزية هي أن مغاربة العالم اللذين يحيون وطنهم ويسكن وجدانهم حيثما كانوا، حقيقة أولا المغرب كيفما قلتم السيد المستشار المحترم ليس هذه السنة ولكن منذ سنوات هذه العملية التي تنطلق تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك حفظه الله، وكتدخل فيها مجموعة من المؤسسات أولها مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وزارة الداخلية اللي كتدير التنسيق الوطني وأيضا التنسيق مع الشريك الإسباني، بالإضافة أيضا لكل المؤسسات اللي كتعنى بالنقل وزارة النقل والتجهيز، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى.

في هاذ السنة عرفت كيف ما قلتم واحد التميز على مستوى الخدمات، سواء في منظومة النقل عموما وأيضا على مستوى خدمات القرب اللي كتقدم لمغاربة العالم أثناء المقام ديالهم، وبالإضافة أيضا للشبابيك الواحدة اللي كتكون في كل القطاعات واللي احنا اليوم كنشتغلو أيضا على تجويدها بأن تقدم أحسن الخدمات في هاذ المقام الطيب لمغاربة العالم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ الجواب القيم.

بداية أتقدم باسم الفريق الحركي بتحية إجلال وإكبار إلى مؤسسة محمد الخامس للتضامن وإلى أفراد الجالية وقوات الأمن على مجهوداتهم الجبارة المبذولة، لتمر عملية العبور في أحسن الظروف.

وتفاعلا مع توضيحاتكم ومع هاذ الجواب القيم، لابد لنا في الفريق الحركي وكالمعتاد أن نتقدم بعدة ملاحظات ومقترحات، قد أبرزها فيما يلي:

أولا، إذ نهنئكم على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها بتعيينكم على تدبير هاذ القطاع الهام، فإننا نتطلع إلى توضيح حول غياب ملف شؤون الهجرة في الهيكلة الحكومية الجديدة، عكس النسخة السابقة، في وقت بلورت فيه بلادنا بقيادة ملكية حكيمة الرؤية الإستراتجية لسياسة الهجرة، على اعتبار أن بلادنا أضحت بلد استقبال ولم تعد محطة عبور فقط، بل أصبحت فيه المملكة شريكا استراتيجيا في المحيط الجهوي والإقليمي بخصوص هذا الملف الشائك.

ثانيا، العمل على فتح خطوط جوية وبحرية جديدة بما يضمن التنافسية، وبالتالي انخفاض الأسعار، مراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للجالية المغربية بالخارج.

ثالثا، نجدد التأكيد ايضا على أهمية اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية لتفعيل الحقوق الدستورية لمغاربة العالم، خاصة ضمان تمثيليتهم في المؤسسة الدستورية وخاصة منها البرلمان.

كما ندعو في فريقنا إلى إعادة النظر في تركيبة واختصاصات المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج، كمؤسسة استشارية تدافع عن مصالح الجالية.

رابعا، التأطير الديني والثقافي واللغوي للجالية بما يضمن المناعة الدينية والثقافية والهوياتية بتنوع مكوناتها وأسسها الدستورية خاصة للشباب ضد موجات التنصير والتطرف والإرهاب.

وأخيرا، نقترح منح تحفيزات ضريبية وعقارية للجالية لتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم، وكذلك العمل على استفادة المتقاعدين منهم من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لضمان استقرارهم بوطنهم الأم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، في حدود الوقت المتبقى، حتى تشعلي الميكرو السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

منهجيا السيد المستشار المحترم، كما تعلمون أن الآليات الرقابية

تتفرع بين سؤال شفوي ولجنة، وبالتالي أنا مستعدة نجي للجنة إن شاء الله، من أجل أن نبسط ونتقاسم أيضا رؤية الحكومة اللي عندها برنامج 2016-2021 للنهوض بقضايا مغاربة العالم وحماية حقوقهم وتوطيد وتعزيز روابطهم ببلدهم الأصلي ثقافيا ودينيا، كما تم تقديمه بالمؤسسة التشريعية.

فيما ذكرتموه، أنا غنقدم بعجالة فيما يتعلق بالشق الخدماتي، نحن نشتغل في إطار ترصيد ما هو قائم من أجل تجويد الخدمات لتصل وتليق بمستوى تطلعات ديال مغاربة العالم وبالتالي غادي نمشيو للرقمنة، غادي نمشيو للمأسسة ديال شق دالخدمات بالإضافة للشق الجانب الاجتماعي، ونجيو للجنة ونتقاسمو أيضا ونتذاكرو في كل، بشكل تفصيلي في المحور.

هناك شق الشكايات، نعمل هاد الصباح إلى حدود باش جيت لهنايا، نعمل على أن نمأسس أيضا مع وزارة العدل، مع أيضا المؤسسات ذات الصلة لأن القطاع هو أفقي، فيما يتعلق أيضا بالجانب اللوجيستيكي سنمأسس مقام يكون مقام في مستوى تطلعات هذه الفئة من المغاربة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، انتهى الوقت، ونشكرك على المساهمة في هذه الجلسة.

وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.